وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

التوجيه النحويُّ في (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات) للباقوليّ (ت٥٤٣هـ)

رسالة قدّمتها

حنان محمود حسين

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور
عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي

ذو الحجة ١٤٣٣هـ   تشرين الثاني٢٠١٢م

المحتويات

المقدمة

التمهيد

حياة الباقولي وسيرته العلمية وآثاره

الفصل الأوّل

التوجيه النحوي في الأسماء

المبحث الأول:مرفوعات الأسماء

المبحث الثاني

منصوبات الأسماء

المبحث الثالث

مجرورات الأسماء

الفصل الثاني

التوجيه النحوي في الأفعال

أولا: الفعل المضارع

المبحث الأول:مرفوعاته

الفصل الثاني

أولا: الفعل المضارع

المبحث الثاني: منصوباته

الفصل الثاني

أولا: الفعل المضارع

المبحث الثالث: مجزوماته

الفصل الثاني

ثانيًا: الفعل الماضي

المبحث الرابع: التوجيه النحوي في الفعل الماضي

الفصل الثالث

التوجيه النحوي في الحروف والأدوات

المبحث الأول:

الحروف والأدوات الأحادية

المبحث الثاني

الحروف والأدوات الثنائية

المبحث الثالث

الحروف والأدوات الثلاثية

الخاتمة

ونتائج البحث

المصادر والمراجع

حياة الباقولي وسيرته العلمية وآثاره :

بدءًا أودّ الاشارة إلى أني لن أطيل الكلام على الباقولي وسيرته العلمية ههنا ؛ لأنّ ثمة باحثين أفاضل[(١)] تناولوا ذلك بالدراسة ، بَيْدَ أني سأتكلم على هذا الأمر بما يؤسس تمهيداً لهذه الرسالة .

وهنا أشير أيضاً إلى أنّ (التوجيه النحوي) ودلالته في اللغة والاصطلاح قد تناوله باحثون أفاضل[(٢)] في التمهيد الذي تضمّنته رسائلهم الجامعية، واستقصوا القول فيه بما أغنت هذه الرسالة من الكتابة فيه.

أولاً : حياته :

ـ إسمه وكنيته ولقبه

هو أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ الضرير الأصبهانيِّ الباقوليّ النحويّ . أقدم من ترجم له أبو الحسن البيهقي (ت٥٦٥هـ) في كتابه (وشاح دمية القصر) وللأسف فالكتاب لم يصل إلينا، لكنّ أصحاب التراجم الذين كانوا قريبين من عصره نقلوا من هذا الكتاب شيئاً عن الباقولي في كتبهم، منهم ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) قال معرفاً به: ((عليّ بن الحسين بن علي الضرير (الأصفهانيِّ النحويّ) أبو الحسن الباقولي المعروف بالجامع، ذَكره أبو الحسن البيهقي في كتاب الوشاح فقال : هو في النحو والإعراب كَعْبةٌ، لها أفاضلُ العصرِ سَدَنةٌ، وللفَضْلِ فيه بعد خفائِهِ أسوةٌ حَسَنةٌ، وقَدْ بَعثَ إلى خراسان بيت الفرزدق المشهور في شهور سنة خمسٍ وثلاثين وخمسمائةٍ وهو :

---

(١) وهم د. عبد الرحمن عبد القادر السعدي، ينظر: كشف المشكلات (مقدمة المحقق): ١/١٧-٢٧ ، ود.محمد خليل مراد الحربي، ينظر: شرح اللمع للباقولي (مقدمة المحقق): ١/١١-١٩ ، ود. أحمد محمد الدالي، ينظر: كشف المشكلات (مقدمة المحقق): ١/٧-٤٩ .

(٢) ينظر: التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات السبع في كتاب علي النوري الصفاقسي (ت١١١٨هـ) لخالدة عمر (رسالة ماجستير): ١٢، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري (ت٦١٦هـ) لقاسم محمد (رسالة ماجستير): ٥-٦، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) لضياء الدين دفع الله (رسالة ماجستير): ١-٢، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) لباسمة خلف مسعود (رسالة ماجستير): ٤-٥ .

فليست خراسانُ التي كان خالد

بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرُها

وكتب كل فاضل من فضلاء خراسان لهذا البيت شرحاً))[١] .

كنّاه ياقوت الحموي وغيره بـ(أبي الحسن)[٢]، أمّا حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) فكنّاه بـ(نور الدين أبي الحسن)[٣] .

ولقبّه بعضهم بالجامع فقط[٤] ، أمّا الطبرسي (ت٥٤٨هـ) والقفطي (ت ٦٤٦هـ) فلقباهُ بـ(جامع العلوم)[٥] ؛ لجمعه عدداً من العلوم واتقانه لها، واشتهاره بها، منها التفسير والقراءات والنحو وغيرها[٦] .

ولقبه الطبرسي وحاجي خليفة بـ(الجامع النحوي) أيضاً[٧] .

وكان مكفوف البصر فسمي بـ(الضرير)[٨] .

أما كلمة (الباقولي) فلم أقف على سبب هذه التسمية في كتب التراجم، و (الباقول) في اللغة هو: الكوب أو: الكوز من غير عروة[٩]، فـ ((لعلّ أباه، أو عائلته

---

(١) معجم الأدباء : ١٣/١٦٤–١٦٥ ، وينظر : إنباه الرواة : ٢/٢٤٧–٢٤٨ ، ونكت الهميان : ٢١١ ، وبغية الوعاة : ٢/١٦٠ ، وكشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ١/١٨–١٩ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء: ١٣/١٦٤ ، ونكت الهميان : ٢١١ ، وبغية الوعاة : ٢/١٦٠ .

(٣) ينظر : كشف الظنون: ٢/١٤٩٣ ، وينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ١/١٨ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء: ١٣/١٦٤ ، ونكت الهميان: ٢١١، وكشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي: ١/١٨ .

(٥) ينظر : مجمع البيان:٥/٢٦١،وإنباه الرواة : ٢/٢٤٧، وكشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ١/١٨ .

(٦) ينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق د. الدالي : ١/١٠ .

(٧) ينظر : مجمع البيان : ٥/٢٨٩ ، وكشف الظنون : ٢/ ١٤٩٣ ، وكشف المشكلات مقدمة المحقق د.السعدي : ١/١٩ .

(٨) ينظر : مجمع البيان: ٤/٣٣٦، و٥/٢٦٢، ومعجم الأدباء: ١٣/١٦٤، ونكت الهميان: ٢١١ ، وكشف المشكلات (مقدمة المحقق د.السعدي) : ١/١٨ .

(٩) ينظر : أساس البلاغة (بقل):١/٥٤ ، وتاج العروس (بقل): ٢٨/١٠١، وشرح اللمع للباقولي مقدمة المحقق : ١/ ١٢ .

شُهِرَت بصناعة البواقيل، أي : الكيزان ، فنُسِبتْ إلى هذه المهنة ، فَلَحِقتْ هذه النسبة جامع العلوم ، فلُقّب بـ (الباقولي)))[١] .

وثمة أمر جدير بالذكر هو أنّه لم تذكر لنا المصادر شيئاً عن حياته أو سنة ولادته أو تلاميذه، ولا شيئاً عن حياته الأسرية سوى خبر انفرد به القفطي أنّ للباقولي ولداً اسمه (الصفيّ)[٢] .

ـ وفاته :

أمّا سنة وفاته فذكر حاجي خليفة والزركلي (ت١٣٩٦هـ) أنها[٣] سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة هجرية .

ولم تحظ سيرته بذكر شيوخه الذين تتلمذ عليهم ، وأخذ عنهم ، فلربّما قد استقى الباقولي علمه من الكتب التي كانت في عصره من تفاسير وغيرها حتى صار ملمّاً بأنواع العلوم ، وفقدان بصره يرجح أمرًا آخر وهو أنَّه لم يحظ بترجمةٍ وافيةٍ لسيرته الذاتية ممّا أُغفل ذكر شيوخه وتلاميذه ، فمن المعروف أنّ أغلب العلماء قد حظوا بعالم أو مجموعة من العلماء استقوا علومهم منهم .

ومما تجدر الاشارة إليه أنّ الباقولي نفسه لم يذكر في مؤلفاته شيئاً عن شيوخه على الرغم من أنّه ذكر أسماء علماء كثيرين في أثناء كتبه .

ـ شعره :

ذكر الباقولي ثلاثة أبيات من الشعر هي :

أحببِ النحو من العلم فقدْ　　　يُدْرِكُ المرءُ به أعلى الشَّرَفْ

إنّما النحوي في مجلسهِ　　　كشهابٍ ثاقب بين السَّدَفْ

يخرجُ القرآن مِنْ فيهِ كما　　　تخرج الدّرة من بين الصَّدَفْ

---

(١) شرح اللمع للباقولي (مقدمة المحقق) : ١٢/١ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة: ٢٤٧/٢ ، وكشف المشكلات (مقدمة المحقق د.السعدي) : ١٧/١ .

(٣) ينظر : كشف الظنون: ١٤٩٣/٢ ،والأعلام: ٤٢/٢ ،وكشف المشكلات (مقدمة المحقق د. السعدي): ١/ ٢٢ .

في كتابه الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج)[١] .

وقد اشتجر خلاف في عزو هذه الأبيات إليه، فقال البيهقي عن هذه الأبيات : ((وبعد ذلك تحقّق أنّ هذه الأبيات من انْشادِه لا من إنشَائِه))[٢] .

أمّا القفطي والصفدي (ت٧٦٤هـ) فنسبا هذه الأبيات إليه قائلين إنّها من شعره[٣] .

ويرى البحث أنّ هذه الأبيات ليست للباقولي وإنّما هي لغيره ؛ إذ قال في مقدمة كتابه الجواهر بعد إيراده أبواب الكتاب وعنوانات الأبواب : ((فهذه تسعون باباً أخرجتها من التنزيل بعد تفكر وتأمل ، وطول الاقامة على درسه، ليتحقق الناظر فيه من قول القائل ...))[٤] ثم سرد الأبيات .

وعلى نحو ما هو مستبان من كلامه ، هو لم يعزُ الأبيات إلى نفسه بعبارة تشعر بذلك ، بل عزاه إلى غير نفسه فذكر عبارة (قَول القائل) ولم يقل كقولي أو أية عبارة تشعر بأنّ الأبيات له أو هي من شعره ، والباقولي لا تنقُصه مَلَكة القول في هذا الشأن – والله أعلم – وأوافق البيهقي في قوله إنّ هذه الأبيات من إنشاده لا من إنشائهِ .

ورأى الدكتور عبد الرحمن السعدي أنّ عبارة الباقولي هي من جانب التواضع[٥] ، فهو يرجح أن تكون هذه الأبيات من شعر الباقوليّ .

ثانياً : **سيرته العلمية وآثاره** :

صنّف الباقولي في حياته مؤلفات متنوعة في علوم اللغة ، اختصّ أكثرها في الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه، بعضها لم يصل إلينا منها سوى أسمائها ، ومنها ما أُزيح الغبار عنها ، فهي كتب محققة ومدروسة من لَدُن علماء أفاضل أحيوها وأضافوها إلى ثروتنا ،

---

(١) ينظر : الجواهر(إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج): ٨/١،وينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ٢٠/١ .
(٢) معجم الأدباء : ١٦٦/١٣ .
(٣) ينظر : إنباه الرواة : ٢/ ٢٤٩ ، ونكت الهميان : ٢١١ .
(٤) الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) : ٨/١ .
(٥) ينظر : كشف المشكلات (مقدمة المحقق) : ١/ ٢١ .

لتندرج في ضمن قائمة المصنفات ذات القيمة العالية التي يعتدُّ بها ؛ لأنّ مادتها تُعنى بالقرآن الكريم؛ لذا يمكن تقسيم مصنفات الباقولي على قسمين:

القسم الأول : **الكتب المخطوطة التي لم تصل إلينا**

القسم الثاني :**الكتب المحققة**

أمّا القسم الأول فيضمّ مجموعة من المصنفات ذكرها الباقولي في عدد من مؤلفاته التي بين أيدينا ، كما ذكرها من ترجم له ، وهي :

١. البيان في شواهد القرآن .

٢. الشامل .

٣. كتاب المجمل .

وهذه الكتب ألّفها الباقولي قبل تصنيفه كتابه (كشف المشكلات) والدليل على ذلك قوله في آخر الكتاب : ((وهذا آخر ما خرج من (كشف المشكل) وقد امْلَلْتُه لك بعد تصنيف (الجواهر) و (المجمل) و (الشامل) و (الاستدراك على أبي عليّ) و (البيان في شواهد القرآن)))[١] .

وقد ذكر هذه الكتب وأحال عليها في أثناء عرضه لبعض المسائل في كتاب (كشف المشكلات)[٢] ، وذكر الصفدي والسيوطي(ت٩١١هـ) هذه الكتب أيضاً[٣] .

٤. الخلاف بين النحاة

ذكره الباقولي في كتابه (كشف المشكلات)[٤] ، وفي كتابه (الجواهر)[٥] وبأسماءٍ مختلفة وهي (المختلف ، والاختلاف ، والخلاف).فهو إذن لم يلتزم باسم واحدٍ للكتاب

---

(١) كشف المشكلات : ٤٣٣/٢ ، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٢٦ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٢٥٨ ، و٣٥٩/١ ، و٣٠٧/٢ .

(٣) ينظر : نكت الهميان : ٢١١ ، وبغية الوعاة : ١٦٠/٢ ،وكشف المشكلات مقدمة المحقق د.السعدي : ١/ ٢٦ .

(٤) ينظر : كشف المشكلات : ٣٣٩/١ ،١١٧/٢، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٢٥ .

(٥) ينظر : الجواهر : ١/ ١٠٦ ، ١/ ١٧١ ، ٦٥٥/٢،و كشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٢٥ .

٥. الوقف

ذكره في كتابه (كشف المشكلات) حين فسرّ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ (سورة الروم) .

فذكر أنّ الجار والمجرور (من الأرض) يتعلق بمحذوف في موضع الحال من (الكاف والميم) أي : دعاكم خارجين من الأرض ، ثم قال : ((وقد ذكرناه في الوقف))[١] .

وذكر الدكتور عبد الرحمن السعدي أنّ هذا الكتاب لم يذكره أحدٌ ممّن ترجم للباقولي وذكر أنّ ما يقوّي نسبته إليه فضلا عما سبق عنايته بكثير من مسائل الوقف والابتداء في كتابيه(كشف المشكلات والجواهر) فإهتمامه بهذا الجانب يقوّي نسبة الكتاب إليه[٢].

٦. التتمّة .

ذكره في كتابه (الجواهر) فقال بعد نقله عن أبي عليّ الفارسي أنّ الجملة لا تكون فاعلة : ((وهذا منه خلاف قول سيبويه حين جوّز في (ليسجننّه) (يوسف : ٣٥) أنّه فاعل (بدا) وقد بيّنته في التتمة ...))[٣] .

٧. أبيات الكتاب

ذكر هذا الكتاب في كتابه كشف المشكلات عقيب الاستشهاد بقول الجعدي :

وتداعى مِنْخراهُ بدمٍ　　　مِثلَ ما أثَمر حمّاضُ* الجَبَلْ

وإنشاد أبي علي الفارسي : أثورَ ما أصيدكم أم ثورينْ

فقال : ((وقد ذكرت هذه الأبيات في (أبيات الكتاب)))[٤] .

---

(١) كشف المشكلات : ٢١٢/٢ ، وينظر : المصدر نفسه ، مقدمة المحقق د.السعدي :٢٧/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، مقدمة المحقق د. السعدي : ٢٧/١ .

(٣) الجواهر : ٢/ ٥٩٥ ، وينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق د. الدالي : ٣٩/١ .

* الحمّاض : بقلة برية تنبت في مسايل الماء ، ينظر : (لسان العرب) مادة : حمض : ١٣٨/٧ .

(٤) كشف المشكلات : ٣٣٢/٢ ، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. محمد الدالي : ١/ ٣٦.

القسم الثاني : الكتب المحققة

١. الجواهر :

مما لايخفى على المهتمين بعلوم اللغة والمصنفات الخاصة بها أنّ هذا الكتاب عُرِف سابقاً بإسم (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) حققه ونشره الأستاذ إبراهيم الأبياري عام (١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م) ، وظهر أنّه للباقولي بعد مقالة كتبها الأستاذ أحمد راتب النفّاخ حقق فيها اسم الكتاب ونسبته، فقطع الشكّ بأنّه للباقولي وليس للزجاج (ت٣١١هـ) أو لمكي القيسي[١] ، وذكر الأستاذ النفاخ أيضاً أنّ اسم الكتاب هو الجواهر ، وليس إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج على وفق ما نشره الأستاذ إبراهيم الأبياري ، علماً أنّ الأبياري ذكر في تحقيقه للكتاب بأنّ الشكّ قائم بنسبة الكتاب إلى الزجاج أو لمكي القيسي[٢]، والسبب في اختلاف اسم الكتاب ونسبته يعودان إلى فقدان الصفحة الأولى من مخطوطة الكتاب .

وأورد الدكتور عبد الرحمن السعدي أموراً ذكر أنّها تقوّي ما توصل إليه الأستاذ النفاخ في اكتشاف نسبته إلى الباقولي وتعززه[٣] .

ومما يدفع إلى اليقين انّه للباقولي هو تصريح الباقولي نفسه ومن ترجم له ، بأنّ له كتاباً اسمه (الجواهر)[٤] .

---

(١) ينظر : المقال الأول للأستاذ أحمد النفاخ : م/٤٩، ج/١ ، ص٩٣–١١٢ نقلاً عن كشف المشكلات مقدمة المحقق د.السعدي : ١/ ٢٨ .

(٢) ينظر : الجواهر (مقدمة المحقق) : ٣/ ١٠٩٦– ١٠٩٨ .

(٣) ينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٢٩–٥٤ .

(٤) ينظر : كشف المشكلات : ٢/ ١٤٣ ، ٢/ ٢٣٢ ، ٤٣٣/٢ ، ومعجم الأدباء : ١٦٧/١٣ ، ونكت الهميان : ٢١١ ، وبغية الوعاة : ٢/ ١٦٠ .

٢. شرح اللمع

هذا الكتاب حققه الدكتور محمد خليل مراد الحربي ببغداد سنة (٢٠٠٢م) وهو شرح لكتاب ابن جني (ت٣٩٢هـ) (اللمع في العربية) وسمّاه الباقولي بـ(مسائل عثمان) و (كتاب عثمان)(١) .

أما المترجمون للباقولي فنسبوا هذا الكتاب إليه باسم (شرح اللمع)(٢) .
قال القفطي عنه : ((لـه شرح (اللمع) ، عجيب المأخذ ، قد حَصَر فيه الأصول وما تفرّع عليها ، وهو غاية في الافادة والايجاز))(٣) .

٣. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة.

هذا الكتاب حققه الدكتور محمد أحمد الدالي في مجلد كبير بلغت صفحاته ثماني صفحاتٍ وستمائة ، يقول المحقق: إنّ فوائد هذا الكتاب كثيرة منها إحصاء ماءات القرآن الكريم ، وذكر مواضعها من الآي في سورها ، وإعراب كثيرٍ ممّا أورده الباقولي من الآيات المتضمنة الماءات، وذكر المحقق أنّ هذا الكتاب أجلّ ما انتهى إلينا في بابه(٤) .

وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر محقق الكتاب الدكتور الدالي بأنَّه لم ينشره بعد.

٤. الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة .

---

(١) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٢٠٧ ، و٤٢٧/١ ، والمصدر نفسه ، مقدمة المحقق : د. السعدي : ١/ ٥٥ .
(٢) ينظر : معجم الأدباء : ١٣ / ١٦٦ ، ونكت الهميان : ٢١١ .
(٣) إنباه الرواة : ٢/ ٢٤٨ – ٢٤٩ .
(٤) ينظر : موقع ملتقى أهل التفسير : www.tafsir.net

وهو من مؤلفاته التي استدرك بـ(١٣٣) مسألة على أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة للقراء السبعة) ، وذكره الباقولي في الكشف مرتين[١] وسمّاه أيضاً بـ(المسائل التي على أبي علي)[٢] .

كما نسبه للباقولي ياقوت الحموي وغيره[٣] ، حققه الدكتور محمد أحمد الدالي أيضًا.

٥. ما تلحن به العامة في التنزيل

من يقرأ هذا العنوان قد يذهب به الظنّ إلى أنّ هذا الكتاب يشابه الكتب التي أُلّفت في لحن العامة ككتاب ما تلحن به العامة للكسائي (ت١٨٩) أو اصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) حين بَدَت العامية والخروج عن الفصيح يسودان ألسنة العرب[٤].

أمّا هذا الكتاب فيختلف عمّا في هذه الكتب ، وقد دلّنا على معناه الباقولي في مقدمته : ((هذه حروف من التنزيل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تلحن فيه العامة . وقد كَثُر شغفهم بذلك ولا نكاد نجدها منصوصاً عليها في كتبهم، فجعلنا ذلك لنقف عليه ، والله المستعان))[٥] .

٦. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات

هذا الكتاب هو موضع هذه الرسالة ، وفي البدء أودّ أن أنوّه إلى أنّ الكتاب حقق مرتين

التحقيق الأول للدكتور عبد الرحمن عبد القادر السعدي بإسم :
(كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات)

التحقيق الثاني للدكتور أحمد محمد الدالي بإسم :(كشف المشكلات وإيضاح المعضلات)

---

(١) ينظر : كشف المشكلات :٣٠١/٢، و٢/ ٣٩٤، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي: ١/ ٢٤ .
(٢) ينظر : كشف المشكلات : ٢/ ٢٩٧ ، وينظر المصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٢٤.
(٣) ينظر : معجم الأدباء : ١٣/ ١٦٧ ، ونكت الهميان : ٢١١ ، وانباه الرواة : ٢/ ٢٤٨ .
(٤) ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره : ١/ ٧٨ .
(٥) ينظر : مجلة المجمع العلمي بدمشق م:٧٤ ، ج١ ، ص٤٧١ .

ولم يَتسَنّ لي الحصول عليه إلاّ بأَخَرَةٍ لذلك عوّلت في دراستي على تحقيق الدكتور السعدي وأحسب أنّه لا ضير في هذا ؛ لأنّ هذا التحقيق هو موضوع أطروحة نال بها السعدي درجة الدكتوراه في كلية الآداب – جامعة بغداد قسم اللغة العربية سنة١٩٨٦م.

وساتحدث عن الكتاب بشكل موجز لأنّ المحققين الفاضلين قد أفاضا الكلام عليه ، بَيد أني وجدت أنّ من متطلبات دراستي الكلام في هذا التمهيد على :

أولاً : اسم الكتاب ونسبته للباقولي .

ثانياً : منهج المؤلف فيه .

ثالثًا : مصادره

رابعًا : نقول العلماء عنه .

أولاً : اسم الكتاب ونسبته للباقولي

اختلف المترجمون في اسم الكتاب ، فوردت تسميات مختلفة له ، فصاحبه . الباقولي . ذكره في آخر ما تناوله من سورة الناس قائلاً : ((وهذا آخر ما خرج من (كشف المشكل)))[١] .

أما ياقوت الحموي فسمّاه (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن)[٢].

والصفدي سمّاه بـ(كشف المعضلات وإيضاح علل القراءات)[٣] ، واقتصر السيوطي على تسميته (علل القراءات)[٤] .

أمّا حاجي خليفة فسمّاه (الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الائمة السبعة)[٥] ، وهذه التسمية مستوحاة من كلام الباقولي نفسه ؛ إذ قال في

---

(١) كشف المشكلات : ٢/ ٤٣٣ ، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٦٣ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ١٣/ ١٦٦–١٦٧ .

(٣) ينظر : نكت الهميان : ٢١١ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ٢/ ١٦٠ .

(٥) ينظر : كشف الظنون : ٢/ ١٤٩٣ .

مقدمة كتابه كشف المشكلات : ((... أمّا بعدُ فإن هذا كتابٌ مؤلفٌ في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة الذين يقتدى بهم في درس القرآن والأخذ عنهم))(١) .

رجّح الدكتور السعدي أن يكون اسم الكتاب هو (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات) ، كأنّه جمع بين تلك التسميات فآلَ الاسم إلى ما ذكر آنفاً .

وعلّل الدكتور السعدي اختياره لهذا الاسم بأسباب أبرزها :

أ. ذكر أكثر المترجمين هذا الاسم أو ما يقاربه .

ب . إنّ هذا الاسم هو الذي ثبت على النسخة الخطية الثانية وهي نسخة يافا .

ج . النسخة الثالثة وكتب عليها (كشف المشكلات) وذكر الدكتور السعدي أنّ أغلب الظن إنّ هذا الاسم أُخذ من عنوان الكتاب الذي وقع عليه الطمس بصفحة العنوان ، أو لعلّ كاتبه لم يكتب اسمه كاملاً بل اقتصر على هاتين الكلمتين(٢) .

أمّا نسبته للباقولي فلم يُختلفْ فيها ؛ وذلك لأنّ الباقولي صرّح باسمه في آخر سورة من القرآن الكريم تناولها الباقولي كما ذكر آنفاً ، فضلاً عن ذكر المترجمين له أنّ له هذا الكتاب .

ثانياً :

منهج المؤلف :

١. المنهج العام للمؤلف أنّه تناول جميع سور القرآن بحسب ترتيبها في المصحف الشريف .

٢. كان يذكر الآية أو جزءاً منها ، فيذكر معناها إن كانت مما اختلف فيه أهل التأويل ، ثم يذكر وجوه القراءات إن كانت قُرئت بأكثر من قراءة وفي الغالب لا يذكر أسماء القرّاء ، ثم يذكر توجيهها بحسب قواعد النحو وأحكامه .

---

(١) كشف المشكلات : ١/ ١٦٥ .

(٢) ينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق : ١/ ٦٥ .

٣ـ الملاحظ على الباقولي أنّه غالباً ينتقي الآيات التي يرى فيها خلافاً بين القرّاء وفيها أوجه إعرابية مختلفة ، واهتمامها بالجانب الإعرابي يبدو واضحاً .

٤ـ لم يغفل علوم اللغة الأخرى فالصرف والصوت قد نالا حظوة في كتابه فضلاً عن المسائل البلاغية والفقهية واللغوية .

وسأضع بين يدي البحث مثالاً واحداً لكل واحدة من المسائل :

فمن المسائل الصرفية حديثه عن قوله تعالى:﴿ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمۡ ﴾البقرة: ٨٥

ذكر أنّ (أسْرَى) جمع (أسير) مثل : مريض ومرضى وجريح وجرحى وهو الوجه في جمع (أسير) ، وأمّا (أُسارى) فهو (فُعالى) و (فُعالى) يجيء في جمع فعلان ككسلان وكُسالى ؛ إذ شبّهوا أسيراً بكسلان ، لأن الأسير لمّا كان محبوساً مأخوذاً أُجري مجرى كسلان ؛ لأن كسلان استولى عليه كسلُهُ فصار كالمحبوس عن التصرف في الأمور(١) .

ومن أمثلة المسائل الصوتية حديثهُ عن لفظة (الله) عزّ وجلّ في (بسم الله الرحمن الرحيم) ، فذكر أنّ هذه اللفظة تُفخّم وترقّق ، فاللام في لفظة الجلالة (الله) تفخم وتغلّظ إذا كان قبلها حرف مفتوح أو مضموم ، وإن كان ما قبلها مكسوراً لم يكن فيه إلا الترقيق(٢) .

ومن المسائل البلاغية حديثه عن المطابقة في قوله تعالى : ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَـٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٍ مِّن رَّبِّكُمۡۗ ﴾ البقـــرة: ١٠٥ ، إذ قال : ((وأبو عمرو خفّف كل من جاء من ذلك في التنزيل نحو (يُنْزِل) و(يُنزِّلُ) إلا قوله : ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾ الأنعام: ٣٧ فإنّه شدّده ههنا ؛ لأنّ صَدْر الآية : ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦۚ ﴾ فأراد المطابقة بينهما))(٣) .

---

(١) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٢١٠ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه: ١/ ١٦٤ .
(٣) كشف المشكلات : ١/ ٢٢٢ .

ومن المسائل الفقهية قوله تعليقاً على الآية الكريمة : ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ المائدة: ٦ : ((أي مع المرافق ، و (إلى) بمعنى (مع) ؛ لأنَّ المرفق داخل في الغُسل . وقال زُفَر : المرفق لا يدخل في الغُسل ؛ لأنَّ مابعد (إلى) لا يدخل فيما قبلها ، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ ﴾ (البقرة: ١٨٧) فلم يدخل الليل في الصوم))[١] .

ومن المسائل اللغوية التي ذكرها الباقولي مسألة التذكير والتأنيث فكان يراعي هذه المسألة وينبّهُ عليها من ذلك ما أورده بشأن قوله تعالى:﴿ فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾آل عمران: ٣٩ ؛ إذ قال : ((وقُرىء[٢] (فناداه الملائكةُ) . فالأول على تقدير : فنادته جماعة الملائكة . والتذكير على تقدير : فناداهُ جمعُ الملائكة))[٣] .

٥. كان يوجّه القراءات السبع وأحياناً (الشواذ) ، وفي هذا يناقض ما جاء في مقدمة كتابه (هذا كتاب مؤلف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة)[٤] .

وهو يوجّه الآية بقراءاتها المختلفة توجيهاً نحوياً ناقلاً ممّن سبقه بتصريح أو بغير تصريح بما يقتضيه الوجه الإعرابي .

٦ـ يلاحظ على شرحه للمادة أنّه يستعمل بعض العبارات الصوتية التعليميّة مثل قوله للحروف المهموسة : (ستشحثك خصفه)[٥] .

٧. كان الباقولي تارةً يرجح وجهاً من الأوجه الاعرابية على غيرها، من ذلك: ما جاء في كلامه على قوله تعالى :﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ ﴾ البقرة: ١٧٧ ؛ إذ قال : ((قيل : على حب المال ، فالمصدر مضاف

---

(١) كشف المشكلات: ١/ ٣٩٨- ٣٩٩ .

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي و (فنادته) قراءة باقي السبعة ينظر : السبعة في القراءات : ٢٠٥ .

(٣) كشف المشكلات : ١/ ٣٢٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٦٥ .

(٥) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ١٦٩ ، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٧٤.

إلى المفعول . وإن شئت قلت : على حبه المال ، فحذف المفعول فتعود (الهاء) إلى (من) ، وإن شئت قلت : على حب الله عز وجل ، والوجه الأول أوجه ؛ لأنه أقرب إليه))[١] .

٨ـ كان يضعّف وجهاً من الأوجه النحوية أحياناً من ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ هود: ٧١، أورد الباقولي وجهاً من أوجه إعراب (يعقوب) وهو أنّه مجرور بالعطف على قوله : (إسحاق) أي : بشّرناها بإسحاق ويعقوب من وراء إسحاق ، ثم ذكر أَنّ الفصل بالظرف بين الواو والمجرور وجه ضعيف[٢] .

٩ـ كان يرجح بعض القراءات أحياناً من ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ (سبأ: ٥) ، ذكر أنّ لفظة (أليم) قُرئت بالجرّ والرفع ثم قال والجرّ أحسن[٣] .

و قال في الآية الكريمة : ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ الصافات: ٨ : ((القراءة بـ (يسّمّعون)[٤] أظهر من (يَسْمَعُون)))[٥] .

١٠ـ كان يردُّ في بعض الأحيان بصيغة تنطوي على قساوة في الردّ وغلظة في القول ، من ذلك ما جاء في قوله تعليقاً على على الآية الكريمة :﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ الشورى: ٤٧ إذ وصف أحد الذين ردّ عليهم بـ (الجاهل) و (الجهل) في فهم التنزيل ، فقال : ((أي من عذاب الله . وأحد الظرفين صفة للمنفي ، والاخر خبر . وإن شئت جعلت أحدهما معمولاً للآخر ، أو جعلتهما صفتين وأضمرت الخبر ، وإن شئت

---

(١) كشف المشكلات : ١/ ٢٥٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٣٢ – ٥٣٣ .

(٣) ينظر : كشف المشكلات : ٢/ ٢٣٤ ، والمصدر نفسه (مقدمة المحقق د. الدالي) : ١/ ٥٨ .

(٤) قرأ بالتشديد حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرا الباقون (يَسْمعون) بالتخفيف ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٤٧ .

(٥) كشف المشكلات : ٢/ ٢٥٢ ، وينظر : المصدر نفسه مقدمة المحقق د. الدالي : ١/ ٥٨ .

جعلتهما خبرين ، وليس في القسمة تعليق أحدهما بالمصدر بتةً أيّها الجاهل ألا ترى قوله : (لا مرورَ بزيد ، و لانزولَ على عمرو ، فمالك والتنزيل وأنت جاهل بالايضاح))[١] .

١١. ومن سمات منهجه أيضاً أنَّه يورد أقوال علماء اللغة ويردّ أحياناً عليهم مخطّئًا إياهم مقدماً بين يدي تخطئتهِ المسوغ الذي يراه ، مثال ذلك ما أورده تعليقاً على قوله تعالى ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ البقرة: ١٣٠ ؛ إذ قال : ((وزعم الفراء : أنّ قوله (سفه نفسه) انتصب (نفسه) على التمييز . قال : وهو بمنزلة قولك: طاب زيدٌ نفساً وهذا الذي ذكره خطأ ؛ لأنّ قولهم : طاب زيدٌ نفساً ، (نفساً) فيه نكرة ، و (نفسه) في (سفه نفسه) معرفة ، ولايجوز أن يكون التمييز معرفة))[٢] .

١٢. كان أحياناً يعزو إلى بعض علماء النحو رأياً لم يقله ، ويخطّئه فيه من ذلك عزوه إلى الفراء من أنّ (أو) في الآية الكريمة ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ (الصافات) بمعنى (الواو) والتقدير : إلى مائة ألف أو يزيدون ثم قال : وهذا خطأ منه[٣] .

وعند رجوعي إلى معاني القرآن للفراء وجدت أنّ الفراء لم يقل هذا الذي عزاه إليه بشأن الآية الكريمة ، والصواب أنّ الفراء ذكر أنّ (أو) في هذه الآية الكريمة بمعنى (بل) ؛ إذ قال : ((... وجعل (أو) في معنى (بل) ومنه قول الله : (وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) و أنشدني بعض العرب :

بَدَتْ مثلَ قرنِ الشمس في رونَقِ الضُّحى

وصوَرَتِها أوْ أنْتِ في العَينِ أملحُ

يريد : بل أنت))[٤] .

---

(١) كشف المشكلات : ٢/ ٢٩٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٣٥ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٧١ .

(٣) ينظر : كشف المشكلات : ٢/ ٢٥٦ .

(٤) معاني القرآن : ١/ ٧٢ .

وذكر الفراء هذه الآية في موطن آخر من كتابه وذكر أنّ (أو) فيها بمعنى (بل)[١] وذكرها مرَّة ثالثة وقال عن (أو) فيها إنها بمعنى (بل)[٢] .

١٣. كان في تناوله للآيات القرآنية وتوجيهه لها يستشهد بالقرآن الكريم[٣] ، والحديث النبوي الشريف[٤] . وهو قليل . وكلام العرب شعره ونثره ، وقد استشهد بالشعر الجاهلي مثل شعر أمرىء القيس[٥] وبشعر المخضرمين مثل شعر الحطيئة[٦] واستشهد بشعر الاسلاميين مثل شعر الفرزدق[٧] واللافت للنظر أنَّه استشهد بشعر المولدين مثل المتنبي[٨] وأبي نواس[٩] ، وهو في استشهاده بالشعر قد يذكر اسم الشاعر ويكتفي . أحياناً . بسرد صدر البيت أو عجزه وفي أحايين أخرى يسرد البيت كاملاً .

ثالثا : مصادره

ممّا لاشك فيه أنّ القرآن الكريم كان له النصيب الأوفر في مادة الكتاب ، فهو الأساس لتصنيفه ؛ ولأنّ الباقولي ألفه خدمة للقرآن الكريم ، فهو يأتي بالمرتبة الأولى ثم تأتي كتب العلماء الذين سبقوه من نحوٍ وتفسير وقراءات وغيرها ، لتكون مادة يستقي منها مواد كتابه هذا .

ومن هذه الكتب كتب أبي على الفارسي وأبرزها كتاب الحجة للقراء السبعة ؛ إذ نجد الباقولي كثيراً ما عوّل عليه ، فاستخدم العبارات نفسها التي استخدمها أبو علي الفارسي في توجيهه للقراءات التوجيه النحوي المناسب وسيجيء هذا في أثناء الرسالة ، وكذلك هناك عدة مواضع من الكتاب نجد آراء أبي علي الفارسي محطّ اهتمام الباقولي ناقلاً

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٢٥٠ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٣٩٢ .
(٣) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ١٩٩ ، و١ / ٢١٦ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٢٤٧ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه: ١/ ٢٠٩ ، وينظر المصدر نفسه ومقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٩٥ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٩٧ ، ومقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٩٥ .
(٧) نظر : المصدر نفسه : ١/ ٢٣٠ ، ومقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٩٥ .
(٨) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٢٠٩ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٣٥ .

إياهــا بتمامهــا مــن ذلــك تعليــق البــاقولي علــى قولــه تعــالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ (آل عمـران: ١٥٤) إذ قال : ((بنصـب الـلام وضـمهِ . فمـن نصـب الـلام جعلـه تأكيـداً لـ(الأمـر) ، و(الله) خبـر (إنّ) ، ومـن ضـمَّ الـلام رفعـه بالابتـداء ، و(الله) الخبر))[١] .

وهذا قول أبي علي الفارسي بتمامه[٢] .

ومن ذلك أيضاً في قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾ (البقرة: ١٧٧) قال الباقولي : ((واختار أبو علي النصب ؛ لأنَّ (أنْ) أعرفُ من (البرّ) لأن (أنْ) لا توصف كما لا يوصف المضمر والمضمر أعرفُ المعارف))[٣] وغيرها من المواضع[٤] .

ومـن المصـادر الأخـرى التـي عـوّل عليهـا هـو كتـاب سـيبويه ، والـذي يتصـفّح كتابـه (كشـف المشـكلات) يجد أنّـه قد أولـع بكتـاب سيبويه وبالمـذهب البصـري ، ويظهـر هـذا جليّاً من خلال المسائل التي لخّصها الدكتور السعدي في مقدمة تحقيقه للكتاب ، فيستبان من هذه المسائل أنّه يوافق الخليل وسيبويه في كثير من تلك المسائل النحوية[٥] .

فكتاب سيبويه يعد من المصادر الذي أكبّ عليه الباقولي فَنَهلَ منه ما شاء بتصريح أنّـه لسيبويه وبغير تصريح منه ، فأودع في كتابه جملة من آرائـهِ ، من ذلك قوله تعليقاً علـى الآيــة الكريمــة : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائــدة: ٦) : ((... ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم : جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ، أراد : (خَرِبٌ) فَجُرَّ لأنَّه جاورالاسم المجرور))[٦] وغيرها من المواضع[٧] .

---

(١) كشف المشكلات : ١/ ٣٥٣ .

(٢) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٣/ ٩٠ .

(٣) كشف المشكلات : ١/ ٢٥٦ ، وينظر : الحجة للقراء السبعة : ٢/ ٢٧١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤٠٤ ، ٢/ ٤٥١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه (مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ١١٠ – ١٥٥ .

(٦) كشف المشكلات : ١/ ٣٩٩–٤٠٠ والهامش رقم (١٢) للمحقق في الصفحة نفسها ، وينظر : الكتاب : ١/ ٤٣٦ .

(٧) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ١٧٣ ، و٤٠٣/١ ، ١/ ٤٦٣– ٤٦٤ .

ومن المصادر الأخرى معاني القرآن للفراء ، وقد أورد الباقولي جملة من آراء الفراء لكنّه في الغالب لم يصرّح بأنّها للفراء وأكثرها مذكورة في معانيه[١] وبعض هذه الآراء يخالفه فيها من ذلك حديثه عن قوله تعالى :﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ (المائدة: ١١٩) فعزا الباقولي إلى الفراء ان (يوم) مبني لأنّه مضاف إلى جملة ثم غلّط هذا الرأي مبيّناً أنّ المضاف من الظروف إنَّما يُبنى اذا أُضيف إلى مبني[٢] .

ومن المصادر الأخرى : معاني القرآن للأخفش فالباقولي في جملة من المواضع ذكر أقوال الأخفش مصرحاً باسمه[٣] ، ولكنه لم يذكر اسم كتابه وكذا الحال مع الزجاج[٤] ، أما الطبري فقد أخذ من تفسيره جامع البيان ولم يذكر الطبري صراحة إلاّ في موضعين[٥] ، ونقل أيضاً من ابن جني مصرحاً باسمه في بعض المواضع[٦] .

ومن المصادر الأخرى التي اعتمد عليها الباقولي : كتاب إعراب القرآن للنحاس وكتابا مكي القيسي : مشكل إعراب القرآن ، والكشف عن وجوه القراءات من دون اشارة إليهما[٧] .

---

(١) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٢٣٥ ، ١/ ٢٧٩-٢٨٠ ، ١ / ٤٥٩-٤٦٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤٢٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٣/١ ، و٢٦١ ، و٣٣٥ ، و٤١٨-٤١٩ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤٠٣ ، و٣١٦/٢ .

(٥) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٤٧٦ ، و٣٢٢/٢ ، والمصدر نفسه مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٧٠ .

(٦) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٢٥٩ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه (مقدمة المحقق د. السعدي) : ١/ ٧١ .

رابعاً : نقول العلماء عنه

ثمة علماء من أهل التفسير نقلوا بعضاً من آراء الباقولي منهم :

١. أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي :

نقل عنه في معرض تفسيره لقوله تعالى : ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ التوبة: ٦٩ .

إذ قال الطبرسي : ((... و كالذي خاضوا نصب بأنّه صفة لمصدر محذوفٍ وتقديره : استمتعتم استمتاعاً مثل استمتاعهم ، وخضتم خوضاً مثل خوضهم . قال جامع العلوم النحوي البصير: كالذي خاضوا تقديره على قياس قول سيبويه كالذي خاضوا فيه ، فحذف (في) ، فصار كالذي خاضوه ثم حذف الهاء ، وهو على قول يونس والأخفش الذي مصدري والتقدير : كالخوض الذي خاضوا فيه))[١] ، ولدى رجوعي إلى كشف المشكلات في موضع الآية الكريمة وجدت الكلام منقولاً بحذافيره[٢] وغيرها من المواضع[٣] .

٢. أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ)

نقل في معرض تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ (غافر: ١٠) ؛ إذ قال : ((.. وقال جامع العلوم وغيره : إذْ منصوب بفعل مضمر دلّ عليه لمقت الله أي : يمقتهم الله حين دعوا إلى الايمان فكفروا ، ولا ينتصب بالمقت الأول ؛ لأن قوله لمقت الله مبتدأ وهو مصدر وخبرُهُ أكبر من مقتكم انفسكم))[٤] .

---

(١) مجمع البيان : ٥/ ٨٤ .

(٢) ينظر : كشف المشكلات : ١/ ٥٠١-٥٠٢ .

(٣) ينظر : مجمع البيان : ٥/ ٢٦١ ، و٥/٢٨٩ .

(٤) مدارك التنزيل : ٣/ ١٠٤٠ .

وهذا ما نصّ عليه الباقولي لكن بتغيير يسير في العبارات إذ قال : ((لا يخلو العامل في (إذ) من قوله (إذ تدعون) من أن يكون قوله (لمقت الله) أو قوله (من مقتكم) [انفسكم] ، أو شيئاً آخر مضمراً . فلا يجوز أن يتعلق بقوله (لمقت الله) وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ، لأنَّ قوله (لمقت الله)،مبتدأ ،وهو مصدر، وخبره(أكبر من مقتكم)))[١] .

ومن مواضع نقل النسفي منه أيضاً ما جاء في معرض تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (الزخرف: ٦٠) :

((أي بدلاً منكم كذا قاله الزجاج ، وقال جامع العلوم : لجعلنا بدلكم ، ومِنْ بمعنى البدل))[٢] .

وهذا ما نّص عليه الباقولي ؛ إذ قال : ((قيل : المعنى : لجعلنا بدَلكم ، و(من) بمعنى البدل))[٣] .

٣. وثمة من نقل عنه من النحاة المعنيين بإعراب القرآن الكريم من غير تصريح باسمه أو عزو النقل إليه مثل : أبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، وهذا أمرٌ سبقني في الاشارة إليه الباحثان الدكتور السعدي والدكتورالدالي في مقدمة تحقيقيهما الكتاب[٤] .

---

(١) كشف المشكلات : ٢/ ٢٧٩ .

(٢) مدارك التنزيل : ٤/ ١٠٨٨ .

(٣) كشف المشكلات : ٢/ ٢٩٩ .

(٤) ينظر : كشف المشكلات مقدمة المحقق د. السعدي : ١/ ٨١-٨٣ ومقدمة المحقق د. الدالي : ١/ ٨٣-٨٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الواهب النعم البارئ النَّسم، الأول بلا ابتداء، الآخِرُ بلا انتهاء، المتصف بالدوام والبقاء، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وسيد البلغاء محمدٍ، وعلى آله الأصفياء، وصحبه الأوفياء، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الحشر واللقاء .

أمّا بعد : فكثيرًا ما كنت أتلو القرآن الكريم آناء الليل وأطراف النهار فاستوقفتني آياته الكريمة، وبهرني بيانها العجيب أُفكر في معناها، وفي إعرابها وإعجازها ووقعها في النفس، وكنت أرجع إلى بعض التفاسير من أجل استجلاء معنى الآية، فكان هذا سبباً قوياً يدفعني إلى دراسة معاني القرآن الكريم وإعرابه، مما جعلني أبحث في موضوع ذي مساس بالقرآن الكريم والنحو العربي، ووفقني الله تعالى لاختيار هذا الموضوع لألحق بمن سبقني من الدارسين في خدمة ديننا الحنيف وتراثنا العربي الخالد، فجاء عنوان رسالتي(التوجيه النحوي في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي (ت٥٤٣هـ). والباقولي لم يحظ بالاهتمام الذي ينبغي على الرغم ممّا يتمتّع به من علم جمّ ومصنفات قيمّة خدم بها القرآن الكريم واللغة العربية وعلومها، فكان كتاب (كشف المشكلات) منطلقاً لدراستي. واقتضت طبيعة الرسالة أن تُقسّم على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

تناولت في التمهيد الباقولي وسيرته العلمية، ففيه عرضٌ لحياة الباقولي وذكر مصنفاته .

أمّا **الفصل الأول:** فتناولتُ فيه (التوجيه النحوي في الأسماء) وقسمته على ثلاثة مباحث :

الأول: التوجيه النحوي في مرفوعات الأسماء .

الثاني : التوجيه النحوي في منصوبات الأسماء .

الثالث : التوجيه النحوي في مجرورات الأسماء .

والفصل الثاني كان بعنوان (التوجيه النحوي في الأفعال) وقسمته على :

أولا. (الفعل المضارع) قسّمته على ثلاثة مباحث :

الأول : التوجيه النحوي في مرفوعاته .

الثاني : التوجيه النحوي في منصوباته .

الثالث: التوجيه النحوي في مجزوماته .

ثانيًا. (الفعل الماضي) وخصصتُ له المبحث الرابع:(التوجيه النحوي في الفعل الماضي) .

والفصل الثالث : جاء بعنوان (التوجيه النحوي في الأدوات والحروف) وقسمته على ثلاثة مباحث :

الأول : التوجيه النحوي في الحروف والأدوات الأحادية .

الثاني : التوجيه النحوي في الحروف والأدوات الثنائية .

الثالث : التوجيه النحوي في الحروف والأدوات الثلاثية .

والخاتمة ضمّت أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج .

أمّا **المصادر** التي أفدت منها في دراستي فكانت متعددة ومتنوعة منها كتب القراءات مثل: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ) وغيرها، وكذلك اعتمدت على الكتب التي تُعنى بمعاني القرآن الكريم وإعرابه مثل معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) وإعراب القرآن للنحاس (ت٣٣٨هـ)، وكان لتفاسير القرآن الكريم أهمية كبيرة في رسالتي لما فيها من توجيهات نحوية أفدت منها في رسالتي هذه مثل: جامع البيان للطبري (ت٣١٠هـ)، والكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) والبحر المحيط لأبي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) وغيرها.

أمّا كتب النحو فكان لها أثر كبير في توجيه المسائل النحوية، مثل: كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) وشرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣ه) وغيرها من المصادر والمراجع التي كانت المرتكز الأساسي في رسالتي.

وفي ختام عملي المتواضع أشكر أستاذي المشرف الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي لما بذله من جهد ومتابعة صححتا مسار رسالتي، ولتصويباته ما بدر مني من هنات علمية، فالله أسأل أن يمدّ في عمره، وينفعنا بعلمه، وأشكر الدكتورة خديجة الحمداني لاقتراحها هذا الموضوع، وإعارتها إياي الكتاب .

وأخيراً هذا جهدي وعملي وما جاد به قلمي أضعه بين يدي الدارسين والباحثين سائلة الله عزّ في علاه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لخدمة القرآن الكريم ولغة شرعهِ القويم .

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحثة

أولا: المبتدأ

بين الرفع على الابتداء أو الخبر والنصب على الحال:

قال تعالى: ﴿ الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١-٢] ذكر الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: (هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ) أَنَّ: ((موضع (هدى) رفعٌ على أنْ يكون خبرًا بعد خبر، كما تقول: هذا حلوٌ حامضٌ، فيكون (ذلك) ابتداءً، و(الكتاب) عطف بيان، ويكون(لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ) خبرًا، و(هُدًى) خبرٌ ثانٍ. وإن شئت كان (هدًى) في موضع الحال، أي: هاديًا للمتقين. وإنْ شئت كان (فيه هدى) ابتداءً وخبرًا على قول سيبويه. ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف وهو (فيه)، ويجوز أنْ يكون حالاً من (الكتاب)، وعلى قول الأخفش يرتفع بالظرف)) [١].

يستبانُ من هذا أَنَّ الباقوليَّ أوردَ للفظة (هدى) في الآية الكريمة ثلاثة توجيهات نحوية هي:

١. أنْ يكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ (ذلك)، على نحو قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، يريد بذلك: تعدّد الأخبار، ومسألة تعدد الأخبار من المسائل النحوية الشائعة في كتب النحو [٢]، فيكون اسم الإشارة في الآية الكريمة (ذلك) مبتدأ، و(لا ريب فيه) أي (لا) النافية للجنس مع اسمها وخبرها في محل رفع الخبر الأول، و(هدى) الخبر الثاني.
٢. أنْ يكون مبتدأ وخبره الجارّ والمجرور (فيه)، وذكر أَنَّ هذا التوجيه جارٍ على قول سيبويه ومن ثَمَّ عزا إلى الأخفش أَنَّ العامل في رفع (هدى) هو الظرف (فيه) يريد بذلك الجارّ والمجرور؛ لأَنَّه متعلق بـ (كائن) أو (مستقر).
٣. أنْ يكون حالاً من الضمير (الهاء) في (فيه)، وأجاز أَيضًا أنْ يكون حالاً من (الكتاب) في الآية الكريمة.

---

(١) كشف المشكلات: ١٧٣/١.
(٢) يُنظَرُ: الكتاب: ٨٣/٢، والمقتضب: ٣٠٨/٤.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أَنَّي عدتُ إلى كتاب سيبويه فوجدتُ أنَّ من مذهبه أنَّ الاسم يرتفع بالابتداء أخّرت (الجارّ والمجرور) أو قدّمته ؛ إذ قال: ((... لو قُلتَ: فيها عبد الله حَسُنَ السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُنَ واستغني في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلا أنَّ عبد الله يرتفع مقدّمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء))(١).

والرأي الذي عزاه الباقولي إلى الأخفش بأَنَّ (هدًى) المبتدأ يرتفع بالظرف، فهو رأي لم أجد الأخفش يُصرّح به في كتابه معاني القُرآن في آية سورة البقرة، بَيد أَنَّي وجدتُ أبا البركات الأنباري يعزو إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش أَنَّ الاسم يرتفع بالظرف والجارّ والمجرور، وعزا إلى البصريين القول إنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنَّما يرتفع بالابتداء(٢).

هذه هي الأوجه الثلاثة التي أوردها الباقولي وسبق إلى ذكرها الذين قبله، منهم الفرّاء ؛ إذ ذكر ثلاثة أوجه في رفع(هدى) في الآية الكريمة هي: أنْ يكون خبرًا للمبتدأ (ذلك)، والمعنى: ذلك هدًى، أو أنْ تجعل (ذلك) مبتدأ وتجعل (لا ريبَ فيه): (لا) النافية للجنس مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (ذلك)، وتجعل (هدى) تابعًا لموضع (لا ريبَ فيه) وهو الرفع، كما قال الله عزَّ وجلَّ:﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾(٣). [الأنعام: ١٥٥] ، والفراء يريد بقوله (التابع) هنا: النعت، أي أَنَّ (هدى) نعت للمبتدأ (ذلك) كما أَنَّ قوله (مبارك) نعت لـ (كتاب) في الآية الكريمة؛ إذ قال تعليقًا عليها: ((جعلتَ مباركًا من نعتِ الكتابِ فرفعتَهُ)) (٤).

والوجه الثالث في رفع(هدى) أن تجعله مرفوعًا على الابتداء (على الاستئناف) لتمام ما قبله من الكلام كما قرأت القُرّاء ﴿ الٓمٓ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ هُدًى وَرَحۡمَةً

---

(١) الكتاب: ٨٨/٢.

(٢) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٦): ٥١/١.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ١١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٦٥/١.

لِّلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [لقمان:١ـ ٣] بالرفع[١] ، وقراءة رفع (هدًى ورحمةٌ) قرأ بها حمزة[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن التوجيهات التي ذكرها الباقولي آنفا وردت عند جمع من النحاة السابقين له مثل: الطبري[٣] (٣١٠هـ) والزجاج[٤] والنحاس[٥] ، وأبي عليٍّ الفارسي[٦] ، والزمخشري[٧] ، يزاد عليه أنَّ ثمّة من جاء بعد الباقولي وكان لهم التوجيه نفسه منهم: الطبرسيّ[٨] ، وأبو البركات الأنباري[٩]، والعكبري[١٠] (ت٦١٦هـ)، وأبو حيان الأندلسي[١١] ، ورجح فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ) رفع (هدًى) على الخبرية محتكمًا إلى المعنى المترتب عليه، إذ قال: ((واعلم أَنَّ القراءة الأولى أوْلَى؛ لأَنَّ على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسُهُ هُدًى، وفي القراءة الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى، بل فيه هدى، والأول أولى لما تكرر في القُرآن من أَنَّ القُرآن نور وهدى – والله أعلم –))[١٢].

أَمّا وجه النصب على الحال[١٣]، فعند الفرّاء له وجهان: إمَّا النصب على القطع (الحال) من المبتدأ (ذلك) والوجه الآخر النصب على القطع من ضمير (الهاء) في

---

(١) يُنظَرُ: معاني القرآن: ٣٢٦/٢.

(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات : ٥١٢.

(٣) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٣١/١.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٧٠/١.

(٥) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ١٨٠/١.

(٦) يُنظَرُ: الحُجة للقُرّاء السبعة: ١٩٨/١-١٩٩.

(٧) يُنظَرُ: الكشاف: ٧٨/١.

(٨) يُنظَرُ: مجمع البيان: ٨١/١.

(٩) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٥/١.

(١٠) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن:١/ ١٥-١٦.

(١١) يُنظَرُ: البحر المحيط: ١٦١/١.

(١٢) التفسير الكبير: ٢٥٨/٢.

(١٣) يسميه الكوفيون القطع. يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفراء: ١٢/١، وجامع البيان: ٢٣٠/١، والمدارس النحوية، لخديجة الحديثي: ١٣٢، والمصطلح النحوي: ١٧٠، وكتب المدارس النحوية دراسة وتحليل: ٢٤١.

(فيه)، والمعنى: لا شك فيه هاديًا[١]، ووافقه في هذا الطبري[٢]. وذكر الزمخشري أَنَّ: ((الهدى مصدر على فُعَل كالسُّرى والبُكى وهو الدلالة الموصلة إلى البغية بدليل وقوع الضلالة في مقابلته)) [٣].

ولأبي حيّان رأي في توجيه لفظة (هدى) ههنا، وهو أَنْ يكون المصدر حالاً؛ إذ قال: ((وبولغ بجعل المصدر حالاً)) [٤] يقصد بذلك أنْ جعل (هدى) وهو مصدر (حالاً) وجه مبالغٌ فيه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عادًّا إياه مشْكلاً، إذ قال: ((وهو مشكل؛ لأَنَّ الحال تقييد فيكون انتقال الريب مقيدًا بالحال؛ إذ لا ريب فيه يستقر فيه في حال كونه هدًى للمتقين، لكن يزيل هذا الإشكال أَنَّها حال لازمة)) [٥].

وهناك أوْجهٌ أُخرى لرفع (هدى) لم يذكرها الباقولي وهي:

١. أَنَّ (هدى) خبرٌ لمبتدأ مقدر بمضمر، أي: هو هدًى[٦].

٢. الرفع على أَنَّه نعت للمبتدأ (ذلك)، وخبره (لا ريب فيه) [٧] وهو قول الفرّاء وقد مرَّ ذكره آنفًا.

٣. وقد ذكر الطبرسي أَنَّه خبر (ألم)، إذ قال: ((أنْ يكون خبرًا عن (ألم) على قول من جعله أسمًا للسورة)) [٨].

٤. أنْ يكون خبرًا ثالثًا[٩].

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ١٢/١.

(٢) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٣٠/١.

(٣) الكشاف: ٧٦/١.

(٤) البحر المحيط: ١٦١/١.

(٥) المصدر نفسه: ١٦١/١.

(٦) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٧٠/١، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٨٠/١، والكشاف: ٧٨/١، والمحرر الوجيز: ٨٤/١، ومجمع البيان: ٨١/١، معالم التنزيل: ٦٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٦/١.

(٧) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ١١/١.

(٨) مجمع البيان: ٨١/١.

(٩) يُنظَرُ: البحر المحيط: ١٦١/١.

٥. أنْ يكون مرفوعًا على النعت من (الكتاب) (١).

وترى الباحثة أَنَّ جعل (هدى) خبرًا هو الأَوْجَهُ من بين تلك الأوْجُهِ التي مرّتْ؛ إذ وصفه فخر الدّين الرازي بأَنَّه الأَولى على نحو ما مرَّ آنفًا وهو الذي ينبغي أنْ يترجح على الأوجه الأخرى؛ لانسجامه مع المعنى؛ إذ يكون (الكتاب) نفسه (هدى) على وفق هذا التوجيه، والأمرُ كذلك؛ فالكتابُ (القُرآن الكريم) هو الهدى بعينه، وهو نور للمتقين، ولعلَّ مما يُعضّد هذا الترجيح ما ذكره الزمخشري، وأبو حيان الأندلسي أَنَّ الأَوْلى جعل كل جملة مستقلة على حِدَتها، فـ(ذلك الكتاب) جملة، و(لا ريب فيه) جملة، و(فيه هدى) جملة، ولم يحتج إلى حرف العطف؛ لأَنَّ بعضها آخذٌ بعنق بعضٍ(٢) والله أعلم.

ثانياً: الخبر:

أ. بين الرفع على الخبرية أو الابتداء والنصب على النداء:

أوردَ الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ (البقرة: ٨٥) أَنَّ لفظة (هؤلاء) في الآية الكريمة لها ثلاثة توجيهات نحوية:

١. أنْ يكون (هؤلاء) اسمًا موصولاً بمعنى (الذين) وصلته الجملة الفعلية (تقتلون أنفسكم) واسم الموصول مع صلته خبر المبتدأ (أنتم).
٢. أنْ يكون (هؤلاء) باقية على كونها (اسم إشارة) في محل رفع خبر للمبتدأ.
٣. أنْ يكون (أنتم) مبتدأ و(هؤلاء) اسم إشارة في محل نصب منادى لحرف نداء مقدّر، أي: يا هؤلاء، وخبر المبتدأ الجملة الفعلية (تقتلون أنفسكم) وضعّف

(١) يُنظَرُ: تفسير القرآن العظيم: ١/١٦٢.
(٢) يُنظَرُ: الكشاف: ١/٧٨، والبحر المحيط: ١/١٦٠.

الباقولي هذا الوجه، وحجّته في ذلك: أَنَّ (هؤلاء) إذا أُريد أنْ تكون نداءًا فيتوصل حينئذٍ إلى ندائها بـ (أيُّها) فيقال: يا أيُّهاؤلاء، وخلص إلى القول إَنَّ ما كان هذا سبيلُهُ لا يحذف منه حرف النداء[١]. وذكر الباقولي هذه التوجيهات في كتابه (الجواهر) أيضًا [٢].

أَمّا الوجه الأول في كون (هؤلاء) اسمًا موصولاً، فأجازه الكوفيون ولم يجوّزه البصريون[٣]، إذ اشترط سيبويه ومن وافقه أَنَّ (ذا) وهو (اسم الإشارة) يجيء اسمًا موصولاً بشرط اقترانه مع (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين، فقال سيبويه: ((وليس يكون كالذي إلاَّ مع مَا و مَنْ في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي)) [٤].

وسبق الباقولي في هذا التوجيه الزجّاج[٥]، والزمخشري[٦]، فضلاً عن جمع من النحاة والمفسرين[٧].

أَمّا الوجه الثاني في كون (هؤلاء) باقية على أصلها فذكره جمعٌ من العلماء[١]، فيكون (هؤلاء) خبرًا للمبتدأ (أنتم). و(تقتلون أنفسكم) في محل نصب حال والمعنى حينئذٍ: أنتم مثل هؤلاء قاتلينَ أنفسَكم[٢].

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٠٩/١.

(٢) يُنظَرُ: الجواهر (إعراب القُرآن المنسوب إلى الزجاج): ٢١٣/١.

(٣) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة: ١٠٣، ٧١٧/٢.

(٤) الكتاب: ٤١٦/٢، ويُنظَرُ: شرح المفصل: ٤٣٠/٢، وشرح الكافية: ٢٥٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٨٩/١.

(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ١٤٩/١.

(٦) يُنظَرُ: الكشاف: ١١٧/١.

(٧) يُنظَرُ: مجمع البيان: ٢٩٠/١، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١٠٤/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٨٦/١، وأنوار التنزيل: ٣٥٦/١، ومدارك التنزيل: ٦٥/١، والبحر المحيط: ٤٥٩/١.

أَمّا الوجه الثالث الذي ضعّفه البصريون والباقولي في كون (هؤلاء) نداءً، معلّلين أَنَّ اسم الإشارة لا يجوز أنْ يحذف منه حرف النداء[٣]، فقد أجازه بعضهم على وجه الشذوذ؛ إذ ذكر ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) أَنه: ((شذ الحذف في اسمي الجنس والإشارة)) [٤]، ويجوز حذف حرف النداء ممّا لا يحسن أنْ يكون وصفًا لـ (أيّ) نحو: زيدٌ وعمرو، وأمَّا (هؤلاء) فيحسن أَنْ يكون وصفًا لـ (أيّ) نحو: يا أيّهاؤلاء[٥]، فلا يصح حذف حرف النداء منه وهو مذهب سيبويه ومن وافقهُ[٦].

وأورد الباقولي قول أبي الطيب المتنبي[٧]:

هذي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسيسا ثُمَّ انصرفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسا[٨]

مُشيرًا إلى أَنَّ أكثر النحاة ضعّفوه ، وتقديرهُ: يا هذي، أي: حذف (يا)، وعلّل هذا فقال: ((لأَنَّ هذي يوصل بها (يا أيّها) فيقال: يا أيُّهذا الرجل)) [٩]، وأورد هذا البيت ابن يعيش وأشار إلى أَنَّ المتنبي (ت٣٥٤هـ) يميلُ كثيرًا إلى مذهب الكوفيين[١٠]. أَمّا ابن

---

(١) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ١٠٣/١، وأَنوار التنزيل: ٣٥٤/١، والبحر المحيط: ٤٥٨/١.

(٢) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢١٠/١.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب: ٢٣٠/٢-٢٣١، وهمع الهوامع: ٤٣١/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٧٣٨/٢.

(٥) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٣٦٢/١.

(٦) يُنظَرُ: الكتاب: ٢٣٠/٢، والمقتضب: ٢٥٨/٣-٢٥٩، واللمع في العربية: ١٠٨/١.

(٧) يُنظَرُ: ديوانه: ٩٣.

(٨) الرسيس: هو الشيء الثابت الذي لزم مكانه. يُنظَرُ: لسان العرب: (رسس): ٩٧/٦، والنسيس: بقية النفس. يُنظَرُ: المصدر نفسه (نسس): ٢٣٠/٦.

(٩) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٠٩/١.

(١٠) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٣٦٤/١.

هشام الأنصاري فقال: ((بعضهم لحّن المتنبي في قوله: هذي...)) [١]. وهذا الوجه في كون (هؤلاء) نداء ذكره جمع من العلماء[٢].

وهناك وجوه أُخرى ذكرها بعض النحاة والمفسرين وهي:

١. إنَّ (هؤلاء) منصوب بـ (أعني) [٣]، و(أخصُّ) قال ابن يعيش : ((...، لاحتمال أَنْ يكون (هؤلاء) منصوبًا بإضمار (أعْنِي) بمعنى الاختصاص)) [٤].
٢. إنَّه تأكيد لـ (أَنتم)، قال الطبري: ((وقد زعم بعض البصريين أَنَّ قولهُ (هؤلاء) في قوله (ثُم أنتم هؤلاء)، تنبيه وتوكيد لـ (أنتم))) [٥]، ووافقه الطبرسي والبيضاوي (ت٦٨٥هـ) [٦].
٣. أورد العكبري وجهًا آخر فذكر: ((أَنَّ الخبر: هؤلاء على تقدير: حَذْفِ مضافٍ تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء)) [٧].
٤. ذكر ابن عطية (ت٥٤١هـ) رواية عن أبي الحسن بن أَحمَد بن خلف الأنصاري المعروف بـ (ابن الباذش)(ت٥٤٠هـ) أَنَّ (هؤلاء) رفع بالابتداء، و(أنتم) خبر مقدم و(تقتلون) الحال[٨]، وأورد هذا الرأي أبو حيان أَيضًا[١].

---

(١) مغني اللبيب: ٧٣٨/٢.

(٢) يُنظَرُ: بحر العلوم: ٩٧/١، معالم التنزيل: ١١٧/١، ومجمع البيان: ٢٩٠/١، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١٠٣/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٨٦/١، والبحر المحيط: ٤٥٨/١، والبحر المديد: ٤٢/١.

(٣) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: للنحاس: ٢٤٣/١، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١٠٣/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٨٦/١، والبحر المحيط: ٤٥٨/١، والبحر المديد: ١١٧/١، وفتح القدير: ٢٢٥/١.

(٤) شرح المفصل: ٣٦٤/١.

(٥) جامع البيان: ٣٠٤/٢.

(٦) يُنظَرُ: مجمع البيان: ٢٩٠/١، وأنوار التنزيل: ٣٥٥/١.

(٧) التبيان في إعراب القُرآن: ٨٦/١.

(٨) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ١٧٤/١.

ب. بين الرفع على الخبرية والنصب على الظرفية:

قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ (المائدة: ١١٩) ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (يوم) في الآية الكريمة قرئت برفع (يومُ) ونصبه[٢]، والنصب هي قراءة نافع وحدهُ، أَمّا الستة الباقون فقرؤوا بالرفع[٣].

وجّه الباقولي الرفع في (يوم) على أَنَّه خبر للمبتدأ (هذا) في الآية الكريمة[٤]، والمعنى: هذا الوقتُ وقتُ نفع أو (منفعة) الصادقين، وفي هذا إشارة إلى صدق عيسى عليه السلام[٥].

أَمّا النصب: فعلى جعل (يوم) منصوبًا على الظرفية في محل رفع خبر المبتدأ (هذا)، والمعنى: قال الله هذا القول في هذا اليوم، أو هذا واقعٌ يومَ ينفعُ الصادقين صدقُهم[٦]، فهو ظرف للقول وظرف الزمان يكون خبرًا عن الحدث[٧]،

---

(١) يُنظَرُ: البحر المحيط: ٤٥٨/١.

(٢) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٢٢/١.

(٣) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٢٥٠، ومعاني القراءات: ١٤٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٢٣/١.

(٤) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٢٢/١.

(٥) يُنظَرُ: حجة القراءات: ٢٤٢، والبحر المحيط: ٦٧/٤.

(٦) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٢٢/١، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: ٥٣٦/٢، والبحر المحيط: ٦٧/٤.

(٧) يُنظَرُ: حجة القراءات: ٢٤٢، ومشكل إعراب القُرآن: ٢٤٥/١.

وقد سبق الباقولي إلى هذا التوجيه جمعٌ من العلماء والمفسرين(١)، ووافقه الطبرسي، وأبو البركات الأنباري وغيرهما(٢).

وعزا الباقولي إلى الفرّاء قوله: إنَّ (يوم) مبنيٌّ؛ لأَنَّه مضاف إلى جملة ﴿ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ في الآية الكريمة، قال: ومثلهُ ﴿ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ ﴾ (المؤمن: ١٦)، و ﴿ يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ﴾ (الذاريات: ١٣)، ثُمَّ ذكر عقيبه أَنَّ هذا غلطٌ منه؛ لأَنَّ المضاف من الظروف إنَّما يُبنى إذا أُضيف إلى المبني نحو ﴿ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ ﴾ (المعارج: ١١)، و ﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۚ ﴾ (هود: ٦٦). وقول النابغة(٣):

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصبا فقلتُ ألمّا تصحُ والشيب وازعُ

و(حينَ) مبني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل الماضي وهو مبني، و(ينفع) في الآية الكريمة مضارع، فلا يبنى (يوم) عند الإضافة إليه(٤). وعلى نحو ما هو مستبان فالباقولي ينحو منحى البصريين في هذه المسألة، فالبناء في الظرف يكون حالة إضافته إلى المبنيّ، أَمّا إذا كان المضاف إليه معربًا فلا يُبنى الظرف حينئذٍ(٥).

أَمّا الكوفيون فالظرف عندهم مبني إذا أُضيف سواءٌ أكان المضاف إليه مبنيًا نحو قولهم: (مضى يومَئذ بما فيه) و ﴿ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ ﴾ (المعارج: ١١)، و ﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ٣٢٦/١، وجامع البيان: ٢٤١/١١، ومعاني القُرآن وإعرابه: ١٨٢/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٥٣/٢، والحجة للقرّاء السبعة: ٢٨٢/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٢٤/١.

(٢) يُنظَرُ: مجمع البيان: ٤٦١/٣، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٣١١/١، وزاد المسير: ٤٦٦/٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ٤٧٧/١.

(٣) يُنظَرُ: ديوانه: ٨٣.

(٤) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٢٢/١-٤٢٣.

(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ١٨٢/٢، ومشكل إعراب القُرآن: ٢٤٥/١، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: ٥٣٦/٢، والبحر المحيط: ٦٧/٤.

﴿ يَوۡمِئِذٍ ﴾(هود: ٦٦)، و﴿ يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ﴾ (الذاريات: ١٣) ،و﴿ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ (غافر: ١٦)، أم معربًا، نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ ، وقوله: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ) (المرسلات: ٣٥) [(١)].

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ أبا جعفر النحاس عزا إلى الكسائي والفرّاء القول إنَّ بناء (يوم) في الآية الكريمة على النصب لكونه مضافًا إلى غير اسم، وذكر أَنَّ الكسائي أنشد:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصبا … وقلتُ ألمّا تصْحُ والشيب وازِعُ

ثم قال النحاس : ((ولا يجيز البصريون ما قالاه إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع فإنْ أضفته إلى ماضٍ كان جيدًا))[(٢)].

وأبو البركات الأنباري ضعّف البناء أيضًا؛ إذ قال: ((وهذا ضعيفٌ؛ لأَنَّ الظرف إنَّما يُبنى إذا أُضيف إلى مبني...)) [(٣)].

ومن نافلة القول أَنْ أذكر أَنَّ تغليط الباقولي الفرّاء في بنائه لفظة (يوم) لا يصح من حيث إنَّ تغليطه إياه قائمٌ على معيار المذهب البصري الذي يرى أَنَّ (يوم) يُبنى إذا أُضيف إلى مبني حسبُ، وهو في الآية مضاف إلى معرب، فهو إذن معرب، والفرّاء إنَّما يتبع مذهب الكوفيين وهو واحدٌ من مشايخهم ومذهبه هو بناء (يوم) سواء أكان مضافًا إلى مبني أم معرب، على وفْق الشواهد التي سيْقتْ آنفًا، وعليه لا يصح تغليط الفرّاء الذي ينهج نهج الكوفيين في هذه المسألة النحوية بالاستناد إلى معيار مذهب البصريين المغاير لمذهبه وخصوصًا في هذه المسألة.

وأورد الباقولي قول النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا … وقلتُ ألمّا تَصْحُ والشيب وازِعُ

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٣٢٦/١-٣٢٧ و ٨٣/٣، ومشكل إعراب القُرآن: ٢٨٣/١، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: ٥٣٦/٢، والبحر المحيط: ٦٧/٤.

(٢) إعراب القُرآن: ٥٣/٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القُرآن: ٣١١/١.

وبيّن أَنَّ (حين) مبني على الفتح؛ لأَنَّه مضاف إلى الفعل الماضي وهو (عاتب)(١).

وأورد البصريون هذا الشاهد فأجازوا الإعراب على الأصل، ولكنهّم وجّهوا البناء؛ لأَنَّ الظرف مضاف إلى الفعل الماضي(٢)، فالبصريون يبنون الاسم إذا أُضيف إلى غير متمكن(٣)، وكذلك يبنون الظروف إذا أُضيفت إلى (إذ) فقال ابن جني : ((فكما بُنيت هذه الأشياء وغيرها مما يطول ذكره من حيث كانت مضافة إلى مبني، فاكتست من معناه في البناء، كذلك أَيضًا بُني يوم لإضافته إلى إذ المبنية)) (٤).

وكذلك يبنون الظروف إذا أُضيفت إلى مبني غير معرب(٥)، أَمّا إذا أُضيفت الظروف إلى الجملة الفعلية التي صدرها فعلٌ مضارعٌ، أو جملة اسمية فلابُدَّ لها من الإعراب وبعضهم يجوزّون البناءَ(٦).

وفي (يوم) وجه آخر لم يورده الباقولي وإِنَّما أورده الفرّاء في قولهِ: ((وإِنْ قلت: (هذا يومٌ ينفع الصادقين) كما قال الله: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ ﴾ (البقرة: ٤٨) تذهب إلى النكرة كان صوابًا)) (٧)، ووافقه النحاس(٨).

و(يومٌ) بالتنوين ههنا اسم وليس (ظرفًا) وقع خبرًا للمبتدأ (هذا) كما أَنَّ (يومًا) المنون في آية البقرة اسم وقع مفعولاً لـ (اتقوا) في الآية الكريمة(١)،

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات:١/ ٤٢٥.

(٢) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٢٢٨/٢، وشرح الكافية: ١٢١/٤، وهمع الهوامع: ٢٣٠/٣.

(٣) يُنظَرُ: سر صناعة الإعراب: ٥٠٦/٢، وشرح المفصل: ٢٨٦/٢-٢٨٧.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٥٠٧/٢.

(٥) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٥٠٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٠/٣.

(٦) يُنظَرُ: شرح الكافية: ١٢٢/٤، وشرح ابن عقيل: ٦٠/٣.

(٧) معاني القُرآن: ٣٢٧/١.

(٨) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٥٣/٢.

قال مكي القيسي: ((قوله (وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي) يومًا مفعول باتقوا ولا تجزي وما بعده من الجمل التي في أولها لا كلها صفاتٌ ليوم ومع كل جملة ضمير محذوف يعود على يوم، ولولا ذلك لم تجز الصفة تقديره: لا تجزي نفس فيه، ولا يقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه)) (٢)

ثُم قال: ((وقيل التقدير: لا تجزيه نفسٌ تجعل الظرف مفعولاً على السعة ثُمَّ تحذف الهاء من الصفة. وحذف الهاء أحسن من حذف فيه، ولولا تقدير هذه الضمائر لأضفت يومًا إلى لا تجزي كما قال يوم لا ينطقون، ويوم لا تملك نفس، وهو كثير فإذا أضفته فلا يكون ما بعده صفة له، ولا تحتاج إلى تقدير ضميره محذوف وقد أجمع القُرّاء على تنوينه)) (٣).

وقد صوّب الطبريُّ أنْ يكون (اليومَ) منصوبًا على الوقت (٤)، وهو مصطلحٌ كوفي يُراد به النصب على الظرفية الزمانية (٥)، وقيل إَنَّ الطبريّ أوّل من أطلق مصطلح (الوقت) مرادًا به (ظرف الزمان) (٦) وهذا غير صحيح فقد ورد هذا المصطلح في كتاب سيبويه؛ إذ قال: ((هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوَقْت وذاك لأَنَّها ظُروفٌ تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها)) (٧).

---

(١) يُنظَرُ: مشكل إعراب القُرآن: ٩٢/١.

(٢) المصدر نفسه: ٩٢/١-٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ٩٢/١-٩٣ .

(٤) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٤٣/١١.

(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفراء: ١٣٨/١، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: ٨٩.

(٦) يُنظَرُ: الطبري النحوي من خلال تفسيره: ١٥٦.

(٧) الكتاب: ٤٠٣/١-٤٠٤، ويُنظَرُ: المصدر نفسه: ٤١٨/١، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: ٨٩-٩٠.

أَمّا النحاس فيترجّح لديه (هذا اليومُ) على الابتداء والخبر، ووصف القراءة به بأَنَّها القراءة البيّنة [١]، أَمّا أبو منصور الأزهري فرجّح الرفع على الخبرية واصفًا إيّاه بالجودة[٢].

وترى الباحثة أَنَّ الرفع في (يوم) يترجّح على نصبهِ على الظرفية؛ لأَنَّ أكثر القُرّاء عليه على نحو ما مرَّ آنفًا.

ثالثاً: الفاعل

بين الرفع على الفاعلية أو الابتداء أو البدل

ذكر الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ (المائدة: ٧١) أَنَّه يجوز في (كثير) ثلاثة أوجه إعرابية وهي:

١. أنْ يكون (كثير) فاعلاً على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) بجعل (الواو) للجمعية لا للفاعل.
٢. يحتمل أنْ يكون (كثير) مبتدأ وما بعده الخبر فقال: ((ويجوز أَنْ يكون التقدير: فكثير منهم عموا وصَمُّوا، فقدم وأخّرَ)) [٣].
٣. يجوز أنْ يكون بدلاً من الواو في (عموا) فيمن أعمل الأوّل[٤].

وهذه الأوجه الثلاثة ذكرها في كتابهِ (شرح اللمع) [٥].

---

(١) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٥٣/٢.

(٢) يُنظَرُ: معاني القراءات: ١٤٨.

(٣) كشف المشكلات: ٤١٤/١.

(٤) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٤١٤/١.

(٥) يُنظَرُ: شرح اللمع: ٢١٩/١-٢٢٠.

أَمّا الوجه الأول في إجازة كون (كثير) فاعلاً على لغة (أكلوني البراغيثُ) أو على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار) على جعل الواو في الفعلين (عموا وصموا) علامة جمع، ويكون (كثيرٌ) فاعلاً، فهو توجيه سبق الباقولي إليه الفرّاء(١)، والأخفش(٢)، وغيرهما(٣).

وضعّف هذا الوجه أبو البركات الأنباري، وأبو حيّان الأندلسي؛ لأَنَّ لغة (أكلوني البراغيث) غير فصيحةٍ، ولا ينبغي حمل القُرآن الكريم على لغة غير فصيحة(٤).

أَمّا الوجه الثاني الذي ذكره الباقولي وإن لم يُصرحْ به تصريحًا واضحًا، فهو قدّر تقديمًا وتأخيرًا في الجملة، يتبيّن من خلالهِ أَنَّ (كثير) مبتدأ وما بعده الخبر، فقدّر والتقدير : فكثيرٌ منهم عموا وصموا(٥)، ونستطيع القولَ إنَّه يجوز هذا في كلامنا؛ ولكن لا يمكن أنْ نُقدّمَ ونُؤخرَ في القُرآن الكريم؛ لأَنَّ الآية واضحة لا تحتمل هذا التقدير – واللهُ أعلم – وضعّف العكبري وأبو حيّان الأندلسي وجه التقديم والتأخير؛ لأنَّ الفعل قد وقع موقعَه فليس هناك داعٍ ليُنوى التقديم والتأخير(٦).

أَمّا الوجه الثالث أي (الرفع على البدلية) فـ (كثير) بدل من الواو الأولى في (عموا) أو من الواو الثانية في (صموا) وهذه مسألة خلافية معروفة بـ: باب التنازع في العمل(٧)، وسمّاه سيبويه: بـ: ((هذا باب الفاعِلَينِ والمفعولَيْن اللذين كلٌّ واحد منهما يَفعَلُ بفاعلهِ مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك))(٨).

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ٣١٦/١.

(٢) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للأخفش: ٢٨٦/١.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ١٥٨/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٣٣/٢، والكشاف: ٦٩٧/١.

(٤) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٠١/١، والبحر المحيط: ٥٤٣/٣.

(٥) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤١٤/١.

(٦) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ٤٥٣/١، والبحر المحيط: ٥٤٣/٣.

(٧) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة: ١٣، ٨٣/١–٩٦.

(٨) الكتاب: ٧٣/١.

فالمختار عند البصريين إعمال الثاني مع جواز إعمال الأول، ويختار الكوفيون إعمال الأول مع جواز إعمال الثاني(١)، ورجّح ابن مالك رأي البصريين؛ لكثرته في الكلام(٢).

ووجه الرفع على البدلية لم يختلف فيه جمهور النحاة والمفسرين(٣)، وهو الوجه المختار عند أبي حيّان الأندلسي(٤).

وهناك وجه آخر لم يذكره الباقوليّ وهو أَنْ يكون (كثير) خبرًا لمبتدأ محذوف، قال النّحاس: ((وإِنْ شئت كانت على إضمار مبتدأ أي: العُمْيُ والصُمُّ منهم كثير)) (٥)، وقدّر الزمخشري المبتدأ بـ (أولئك) أي: أولئك كثير منهم(٦).

وهذا الوجه– أعني وجه الرفع على أَنَّه خبر– هو الذي رجحّه الزجاج فقال: ((والوجه أنْ يكون كثير منهم خبر ابتداءٍ محذوف، المعنى: ذوو العَمَى والصممِ كثيرٌ منهم)) (٧).

رابعاً. نائب الفاعل

بين الرفع على أنّه نائب فاعل أو مبتدأ

وجّه الباقولي (الوصية) في قولهِ تعالى:﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: ١٨٠) توجيهين:

---

(١) يُنظَرُ: المقتضب: ٧٤/٤، وشرح المفصل: ٢٠٥/١، وشرح الكافية: ٢٠٠/١، وشرح قطر الندى: ١٩٨.

(٢) يُنظَرُ: شرح التسهيل: ٩٥/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٨١.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٣١٦/١، ومعاني القُرآن، للأخفش: ٢٨٦/١، ومعاني القُرآن وإعرابه: ١٥٨/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٣٣/٢، والكشاف: ٦٩٧/١، والبحر المحيط: ٥٤٣/٣.

(٤) يُنظَرُ: البحر المحيط: ٥٤٣/٣.

(٥) إعراب القُرآن: ٣٣/٢.

(٦) يُنظَرُ: الكشاف: ٦٩٧/١.

(٧) معاني القُرآن وإعرابه: ١٥٨/٢.

أحدهما: أَنَّه مرفوع بـ (كُتِبَ) أي: كُتِبَ عليكم الوصية للوالدين، أي أَنَّه نائب فاعل للفعل المبني للمفعول (كُتِبَ).

القول الثاني: أنْ يكون مبتدأ والمعنى: إذا حضر أحدكم الموتُ – إنْ ترك خيرًا – فالوصية للوالدين على إضمار فاء الاستئناف(١).

والباقولي مسبوق إلى هذا التوجيه؛ إذ ذكر هذا التوجيه الفرّاء، والزجاج، وغيرهما(٢).

أَمّا الأخفش فذكر الوجه الثاني، فقال: ((فـ (الوصيّةُ) على الاسْتئنافِ؛ كأنَّه – واللهُ أعلمُ – إنْ تَرَكَ خَيْرًا فالوصية للوَالِدَين والأقْرَبينَ (بالمَعْرُوفِ حقًّا)))(٣).

يُستبان مما مرَّ أَنَّ (الوصية) في الآية الكريمة يتوجه إعرابها إلى أمرين: إمّا نائب فاعل للفعل المبني للمفعول: كُتبَ وإمّا مبتدأ على الاستئناف وخبرها الجارّ والمجرور (للوالدين). والجملة الاسمية جواب الشرط (إنْ) في الآية الكريمة.

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ الباقولي قد عزا الوجه الثاني إلى الأخفش وذكر عقيبه (وليس بحَسَنٍ) وحجتهُ أَنَّ إضمار (الفاء)، أي: الفاء الواقعة في جواب الشرط ليس بالفصيح وأَنَّ ذلك خاصٌّ بالشعر، أي ضرورة فيه واستشهد بـ:

مَنْ يفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكرُها   والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثْلانِ

وذكر أَنَّ هذا هو إنشاد سيبويه للبيت، ومن ثُمَّ عزا إلى المبرد أَنَّ روايته: ((مَنْ يفعل الخيرَفالرحمن يشكرُهُ))وعزاإلى المبرد أَيضًا القول إنَّ إضمار الفاء قبيح جدًا(٤).

ولي تعقيبتان على ما أورده الباقولي يتمثلان بالآتي:

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٦١/١.

(٢) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ١١٠/١، و معاني القُرآن وإعرابه: ٢١٦/١، و إعراب القُرآن للنحاس: ٢٨٣/١، المحرر الوجيز: ٢٤٧/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٤٦/١، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٥٨/٢، وأنوار التنزيل: ٤٥٩/١، والبحر المحيط: ٢٣/٢-٢٤ .

(٣) معاني القُرآن: ١٦٨/١.

(٤) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٦١/١-٢٦٢.

١. إنَّي عدتُ إلى كتاب سيبويه فوجدت الأمر على نحو ما عزاه إليه الباقولي من إنشاده البيت على إضمار الفاء[١]، وذكر سيبويه أَنَّ ذلك اضطرار من الشاعر وهو حسان بن ثابت[٢]، وكذلك الأمر فيما عزاه إلى الأخفش[٣].

٢. أَمّا بشأن ما عزاه إلى المبرد فقد وَهِمَ الباقولي في عزوهِ في موضعين:

أ. إنَّ رواية المبرّد للبيت الشعري ليس على (من يفعل الحسنات فالرحمن يشكره..) على نحو ما عزاه إليه الباقوليّ، وإنَّما: (من يفعل الحسناتِ اللهُ يُشكُرُها...) [٤] تمامًا مثل رواية سيبويه له[٥]، ومن ثُمَّ الباقولي بعدئذ.

ب. وَهِمَ الباقولي فيما عزاه إلى المبرد من أَنَّه يرى أَنَّ إضمار الفاء ههنا قبيحٌ جدًا، فالأمر على خلاف ما عزاه إليه تمامًا، فالمبرّد قال: ((وأَمّا قولُ عبدالرحمن بن حسّان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ الله مثْلان

فلا اختلاف بين النحويين في أَنَّه على إرادة الفاءِ)) [٦].

خامساً: الرفع على التبعية

أ. الصفة :

قال الله تعالى: ﴿ أُوْلَتِيكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ (سبأ: ٥) ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (أليم) في الآية الكريمة قرئت بالرفع والجر[١]، والرفع هي قراءة ابن كثير، وحفص عن

---

(١) يُنظَرُ: الكتاب: ٦٤/٣.

(٢) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٦٤/٣.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ١٦٨/١.

(٤) يُنظَرُ: المقتضب: ٧٢/٢.

(٥) في الكتاب منسوب إلى حسان بن ثابت: ٦٤/٣، وهو لابنه عبدالرحمن بن حسّان على وفق رواية المقتضب ورواية جامع شعره ، يُنظَرُ: شعر عبدالرحمن بن حسّان الأنصاري جمع وتحقيق: ٦١.

(٦) المقتضب: ٧٢/٢-٧٣.

عاصم، والجرُّ هي قراءة ابن عامر، وحمزة، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي بكر عن عاصم، ونافع، والكسائي[٢].

١. وجّه الباقولي الرفع في (أليم) على أَنَّه صفة لـ (العذاب)، والمعنى: أولئك لهم عذابٌ أليمٌ من رجز، فيكون الرجز أعمّ من العذاب لتصح الإضافة إليه، و(الرجز) هنا مضاف إليه حذف منه المضاف والتقدير: (من عذابِ رجزٍ).
٢. أَمّا الجرّ فوجهه على جعل (أليمٍ) صفةً لـ (الرجز)، فيكون الرجز هو العذاب[٣].

وهذان الوجهان سبق الباقوليَّ إلى ذكرهما جمعٌ من النحاة والمفسرين[٤]، منهم الفرّاء، إذ قال: ((وقوله ﴿عَذَابٌ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٌ﴾ قراءة القرّاء بالخفض، ولو جُعِل نعتًا للعذاب فرفع لجاز)) [٥]، فهو جوّز الوجهين الجرُّ نعتًا لـ (الرجز) وعليه قراءة القُراء أي جمهورهم، وأجاز أَيضًا أَنْ يكون نعتًا لـ (العذاب).

أَمّا أبو علي الفارسي فقد أجاز في (أليم) الجرّ صفة للرجز، فالرجز ههنا بمعنى العذاب، وأجاز أَيضًا فيه (الرفع): فأليمٌ صفة لـ (العذاب) في الآية الكريمة، ومن ثَمَّ خلص إلى أَنَّ الجرّ في (أليمٍ) أَبينُ وأكثرُ فائدةً[٦].

ووافقهم في هذا التوجيه ابن عطية الأندلسي ، والعكبري، وأبو السعود (ت٩٥١هـ) وغيرهم[١]، واستحسن أبو علي الفارسي الجرّ كما ذكرنا آنفًا مبيّنًا المعنى المترتب على

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢/٢٣٤.
(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٥٢٦، ومعاني القراءات: ٣٨٩، والحُجة للقراء السبعة: ٦/٦.
(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢/٢٣٤.
(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٢/٣٥١، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٤/١٨٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٣/٣٣٢، ومعاني القراءات: ٣٨٩، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/٢٠٩، وبحر العلوم: ٣/٧٥، والحجة للقُرّاء السبعة: ٦/٦–٧، والكتاب الموضح في وجوه القراءات: ٣/٤٣.
(٥) معاني القُرآن: ٢/٣٥١.
(٦) يُنظَرُ: الحجة للقُرّاء السبعة: ٦/٦–٧.

كل توجيه؛ إذ قال: ((والجرُّ في أليمٍ أبينُ؛ لأَنَّه إذا كان عذابٌ من عذابٍ أليم، كان العذاب الأول أليمًا، وإذا أجريت الأليمَ على العذاب كان المعنى عذابٌ أليم من عذابٍ فالأول أكثر فائدة))[٢]، وهذا هو الوجه المختار عند الباقولي؛ إذ قال: ((فالجرّ أحسن))[٣].

ب. التوكيد :

قال الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى:﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (المطففين:٣): ((قيل: التقدير: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، فَحُذِفَ الجارُّ، والضميران في موضع نصب، وقيل: التقدير: وإذا كالوا هم، أو وزنوا هم، فيكون الضميران رفعًا تأكيدًا لما في (كالوا) و(وزنوا)))[٤].

---

(١) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ٤٠٥/٤، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٠٦٣/٢، وإرشاد العقل السليم: ١٢٢/٧، وفتح القدير: ٤١٣/٤.

(٢) الحُجة للقُرّاء السبعة: ٧/٦.

(٣) كشف المشكلات: ٢٣٤/٢.

(٤) كشف المشكلات: ٤١٠/٢.

يُستبان من هذا القول إنَّ الباقولي وجّه (هم) في الفعلين (كالوهم) و(وزنوهم) في الآية الكريمة توجيهين:

١. أنْ يكونا ضميرين مرفوعين منفصلين مِؤكدين لضمير الفاعل عائدينِ إلى (المطففين) في الآية الكريمة، بمعنى: كالوا هم أو وزنوا هم، كما نقول: قاموا هم، وقعدوا هم.

٢. أَنْ يكونا في محل نصب على نزع الخافض وهو اللام، على معنى (كالوا لهم) و(وزنوا لهم) [١]، فصار (كالوهم) و(وزنوهم) [٢].

وهذان التوجيهان سبق إليهما جمع من النحاة والمفسرين[٣]، ووافقهم جمع آخر[٤]، أَمّا أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والكسائي، والفرّاء، وأبو عبيدة (ت٢١٠ هـ) والأخفش ، فذكروا وجهًا واحدًا وهو أَنَّ (هم) في موضع نصب[٥]، فقال الفرّاء: ((الهاء في موضع نصب، تقول: قد كِلتك طعامًا كثيرًا، وكِلتني مثله. تريد كِلتَ لي، وكلتُ لك)) [٦].

---

(١) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٤١٠/٢.

(٢) اكتفى الباقولي بذكر وجّه واحد وهو النصب في كتابيه (الجواهر) معاني القُرآن المنسوب إلى الزجاج:٢٦٨/١، وشرح اللمع: ٣٠٨/١.

(٣) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٧٨/٢٤، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٢٣٠/٥، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٧٤/٥، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٥٠/٢، وبحر العلوم: ٥٣٤/٣، ومشكل إعراب القُرآن: ٨٠٥/٢-٨٠٦، والكشاف: ٧٢٠/٤، والمحرر الوجيز: ٤٥٠/٥.

(٤) يُنظَرُ: والتفسير الكبير: ٩٠/٣١، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٧٦/٢، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: ٣٥٩/٦-٣٦٠، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٥٢/١٩ .

(٥) يُنظَرُ: معاني القرآن:٢٤٥/٣، مجاز القُرآن: ٢٨٩/٢، ومعاني القُرآن، للأخفش: ٥٧٢/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٧٤/٥.

(٦) معاني القُرآن: ٢٤٥/٣-٢٤٦.

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ كون الضمير (هم) توكيدًا عزاه بعض المفسرين إلى عيسى بن عمر، وحمزة الزيات[١]، وغيرهما[٢]، فيكتب الفعل بالألف أي: (كالوا) و(وزنوا)، أَمّا في المصحف الشريف فلا تكتب الألف، فإِنَّ هذه الألف التي تكتب بعد واو الجماعة غير ثابتة في اللفظ والمعنى؛ لأَنَّ الواو وحدها تدل على الجمع[٣]، وقال الزمخشري عن الضمير (هم) إنَّه : ((لا يصلح أنْ يكون ضميرًا مرفوعًا للمطففين؛ لأَنَّ الكلام يخرج به إلى نظم فاسد؛ وذلك أَنَّ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإنْ جعلتَ الضمير للمطففين انقلب إلى قولك: إذا اخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأَنَّ الحديث واقع في الفعل لا في المباشر)) [٤].

وقد صوّب وجه النصب الطبريّ، والزجاج، والنحاس، والقرطبي[٥]، وضعّف الزمخشري أنْ يكون (هم) ضمير توكيد؛ لتنافر الكلام[٦] كما ذكرنا آنفًا.

والباحثة يترجح عندها جعل (هم) في موضع نصب ويضعف أنْ يكون (هم) ضميرًا منفصلاً مؤكدًا؛ لمخالفته رسم المصحف، أي لعدم وجود الألف فيه بمعنى أَنَّ الألف غير ثابتة في رسم المصحف الشريف، فإِنَّ خط المصحف لم يُراعَ في كثير منه حدّ المصطلح عليه في علم الخط[٧].

---

(١) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٤/٢٧٨، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٥/١٧٤، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/٤٥٠، وبحر العلوم: ٣/٥٣٤، والمحرر الوجيز: ٥/٤٥٠، والتفسير الكبير: ٣١/٩٠، والجامع لأحكام القُرآن: ١٩/٢٥٢.

(٢) يُنظَرُ: إعراب القُرآن، للنحاس: ٥/١٧٤.

(٣) يُنظَرُ: الكشاف: ٤/٧٢١.

(٤) المصدر نفسه : ٤/٧٢٠-٧٢١.

(٥) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٤/٢٧٨، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٥/٢٣٠، وإعراب القُرآن: ٥/١٧٤، والجامع لأحكام القُرآن: ١٩/٢٥٢.

(٦) يُنظَرُ: الكشاف: ٤/٧٢٠.

(٧) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٤/٧٢١.

ج. العطف :

ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (الساعة) في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا﴾ (الجاثية: ٣٢) وردت بالنصب والرفع[١]، والنصب هي قراءة حمزة، والرفع قراءة باقي السبعة[٢]، ومن ثَمَّ شرعَ الباقولي يوجّه كل حالة على النحو الآتي:

١. وجّه النصب بالعطف على لفظة (وعدَ اللهِ) أي العطف على اسم (إِنَّ).

٢. وجّه الرفع بالعطف على موضع (إِنَّ وعْدَ اللهِ حقٌّ)؛ لأَنَّ موضع اسم الناسخ الرفع[٣].

والباقولي مسبوقٌ بهذا التوجيه بجمع من النحاة والمفسرين[٤]، ووافقه أبو البركات الأنباري، والرازي وغيرهما[٥].

وفي رفع (الساعة) وجه آخر ذكرهُ الطبري[٦]، ومن وافقه[١]، وهو أنْ تكون لفظة (الساعة) في الآية الكريمة مرفوعة بالابتداء أي أَنَّها جملة استئنافية؛ لأَنَّ الكلام في (إِنَّ

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٣٠٨/٢.

(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٥٩٥، ومعاني القراءات: ٤٤٦، وحُجة القراءات: ٦٦٢، والتيسير في القراءات السبع:١٢٨، والإقناع في القراءات السبع: ٧٦٤/٢.

(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٣٠٨/٢.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٣٣١/٤، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٥٤/٤، والحُجة، للقرّاء السبعة: ١٨٠/٦-١٨٠، وحجة القراءات:٦٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٢٦٩/٢، والكشاف: ٢٩٦/٤، والمحرر الوجيز: ٨٩/٥.

(٥) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٦٦/٢، والتفسير الكبير: ٥/٢٨، والتبيان في إعراب القُرآن: ١١٥٣/٢، والبحر المحيط: ٥١/٨، وإرشاد العقل السليم: ٧٥/٨.

(٦) يُنظَرُ: جامع البيان: ٨٧/٢٢.

وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّ) قد تمَّ دون ذكر (وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا) وقال ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) في هذه المسألة: ((الاختيار إذا عطفتَ بعد خبر (إِنَّ) أنْ ترفع؛ لأَنَّ المعطوف على الشيء يجب أنْ يكون من معناه، فإذا اختلف المعنى اختير القطعُ من الأوّل والاستئناف)) [٢].

فمن هذا يتبين أَنَّ خبر (إِنَّ) وهو (حق) يختلف في معناه عن (الساعة) فلذا أُختير القطع من الأول وتكون جملة (وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا) من المبتدأ و الخبر معطوفة على جملة (إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّ) .

وأجاز أبو علي الفارسي ومكي القيسي وجهًا ثالثًا لرفع (الساعة) وهو أنْ تعطف (الساعة) على الضمير المرفوع في المصدر (حق) وهو يحسُنُ إذا أُكِّد المصدر أي (حقٌ هو والساعةُ) كما قال الله تعالى[٣]: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ ﴾ (الأعراف: ٢٧) ففي هذه الآية (قبيله) معطوف على الضمير المستتر في (يَرى) بعد توكيده بـ (هو).

وقد صوّب الطبريُّ القراءتين؛ لأَنَّهما متقاربتان في المعنى[٤]، ورجّح ابن خالويه، وأبو علي الفارسي قراءة الرفع؛ لأَنَّها الأجود في المعنى والأكثر في كلام العرب إذا جاء

---

(١) يُنظَرُ: إعراب القُرآن، للنحاس: ١٥٤/٤،وإعراب القراءات السبع وعللها: ٣١٥/٢، والحُجة للقُرّاء السبعة: ١٨٠/٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٢٦٩/٢، ومعالم التنزيل: ٢٤/٧، والمحرر الوجيز: ٨٩/٥، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٦٦/٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ١١٥٣/٢، والبحر المحيط: ٥١/٨.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها: ٣١٥/٢.

(٣) يُنظَرُ: الحُجة للقُرّاء السبعة: ١٨٠/٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٢٦٩/٢-٢٧٠.

(٤) يُنظَرُ: جامع البيان: ٨٧/٢٢.

بعد خبر (إنَّ)؛ لأنَّه كلامٌ مستقلٌ بنفسهِ[١]، فـ (الساعة لا ريبَ فيها) كلام مستقل، و(إنَّ وعدَ اللهِ حقٌ) كلام تمّ معناه.

د. البدل :

قــال تعـــالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ (النسـاء: ٦٦) ذكـر البـاقولي أَنَّ قولـه: (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) قـرئ برفـع (قليل) ونصبه[٢]، فقراءة النصب لابن عامر وحده، وقرأه باقي السبعة بالرفع[٣].

١. وجّه الباقولي الرفع في (قليل) على أَنَّه بدل من واو الجماعة في (فعلوه).

---

(١) يُنظَرُ: إعراب القراءات السبع وعللها: ٣١٥/٢، والحُجة للقُرّاء السبعة: ١٨١/٦.

(٢) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٣٨٥/١.

(٣) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٢٣٥، ومعاني القراءات: ١٢٨، والتيسير في القراءات السبع: ٧٣، والنشر في القراءات العشر: ٢٥٠/٢.

٢. أَمّا وجه النصب فعلى الاستثناء، ورجّح الباقوليُّ قراءة الرفع بقولهِ: ((والرفع أحسنُ وأكثر))[١].

والباقولي مسبوق بهذا التوجيه – أي البدلية – بجمع من النحاة والمفسرين[٢]، ووافقهم أبو البركات الأنباري، والعكبري وغيرهما[٣].

قال الأزهري (٣٧٠هـ): ((من رفع فَعَلَى تكرير الفعل، كأنه قال: ما فعلوه مَا فعلهُ إلاَّ قليلٌ منهم)) [٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ الكوفيين يسمون (البدل) بـ (التكرير) [٥].

أَمّا وجه النصب على الاستثناء فقد سبق الباقولي إليه جمع من النحاة والمفسرين[٦]، ووافقهم أبو البركات الأنباري وغيره[٧]، فأُجري النفي مجرى الإيجاب[١].

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٣٨٥/١.

(٢) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ١٦٦/١، ومعاني القُرآن، للأخفش: ٢٦٠/١، وجامع البيان: ٥٢٦/٨، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٤٦٨/١، والحُجة للقرّاء السبعة: ١٦٨/٣، والكشاف: ٥٦٢/١، والمحرر الوجيز: ٧٥/٣.

(٣) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٢٥٨/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٣٧٠/١، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٧٠/٥، والبحر المحيط: ٢٩٧/٣، والاستثناء في القُرآن الكريم: ٣٦.

(٤) معاني القراءات: ١٢٨.

(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ٣١٦/١، وجامع البيان: ٤٦٨/٨، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: ٦٤.

(٦) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ١٦٦/١–١٦٧، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٤٦٨/١، الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها: ٣٩٢/١، والكشاف: ٥٦٢/١، والمحرر الوجيز: ٧٥/٣.

(٧) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٢٥٨/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٣٧٠/١، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٧٠/٥، والاستثناء في القُرآن الكريم: ٣٦–٣٧.

وحمل الفرّاء النصب على الاستثناء المنقطع، إذ قال: ((كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد إلاَّ كالمنقطع عن أوّل الكلام؛ كقولك: ما قام القومُ، اللهم إلاَّ رجلاً أو رجلين فإذا نويتَ الانقطاع نصبتَ، وإذا نويت الاتصال رفعت)) [٢].

وقال مكي القيسي: ((فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء؛ لأَنَّ الكلام فيهما يتمّ دون المُستثنين، تقول: ما جاءني أحد، فيتم الكلام، وتقول: ما جاءني القوم، فيتم الكلام، ثَمَّ تستثني، إذا شئتَ فيهما، بعد تمام الكلام فجرى النصب في النفي مجرى الإيجاب؛ لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى)) [٣].
ورأى الزمخشري أَنَّ نصب (قليل) على تقدير: إلاَّ فعلاً قليلاً[٤].
وضعّف هذا الرأي أبو حيان الأندلسي[٥]، وقال القرطبي: ((وقيل انتصب (قليلاً) على إضمار فعل، تقديره: إلاَّ أَنْ يكون قليلاً منهم)) [٦].

صوّب الباقولي قراءة الرفع فقال: ((والرفع أحسن وأكثر)) [٧]، وسبقه في اختيار قراءة الرفع الطبري[٨]، والنحاس الذي قال: ((والرفعُ أجود عند جميع النحويين)) [٩].

واستحسن قراءة الرفع أَيضًا أبو علي الفارسي، ومكي القيسي، وأبو البركات الأنباري وغيرهم[١]، وجعل ابن يعيش قراءة الرفع شاهدًا على اختيار البدل في الاستثناء[٢].

---

(١) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٣٩٢/١، ومجمع البيان: ٨٢٢/٣، والتفسير الكبير: ١٢٩/١٠.
(٢) معاني القُرآن: ١٦٦/١-١٦٧.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٣٩٢/١.
(٤) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٦٢/١.
(٥) يُنظَرُ: البحر المحيط: ٢٩٧/٣.
(٦) الجامع لأحكام القُرآن: ٢٧٠/٥.
(٧) كشف المشكلات: ٣٨٥/١.
(٨) يُنظَرُ: جامع البيان: ٥٢٧/٨.
(٩) إعراب القُرآن: ٤٦٨/١.

وترى الباحثة أَنَّ الوجهين صحيحان، ولكن قراءة الرفع هي الراجحة؛ لأَنَّ أكثر القُرّاء عليها، يزاد عليه أَنَّ أغلب النحاة والمفسرين على أَنَّه الوجه الأجود، والأكثر مسايرةً للحُكم النحوي والله اعلم.

---

(١) يُنظَرُ: الحجة للقُرّاء السبعة: ١٦٩/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٣٩٢/١، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٢٥٨/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٣٧٠/١، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٧٠/٥.

(٢) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٦٠/٢.

أولاً: المفعول به

بين النصب على المفعولية والرفع على الخبرية

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ (البقرة: ٢١٩)
تناول الباقولي لفظة (العفو) في الآية الكريمة مبينًا أَنَّها قرئت مرفوعة ومنصوبة(١)، فقرأ أبو عمرو وحده بالرفع، وقرأ باقي السبعة النصب(٢).

وجّه الباقولي القراءتين كالآتي:

١. أَمّا النصب فيكون (العفو) مفعولاً به لفعل محذوف دلّ عليه ما قبله، وهذا يكون على جعل (ما) و(ذا) كالشيء الواحد، فيكون (ماذا) في موضع نصب بـ (ينفقون) أي ماذا ينفقون؟ فجوابه: ينفقونَ العَفْوَ.

٢. وأمّا الرفع في (العفو) فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي: هو العَفْوُ، وهذا يكون في جعل (ماذا) مركبة من اسمين (ما) الاستفهامية و(ذا) بمعنى (الذي)، وجملة (ينفقون) صلته، فالسؤال: ما الذي ينفقون؟ فيكون الجواب: (العفوُ) أي: هو العَفْوُ. وقد استحسن الباقولي وجهي النصب والرفع(٣)، وذكر الباقولي هذين التوجيهين في كتابه (الجواهر) (٤) أيضًا، والباقولي مسبوقٌ في هذين التوجيهين

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٨١/١.

(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ١٨٢، ومعاني القراءات: ٧٥، والحُجة للقُرّاء السبعة: ٣١٥/٢، وحجة القراءات: ١٣٣، والنشر في القراءات العشر: ٢٢٧/٢.

(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٨١/١-٢٨٢.

(٤) يُنظَرُ: الجواهر (إعراب القُرآن المنسوب إلى الزجاج): ١٩١/١.

بجمع من النحاة والمفسرين[١] ، ووافقهم الطبرسي وغيره[٢].

أَمّا الوجه الأول في جعل (العفو) منصوبًا بفعل محذوف يدل عليه ما قبله، فيتوجّه هذا بجعلِ (ما) و(ذا) اسمًا واحدًا كما تكون (إنَّ) مع (ما) حرفًا واحدًا[٣]، فـ (ماذا) اسم يُستفهمُ به بمعنى (ما) وهو منصوب بالفعل الذي بعده، فالسؤال هو: ما ينفقون؟ وجوابهُ: قل العفوَ أي: ينفقونَ العفوَ، فيقدّر فعل دالّ عليه ما قبله، وقدّره أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) بـ (أنفقوا العَفْوَ) [٤] أي بصيغة الأمر.

وأجاز الفرّاء وجهًا آخرَ للرفع فقال: ((والرفع الآخر أَنْ تجعل كلّ استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعًا؛ لأَنَّ الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذي؛ إذ لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها . ألا ترى أَنَّك تقول: الذي ضربت أخوك، فيكون الذي في موضع رفع بالأَخِ، ولا يقع الفعل الذي يليها عليها؛ فإذا أُوليت ذلك رفعت قولَه: (قلِ العفو كذلك))) [٥].

وهذا الرأي نجد له نظيرًا عند سيبويه، إذ أجاز الرفع في جواب السؤال بـ (ماذا) التي تُجعل اسمًا واحدًا فقال: ((وقد يجوز أنْ يقول الرجلُ: ماذا رأيتَ؟ فيقول: خيرٌ، إذا جعل (ما) و(ذا) اسمًا واحدًا كأنه قال: ما رأيتُ خيرٌ، ولم يُجبْه على رأَيْتَ)) [٦].

أَمّا الرفع في (العفو) فعلى أَنَّه خبرٌ وهذا مبناهُ: جعلُ (ماذا) اسمين فيكون (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ و(ذا) اسمًا موصولاً و(ينفقون) صلة الموصول واسم

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ١٣٨/١، ومعاني القُرآن للأخفش: ١٨٤/١، وجامع البيان: ٣٤٦/٤، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٢٥١/١، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٣٠٩/١، ومعاني القراءات: ٧٦، والحُجة للقرّاء السبعة: ٣١٦/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٢٩٢/١، والمحرر الوجيز: ٢٩٥/١.

(٢) يُنظَرُ: مجمع البيان: ٧٨/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١٥٣/١، وزاد المسير: ٢٤٢/١، والتفسير الكبير: ٣٩٥/٦، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٧٦/١، والبحر المحيط: ١٦٨/٢، وتفسير القرآن العظيم: ٥٧٩/١.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب: ٤١٨/٢، وشرح المفصل: ٤٣٠/٢، ورصف المباني: ٢٦٥.

(٤) يُنظَرُ: إبراز المعاني في حرز الأماني: ٣٦٠/١.

(٥) معاني القُرآن: ١٣٩/١.

(٦) الكتاب: ٤١٨/٢.

الموصول مع صلته خبر المبتدأ (ما) [١]، فـ (ذا) عند سيبويه يجوز أنْ تكون بمعنى (الذي) بعد (ما) و(من) الاستفهاميتين[٢]، فيكون السؤال: ما الذي ينفقون؟ فجوابه: هو العفوُ.

وصوّب الطبري هذا التوجيه، وذكر أَنَّه صحيح في العربية[٣]، وفي كلتا الحالتين أي: في جعل (ماذا) اسمًا واحدًا أو اسمين يجوز الرفع والنصب، وذكر النحاس أَنَّه إذا جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان الاختيار هو الرفع ويجوز النصب وكذا إذا جعلت (ما) و(ذا) اسمًا واحدًا، فالاختيار النصب ويجوز الرفع فكلا الأمرين حسنٌ وجيد[٤]، ثُمَّ استثنى فقال: ((إلاَّ أَنَّ التفسير في الآية يدلّ على النصب)) [٥].

أَمّا ابن عطية الأندلسي فقال في رفع العفوَ ونصبه: ((ورفع العفو مع نصب ما جائز ضعيف وكذلك نصبه مع رفعها)) [٦].

وعلى ما ذُكِرَ آنفًا يكون الرفع في (العفو) عندما تكون (ماذا) اسمين، والنصب عندما تكون (ماذا) اسمًا واحدًا.

وترى الباحثة أَنَّه في حالة الرفع يكون السؤال عن الإنفاق أي: ما الذي ينفقونه؟ فـ (ما) هنا في موضع رفع على أَنَّه مبتدأ و يكون الجواب: هو العفو، رفعًا أيضا، أَمّا في حالة النصب فيكون السؤال عن الشيء الذي يُنْفَقُ، فيقول: يسألونك ما ينفقون؟ فـ (ما)

---

(١) يُنظَرُ: سر صناعة الإعراب: ٤٠٣/١، وشرح المفصل: ٤٣٠/٢، وشرح الكافية: ٣٠٦/٣، وشرح قطر الندى: ١٠٢، ورصف المباني: ٢٦٥، وهمع الهوامع: ٢٨٩/١.

(٢) يُنظَرُ: الكتاب: ٤١٦/٢.

(٣) جامع البيان: ٣٤٧/٤.

(٤) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٣٠٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٣٠٩/١.

(٦) المحرر الوجيز: ٢٩٥/١.

في موضع نصب بـ (ينفقون) فيكون الجواب: ينفقون العفوَ بالنصب أَيضًا؛ لأَنَّ إعراب الجواب كإعراب السؤال(١).

أجاز الفرّاء القراءتين الرفع والنصب؛ لكنه استحسن النصب فقال: ((وجهُ الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو)) (٢)، ووافقه الطبري في إجازة الوجهين واختيار النصب؛ لأَنَّ أكثر القُرّاء عليه وهو الأشهر والأعرف(٣).

أَمّا الباقولي وتابعه ابن كثير (ت٧٧٤هـ) فقد عبّرا عن القراءتين بأَنَّهما حسنتان جيدتان(٤).

ثانياً. الحال

بين النصب على الحال أو النصب على المفعولية:

قال الباقولي تعليقًا على قولِهِ تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ (القيامة: ٣-٤) ((قال الفرّاء: تقديرهُ: فَلْيَحسبنا قادرينَ، وهذا خطأ منه؛ لأَنَّه يؤمر بالحسبان في قدرة الله تعالى، وإِنَّما المأمور به في هذا الكتاب اليقين والعلم على البتات في قدرة الله تعالى، والتقدير: بلى نجمعها قادرين، فـ (قادرين) حال، والعامل فيه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، كقولِهِ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (البقرة: ٢٣٩) أي: فصلّوا رجالاً أو ركبانًا)) (٥).

---

(١) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ١٧٦/١، والبحر المحيط: ١٦٨/٢.
(٢) معاني القُرآن: ١٤١/١.
(٣) يُنظَرُ: جامع البيان: ٣٤٧/٤.
(٤) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢٨٢/١، وتفسير القرآن العظيم: ٥٧٩/١.
(٥) كشف المشكلات: ٣٩٤/٢-٣٩٥.

ذكر الباقولي توجيهين للفظة (قادرين) في الآية الكريمة:

١. إِنَّـه منصـوب بـ (يحسبنا) أي هـو مفعـول ثـانٍ علـى رأي الفرّاء، والباقولي خطّأ الفرّاء في هذا التوجيه كما سبق ذكرهُ.

٢. أنْ يكون حالاً والعامل فيه محذوف دلَّ عليه ما تقدّم: أي نجْمعها قادرين[١]، وفي كتابه (شرح اللمع) اكتفى بذكر هذا الوجه فقط؛ إذ قال: ((فتقديرُه: بَلَى نَجْمعها قادِرين؛ لأَنَّ قوله: (أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ) دَلَّ على نَجْمعها)) [٢].

أَمّا الوجه الأول الذي عزاه الباقولي إلى الفرّاء مُخطئًا إيّاه بعلّةٍ أَنَّ الإنسان لا يُؤمَرُ بالحسبان في قدرة الله تعالى، وإِنَّما المأمور اليقين والعلم على البتات في قدرته عزَّ وجلَّ، فقد عدت إلى معاني القُرآن للفرّاء لأقف على حقيقة ما عزاه الباقولي إليه في هذه المسألة فوجدته واهمًا في عزوه إلى الفرّاء، والفرّاء لم يقل ما عُزي إليه في هذا الشأن، بل قال: ((وقولهُ (قادرين) نصبتْ على الخروج من (نجمع)، كأنك قلت في الكلام: أتحسب أنْ لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك. يريد: بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا)) [٣].

والرأي الذي عزاه الباقولي إلى الفرّاء قال به ابن يعيش، وابن هشام[٤]، فقال ابن يعيش: ((وذهب الفرّاءُ إلى أَنَّ انتصابه بإضمار فعل دلَّ عليه الفعلُ المذكورُ أوّلاً، وهو قولهُ: (أيحسبُ الإنسانُ) ، وتقديرهُ: (بلى فلْيحسبْنا قادرين على أنْ نسوّي بنانَه) . فهذا تجعْله مفعولاً ثانيًا، ومفعولا(حسبتُ)وأخواتها لا يجوز ذِكْرُ أحدِهما دون الآخر)) [٥].

وأحسبُ – واللهُ أعلمُ – أَنَّ قول ابن يعيش هذا هو الذي سرى إلى آخرين فعزوا إلى الفرّاء ما سبق أَنْ عزاه إليه الباقولي من غير أنْ يتثبتوا من ذلك بالرجوع إلى معاني

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢/٣٩٤–٣٩٥.

(٢) شرح اللمع: ١/٣٠٣–٣٠٤.

(٣) معاني القُرآن: ٣/٢٠٨.

(٤) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٢/٣٤، ومغني اللبيب: ٢/٦٩٦.

(٥) شرح المفصل: ٢/٣٤.

القُرآن للفرّاء . ووجه الحالية في (قادرين) قال به جمهور من النحاة والمفسرين مثل: سيبويه[١]، والفرّاء[٢]، والأخفش[٣] وغيرهم[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه ههنا هو أَنَّ مصطلح (النصب على الخروج) الوارد في كلام الفرّاء يُراد به النصب على الحال ههنا[٥].

وثمّة وجه آخر للنصب عزاه الفرّاء إلى أُناس، وهو أَنَّ (قادرين) وقع موقع نفعل أي (نقدر) فلمّا حُوّل إلى فاعل (قادرين) نصب كقول الفرزدق:

على قَسَمٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلمًا ولا خارجًا مِنْ فيّ زورُ كلامِ[٦].

بمعنى (ولا تخرجُ) فلمّا حوّل (يخرج) إلى (خارجًا) نُصِبَ، وقد خطّأه الفرّاء، وحجته أَنَّ الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل، إذ تقول: أتقومُ إلينا؟ فإنْ حولّت إلى (فاعل) قلت: أقائم؟ وكان خطأً أَنْ تقول: أقائمًا إلينا؟ ووجه نصب (خارجًا) في قول الفرزدق على الحالية؛ من حيث إنَّه أراد: عاهدت ربي لا شاتمًا أحدًا، ولا خارجًا من فيَّ زور كلام[٧]، وخطّأ هذا الوجهَ الطبريُ والنحاسُ أَيضًا[٨]

---

(١) يُنظَرُ: الكتاب: ٣٤٦/١.
(٢) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٢٠٨/٣.
(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن للأخفش: ٥٥٧/٥.
(٤) يُنظَرُ: جامع البيان: ٥٢/٢٤، ومعاني القُرآن وإعرابه: ١٩٦/٥، وإعراب القُرآن للنحاس: ٧٩/٥، والكشاف:٦٦٠/٤، والمحرر الوجيز: ٤٠٢/٥، وأنوار التنزيل: ٤٢٠/٥، والبحر المحيط: ٣٧٦/٨.
(٥) يُنظَرُ: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٨٨.
(٦) يُنظَرُ: ديوانه: ١٦٧.
(٧) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٢٠٨/٣.
(٨) يُنظَرُ: جامع البيان: ٥٢/٢٤، وإعراب القُرآن: ٧٩/٥.

وذكر الفرّاء ومن وافقه وجهًا آخَرَ لـ (قادرين) وهو الرفع، على تقدير: نحن قادرونَ، فهو رفعٌ على الاستئناف فيكون (قادرون) خبرًا لمبتدأ محذوف، والمعنى: بلى نحن قادرون على أكثر من هذا(١).

وقد صوّب الطبري النصب على الحال(٢). وترى الباحثة أَنَّ (قادرين) يكون حالاً، والحال هنا ثابتة غير متنقلة، وهذا الوجه هو الأرجح؛ لأَنَّ أكثر النحاة والمفسرين قالوا به، على نحو ما مرَّ آنفًا.

ثالثاً. الاستثناء

بين النصب على الاستثناء والنصب على المصدر:

قال الله تعالى:﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ (النساء: ٨٣) ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (قليلاً) في الآية الكريمة وجهت توجيهين:

١. النصب على الاستثناء.
٢. النصب على المصدرية(٣).

أَمّا الوجه الأول فذكر أَنَّه اختُلف في المستثنى منه فقيل إِنَّه استثناء من:

١. الهاء والميم في (جاءهم) في الآية الكريمة، والمعنى: إذا جاءهم إلاَّ قليلاً أمرٌ من الأمن أو الخوف، وهم الذين لا يقصدون.
٢. أو من قولهِ (أذاعوا به)، أي: أذاعوا بالخبر كلهم إلاَّ قليلاً منهم.

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٢٠٨/٣، والكشاف: ٦٦١/٤، والمحرر الوجيز: ٤٠٢/٥، والتفسير الكبير: ٧٢٣/٣٠، وأنوار التنزيل: ٤٢٠/٥، والبحر المحيط: ٣٧٦/٨.
(٢) يُنظَرُ: جامع البيان: ٥٢/٢٤.
(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٣٨٥/١-٣٨٦.

٣. أو هو من الهاء في (به) فلا يكون الوقف في هذا إلاَّ في آخر الآية.
٤. أو من قولهِ: (لاتبعتم الشيطانَ) أي: اتبعتموه إلاَّ قليلاً ممن أسلم قبل مبعث النبيﷺ[١].
٥. هو استثناء من قولهِ: (لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ) فيقف حينئذٍ على قولهِ: (أذاعوا به) [٢].

أَمّا الوجه الآخر للنصب فهو النصب على المصدرية، أي: إلاَّ إتباعًا قليلاً فحذف الموصوف[٣].

أَمّا **الوجه الأول** الذي هو استثناء من (الهاء والميم) في (جاءهم) فذكرهُ أبو البركات الأنباري أَيضًا[٤].

والوجه الثاني أَنَّه استثناء من قولهِ (أذاعوا به) فذكره جمع من النحاة والمفسرين[٥].

والوجه الثالث الذي هو استثناء من الهاء في (به) ويكون الوقف في آخر الآية[٦] ذكره أَيضًا أبو البركات الأنباري[٧].

والوجه الرابع الذي هو استثناء من قولهِ: (لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا) فذكره جمعٌ من النحاة والمفسرين[١].

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ١/٣٨٦.
(٢) يُنظَرُ: المصدر نفسه بتحقيق أَحمَد الدالي: ١/٣١٧، والجواهر (إعراب القُرآن المنسوب إلى الزجاج): ٢/٧١٤.
(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ١/٢٨٦.
(٤) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ١/٢٦٢.
(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ١/٢٧٩، ومعاني القُرآن، للأخفش: ١/٢٦٢، وجامع البيان: ٨/٤٧٥، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٢/٦٨، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١/٤٧٥، ومعالم التنزيل: ٢/٢٥٥، والتفسير الكبير:١٠/١٥١، والتبيان في إعراب القُرآن: ١/٣٧٦، والجامع لأحكام القُرآن: ٥/٢٩٢.
(٦) يُنظَرُ: القطع والائتناف: ١٧٤-١٧٥.
(٧) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ١/٢٦٢.

والوجه الخامس أَنَّه استثناء من قولهِ: (لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ) فذكره أَيضًا جمعٌ من النحاة والمفسرين[٢].

وذكر النحاس والرازيّ أَنَّه استثناء من قولهِ (وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) فبيّن النحاس أَنَّه استثناء بغير مجاز وما كان على المجاز هو من قولهِ: (أَذَاعُواْ) و(لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ) فقال: ((لولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمته بأنْ بعث فيكم رسولاً أقام فيكم الحُجة لكفرتم وأشركتم إلاَّ قليلاً منكم أي إنَّه كان يوحّد)) [٣]، وهذا الرأي يُوحي بأنه استثناء من قولهِ: (لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا). أَمّا الرازي فبيّن أَنَّ (وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ) تحتمل وجهين:

١. إِنَّ المراد به هو إنزال القُرآن وبعثة مُحَمَّدﷺ والتقدير : لولا فضل بعثة محمدﷺ وإنزال القُرآن لاتبعتم الشيطان وكفرتم بالله إلاَّ قليلاً.
٢. المراد (بفضل الله) هو نصرة الله فلولا النصرة لاتبعتم الشيطان إلاَّ قليلاً[٤]، وهذا الرأي يُوحي أَيضًا أَنَّه أراد الاستثناء من (لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا).

وذكر العكبري أَنَّه استثناء من قولهِ: (لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا) [النساء: ٨٢][٥].

أَمّا وجه النصب على المصدرية فذكره الزمخشري[٦]، وأبو حيّان الأندلسي[٧] أَيضًا.

---

(١) يُنظَرُ: جامع البيان: ٥٧٤/٨، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٦٨/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٢٦٢/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٣٧٦/١، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٩٢/٥، والبحر المحيط: ٣٢٠/٣.

(٢) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٢٧٩/١، وجامع البيان: ٥٧٤/٨، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٦٨/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٤٧٥/١، ومعالم التنزيل: ٢٥٥/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٢٦٢/١، والتفسير الكبير: ١٥١/١٠، والجامع لأحكام القُرآن: ٢٩٢/٥.

(٣) إعراب القُرآن: ٤٧٥/١-٤٧٦.

(٤) يُنظَرُ: التفسير الكبير: ١٥١/١٠.

(٥) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ٣٧٦/١.

(٦) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٧٣/١.

(٧) يُنظَرُ: البحر المحيط:٣٢٠/٣.

ولم يُرجّح الباقولي أيًّا من هذه الأوجه لكنَّ بعض مَنْ ذكر هذه الأوجهَ رجّح ما هو الأجود في الاستثناء على اختلاف تعليلاتهم، فالفرّاء استحسن وجه الاستثناء من قولهِ (أَذَاعُواْ بِهِۦ) معلّلاً بقوله: ((لأنَّ علم السرايا إذا ظهر علمه المستنبط وغيره، والإذاعة قد تكون في بعضهم دون بعض فلذلك استحسنت الاستثناء من الإذاعة)) [١]،

واختاره الطبري[٢]، والنحاس[٣].

أَمّا الزجّاج فأجاز الأوجه الثلاثة أي: الاستثناء من قولهِ (لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا) و (لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ) و (أَذَاعُواْ بِهِۦ) وذكر أَنَّ النحويين أجادوا الاستثناء من (أَذَاعُواْ بِهِۦ)؛ لكنّه ذكر أَنَّه غلطٌ منهم في هذا الموضع؛ إذ قال: ((لأنَّ هذا الاستنباط ليس بشيء يستخرج بنظر وتفكُّر ، إنَّما هو استنباط خبر، فالأكثر يعرف الخبر، إذا خُبِرَ بِه)) [٤]، واختار الاستثناء من قولهِ: (لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ)[٥].

وترى الباحثة أَنَّ الأرجح من بين الأقوال في الاستثناء هو إمّا من قولهِ: (أَذَاعُواْ بِهِۦ) أو من قوله : (لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ) أو من قوله: (لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ) ، فالأول أَنَّه استثنى القليل ممن لم يفشوا ما حصل بسرايا النبيّ مُحَمَّدﷺ من أمر النصر أو الهزيمة، فالواو في (أذاعوا) هم جماعة من المنافقين أو من ضعفاء المؤمنين الذين كانوا يفشون الخبر؛ لتضعيف قلوب المؤمنين فاستثنى من هؤلاء القليل ممن لم يُفشوا ما حصل، أو أَنَّه – تعالى ذكره – استثنى القليل من جماعة الرسول مُحَمَّدﷺ الذين يستنبطون أو يتبعون ويطلبون أو يذيعون الخبر – النصر أو الهزيمة – أو أَنَّه استثنى القليل من الذين

---

(١) معاني القُرآن: ١/٢٧٩–٢٨٠.
(٢) يُنظَرُ: الجامع البيان: ٨/٥٧٧.
(٣) يُنظَرُ: القطع والائتناف: ١٧٥.
(٤) معاني القُرآن وإعرابه: ٢/٦٨.
(٥) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٢/٦٨.

لم يتبعوا الشيطان ، ولعل هذه المعاني كلها مرادة، وفيها من الاتساع في التعبير القرآني ما لا يخفى والله أعلم.

رابعاً. النداء

بين النصب على النداء والجر على الصفة:

قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (الأنعام: ٢٣)

ذكر الباقولي أَنَّ (ربّنا) قرئت بكسر الباء وفتحها[١]، فقرأ حمزة، والكسائي بالنصب (ربَّنا)، وقرأ الباقون بالجرِّ[٢] (ربِّنا)، وجّه الباقولي لفظة (ربّنا) في الآية الكريمة توجيهين:

١. النصب بجعل (ربَّنا) منصوبًا على النداء، أي: يا ربَّنا، فـ (والله) قَسَمٌ، و(ما كُنّا مشركين) جوابه، و(ربّنا) اعتراض بين القسم وجوابه.
٢. أَمّا الجرّ فيكون (ربِّنا) نعتًا لقولهِ: (واللهِ) [٣] ، وسبق الباقولي إلى هذا التوجيه نحاة ومفسرون[٤]، ووافقهم أبو البركات الأنباري وغيره[٥].

وأجاز الزجاج ومن وافقه في قراءة النصب وجهًا آخَرَ وهو جعله مفعولاً به لفعل مقدّرٍ بـ (أعني) [١].

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٢٨/١.

(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٢٥٥، ومعاني القراءات: ١٥٠، والحُجة للقرّاء السبعة: ٢٩١/٣، والإقناع في القراءات السبع: ٦٣٨/٢.

(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٢٨/١-٤٢٩.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ٣٣٠/١، ومعاني القُرآن، للأخفش: ٢٩٥/١، وجامع البيان: ٣٠٠/١١، ومعاني القُرآن وإعرابه: ١٩٠/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٦١/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١٥٣/١، وبحر العلوم: ٤٦٢/١، والحجة للقرّاء السبعة: ٢٩١/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٢٧/١، والمحرر الوجيز: ٢٧٨/٢.

(٥) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٣١٦/١، والتفسير الكبير: ٥٠١/١٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ٤٨٧/١، والبحر المحيط:٤/ ١٠٠.

وأجاز ابن عطية الأندلسي النصب على تقدير المدح[٢]، أَمّا مكي القيسي وأبو حيان الأندلسي فأجازا في قراءة الجرّ أنْ يكون (ربّنا) بدلا من (الله) [٣]، وأجاز أبو حيان الأندلسي أنْ يكون عطف بيان أَيضًا[٤]، وذكر الزجاج وابن عطية الأندلسي الرفع في (ربّنا)، أَمّا الزجاج فوجّه الرفع بإضمار (هو)، ثَمَّ قال: ((فأمّا الرفع فلا أعلَمُ أحدًا قرأ به))[٥]، والصواب أنَّ ثَمّةَ من قرأ برفع (ربُنا)، قال ابن عطية الأندلسي: ((وقرأ عكرمة، وسلام بن مسكين واللهُ ربُّنا برفع الاسمين وهذا على تقدير تقديم وتأخير كأنهم قالوا ما كنا مشركين – واللهُ ربُّنا–))[٦]، أي: على الاستئناف بالواو و(ربُّنا) حينئذٍ يكون خبرًا والمبتدأ لفظة الجلالة (الله).

وجاء في شواذ القراءات[٧]: ((...ويجوز (والله ربُّنا)، أي: هو ربُّنا، ابن مُصَرِّف)).

واستحسن الطبري[٨]، والنحاس[٩]، ومكي القيسي[١٠] قراءة النصب مبيّنين أَنَّ في هذه القراءة معنى الاستكانة والتضرّع لله تعالى، أَمّا ابن خالويه فقال عن قراءة الجرّ: ((وقالوا هذا أحسنُ في اللّفظ والمعنى أنْ تقول واللهِ العظيمِ ما فعلتُ كيت وكيت، من أنْ تقول: والله يا أيُّها العظيمُ)) [١١]، أَمّا الباقولي فلم يرجّح أيّا من القراءتين واكتفى بتوجيه: الجر والنصب.

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ١٩٠/٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ٤٨٧/١، والبحر المحيط: ١٠٠/٤.
(٢) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ٢٧٨/٢.
(٣) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٢٧/١، والبحر المحيط: ١٠٠/٤.
(٤) يُنظَرُ: البحر المحيط: ١٠٠/٤.
(٥) معاني القُرآن وإعرابه: ١٩٠/٢.
(٦) المحرر الوجيز: ٢٧٨/٢، و يُنظَرُ : مختصرٌ في شواذ القراءات:٣٦، و شواذ القراءات: ١٦٦.
(٧) ص:١٦٦.
(٨) يُنظَرُ: جامع البيان: ٣٠٠/١١.
(٩) يُنظَر: إعراب القُرآن: ٦١/٢.
(١٠) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٢٧/١.
(١١) إعراب القراءات السبع وعللها: ١٥٣/١.

وترى الباحثة أَنَّ المعنيين حسنان فالنصب فيه معنى الاستكانة والتضرع والخضوع كما ذكرنا آنفًا، والجرّ مبناه على الحلف به عزَّ وجلَّ والرّبّ نعت له – والله أعلمُ – .

خامساً.المفعول له

بين النصب على المفعول له والنصب على البدلية:

قال اللهُ تعالى: ﴿ طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [طه١–٣] تناول الباقولي هذه الآية الكريمة مبيّنًا أَنَّ لفظة (تذكرة) قيل في نصبها وجهان هما:

١. إنَّها منصوبةٌ على (المفعول له)، أي: (إلاَّ للتذكرة).

٢. إنَّها بدل من قولهِ: (لتشقى).

وخطّأ كلا الوجهين معلّلاً بـ:

أ. أَمّا المفعول له فذكر أَنَّه لا يجوز، فلا يصح أنْ ينصب الفعل الواحد اسمين كُلاًّ منهما مفعول له.

ب. وأمّا البدل فلا يجوز أَيضًا؛ لأَنَّ التذكرة ليست من جنس الشقوة ولا بعضه ولا مشتملاً عليه، بمعنى أَنَّه لا يصح أنْ يجعل بدل كل من كل، ولا بدل بعض من كل، ولا بدل اشتمال.

وخلص إلى القول: ((وإذا لم يجزِ انتصاب (تذكرة) على هذين الوجهين كان الاستثناء منقطعًا، وكان التقدير: لكنْ تذكُرُ تذكرةً لمن يخشى)) [(١)].

أَمّا الوجه الأول وهو أَنَّ (تذكرة) مفعول له (لأجله) فذكر هذا الوجه النحاسُ، والزمخشريُّ، وغيرهما[(٢)]، فـ (تذكرة) هنا مصدر من (ذكّر) (تذكرة) وشرط المفعول له أنْ

---

(١) كشف المشكلات: ٨٦/٢.

(٢) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٣٢/٣، الكشاف: ٥٢/١–٥٣، التفسير الكبير: ١٥/٢٢، وروح المعاني: ١٥٠/١٦.

يكون مصدرًا[١]، ولكن ضَعَّف هذا الرأي الباقوليُ، والعكبريُ ، والبيضاويُ[٢]؛ لأنَّه لا يجوز تعدد المفعول له[٣].

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ التوجيه الذي أورده الباقولي من أَنَّ (تذكرة) منصوب على الاستثناء المنقطع مقدرًا بـ (لكن) هو وجه قال به جمعٌ من النحاة والمفسرين[٤].

وأمَّا الوجه الثاني في كون (تذكرة) بدلاً من (لتشقى) فذكره جمع من النحاة منهم الفرّاء؛ إذ قال: ((إلاّ تَذْكِرَةً نَصَبها على قولِهِ: وَمَا أنزلناه إلاَّ تذكرةً)) [٥]، ووافقه الأخفش، وغيره[٦].

وورد عن بعض المفسرين أَنَّ الزجّاج قال بهذا الوجه، أي: البدلية، منهم: النحاس؛ إذ قال: ((قال أبو إسحاق: هو بدل من تشقى أي: ما أَنزلناهُ إلاَّ تذكرةً)) [٧]، ورأى النحاس أَنَّه وجه بعيد [٨].

أَمّا الطبري فقد اكتفى بإيراد هذا الوجه حسبُ[٩]، وضعّف هذا الوجه النحاس، والباقولي كما ذُكر آنفًا، وكذلك الزمخشري[١٠]، والبيضاوي[١١]؛ لاختلاف الجنسين أي (الشقوة) و(التذكرة).

---

(١) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٤٤٩/١، وهمع الهوامع: ١٣١/٣.

(٢) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٨٦/٢، التبيان في إعراب القُرآن: ٨٨٤/٢، أنوار التنزيل: ٤٠/٤

(٣) يُنظَرُ: همع الهوامع: ١٣٥/٣.

(٤) يُنظَرُ: إعراب القُرآن، للنحاس: ٣٢/٢، والكشاف: ٥٣/٣، والمحرر الوجيز: ٣٧/٤، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١٣٨/٢، والتفسير الكبير: ١٥/٢٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ٨٨٤/٢، وأنوار التنزيل: ٤٠/٤، وروح المعاني: ١٥٠/١٦.

(٥) معاني القُرآن: ١٧٤/٢.

(٦) يُنظَرُ: معاني القُرآن : ٤٤٢/٢، و معالم التنزيل: ٢٦٣/٥، والمحرر الوجيز: ٣٧/٤، وتفسير الجلالين: ٤٠٦/١.

(٧) إعراب القُرآن: ٣٢/٣.

(٨) يُنظَرُ: المصدر نفسه:٣٢/٣، البحر المحيط: ٢١٣/٦، وروح المعاني: ١٥٠/١٦.

(٩) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٧٠/١٨.

(١٠) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٣/٣.

(١١) يُنظَرُ: أنوار التنزيل: ٤٠/٤.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ النحاس ذكر أَنَّ الأقرب أَنَّ (تذكرةً) منصوب على المصدرية والمفعول لأجله[١].

سادساً : النصب على التبعية :

أ.الصفة :

قال الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (الروم: ٢٥) إِنَّ ((الجارّ يتعلق بمحذوف في موضع الحال من الكاف والميم، أي: دعاكم خارجين من الأرض، وإِنْ شئت كان وصفًا للنكرة، أي دعوةً ثابتة من هذه الجهة، ولا يتعلق بـ (تخرجون)؛ لأَنَّ ما بعد إذا لا يعمل فيما قبله)) [٢].

يستبان من قول الباقولي إنَّه وجّه الجارَّ والمجرور (من الأرض) توجيهين:

١. أنْ يكون في موضع الحال من (الكاف والميم) في (دعاكم) فيكون المعنى: أي دعاكم خارجين من الأرض.
٢. أنْ يكون في محل النصب صفةً للنكرة (دعوةً) فيكون المعنى: دعوةً ثابتةً من هذه الجهة، وأشار إلى أَنَّ الجار والمجرور لا يتعلق بـ (يخرجون)؛ لأَنَّ ما بعد (إذا) وهو الجملة الاسمية (أنتم تخرجون) لا يعمل فيما قبله وهو الجملة الفعلية (دعاكم من الأرض) [٣].

وذكر النحاس أَنَّ نافعًا ويعقوب وقفا على (دعوة). ورأى النحاس أَنَّ الوقف على (دعوة) أو على (من الأرض) ليس بوقف؛ لأَنَّه لم يأتِ جواب (إذا) وإِنَّما يكون على قول الخليل وسيبويه (إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ)[٤]، أي الوقف على (تخرجون)، إذن الوقف على

(١) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٣٢/٣.
(٢) كشف المشكلات: ٢١٢/٢.
(٣) يُنظَرُ: المصدر والموضع أنفسهما.
(٤) يُنظَرُ: القطع والائتناف: ٥٣٢، وعلل الوقف: ٧٩٨/٢.

(دعوة) أو على (من الأرض) لا يجوز؛ لأَنَّ فيه تعسفًا؛ إذ يترتب عليه الفصل بين الشرط وجوابه[١].

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ ابن عطية الأندلسي ممن سبق الباقولي في الذي أورده من توجيه؛ إذ قال: ((من الأرض حال للمخاطبين كأنّه قال: خارجين من الأرض. ويجوز أنْ يكون (من الأرض) صفة للدعوة)) [٢].

ووافقهم في هذا التوجيه أبو البركات الأنباري، والعكبري، والآلوسي (ت١٢٠٧)، والشوكاني[٣](ت١٢٥٠هـ).

أَمّا الطبري فذكر وجه الحال؛ إذ قال: ((إذا دعاكم دعوة مستجيبين لدعوته إياكم)) [٤]، أَمّا الزمخشري، وأبو السعود فذكرا وجه الصفة، أي: دعوة واحدة[٥].

وترى الباحثة أَنَّ (من الأرض) يجوز فيها الوجهان فهو إمّا أنْ يكون صفة فيصف الدعوة بأَنَّها دعوة واحدة أو ثابتة عندما ينفخ الملك إسرافيل في الصور، أو أَنَّ (من الأرض) متعلق بمحذوف دلّ عليه (تخرجون)، وهو حال من الضمير في (دعاكم) أي: حال الناس إذا دعاهم الله فحالهم أَنَّهم خارجون من الأرض والله أعلمُ.

ب.التوكيد :

أورد الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ (البقرة: ٣٢) أَنَّ الضمير (أَنْت) يحتمل ثلاثة أوجه نحوية وهي:

١. أنْ يكون (أَنْت) نصبًا صفة للكاف في (إِنَّك).

---

(١) يُنظَرُ: البحر المحيط: ١٦٤/٧.

(٢) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ٣٣٤/٤.

(٣) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٢٥٠/٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٠٣٩/٢، و روح المعاني: ٣٥/٢١، وفتح القدير: ٢٩٠/٤.

(٤) جامع البيان: ٩٠/٢٠.

(٥) يُنظَرُ: الكشاف: ٤٨١/٣، وإرشاد العقل السليم: ٥٨/٧.

٢. ويجوز أنْ يكون (أنْت) فصلاً في الكلام.
٣. ويجوز أنْ يكون (أنْت) مبتدأ و(العليم) الخبر [١].

وذكر النحّاس [٢]، والكرماني [٣]، وغيرهما [٤] هذه التوجيهات.

الوجه الأول وهو أنْ يكون (أنت) توكيدًا لما قبله وهو (الكاف)، ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ الباقولي استعمل لفظة (الصفة) وأراد بها التوكيد، متابعًا سيبويه، والمبرّد، قال سيبويه في (باب ما تكون فيه أنْتَ وأَنَا ونَحْنُ وهُوَ وهيَ وَهُمْ وهُنْ وأَنْتُنَّ وهُمَا وأَنْتُمَا وأَنتُمْ وصفًا): ((اعلم أَنَّ هذه الحروف كلّها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررتُ بكَ أَنْتَ، ورأيتُكُ أنتَ، وانطلقتَ أَنْتَ)) [٥]، وقال المبرّد: ((وقال: (تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗا) [المزمل: ٢٠] وقد يجوز أَنْ تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفةً للهاء المضمرة)) [٦].

وذكر الباقولي أَنَّه جاز أنْ يكون (أَنْتَ) صفةً (توكيدًا) وهو (ضمير رفع) للكاف في (إِنَّكَ) وهو ضمير نصب؛ لأَنَّه صار تابعًا ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع [٧]، فـ (أَنْتَ) تابع بالتوكيد، وهو – أنْت – نفسه (الكاف) ويجوز أنْ يؤكد بـ (أَنْت) المرفوع والمجرور، نحو: انطلقت أَنْتَ، ومررت بك أَنْتَ، ولا يجوز: رأيت أَنْت، وكذلك لا يجوز: مررتُ بأَنْتَ؛ لأَنَّ (أَنْت) ضمير رفع منفصل لا يصح وقوعه مفعولاً به ولا في موضع المجرور.

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات: ١/١٨٦–١٨٧.
(٢) يُنظَرُ : إعراب القُرآن: ١/٢١١.
(٣) يُنظَرُ : غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١/١٣٢.
(٤) يُنظَرُ : المحرر الوجيز: ١/١٢٢، ومجمع البيان: ١/١٥٥، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١/٧٣، والبحر المحيط: ١/٢٩٨.
(٥) الكتاب: ٢/٣٨٥.
(٦) المقتضب: ٤/١٠٥.
(٧) يُنظَرُ : كشف المشكلات: ٢/١٨٦–١٨٧.

أَمّا **الوجه الثاني** وهو كون الضمير (أَنْتَ) فصلاً[١] في الكلام، و(العليم) خبرًا لـ (إِنَّ) فالضمير عندما يكون فصلاً لا يكون لـه محل من الإعراب عند البصريين ولـه محلٌ من الإعراب عند الكوفيين، وهذه مسألة من المسائل الخلافية المعروفة في النحو[٢]، وسمّاه البصريون فصلاً؛ ليفصل بين كونه خبرًا أو نعتًا[٣]، فالضمير (أَنْتَ) في الآية الكريمة يُوضح أَنَّ الاسم الذي بعد الضمير (أَنْت) وهو (العليم) هو خبر لـ (إِنَّ) وليس نعتًا.

أَمّا **الوجه الثالث** : فيتوجّه بجعل (أَنْتَ) مبتدأً وهو مع خبره (العليم) جملة اسمية في محل رفع خبر لـ (إِنَّ).

ج.العطف :

قال الله تعالى: ﴿ يَـٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾ [الأعراف: ٢٦] ذكر الباقولي أَنَّ (لفظة (لباس) قرئت بالرفع والنصب[٤]. فقرأ

---

(١) الفصل: تسمية البصريين. يُنظَرُ: الكتاب: ٣٨٧/٢، ٣٨٩/٢، ٣٩٢/٢... ويسميه الكوفيون عمادًا. يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ٥١/١، ٣٧/٣، ومدرسة الكوفة: ٣١٢، وكتب المدارس النحوية دراسة وتحليل (رسالة ماجستير): ٢٤٤.

(٢) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة١٠٠: ٧٠٦/٢.

(٣) يُنظَرُ: الكتاب: ٣٨٨/٢، وشرح المفصل: ٣٢٩/٢، وشرح الكافية: ٢٠١/٣، وشرح التسهيل: ٥٦٥/١، وهمع الهوامع: ٢٣٦/١.

(٤) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٦٥/١.

ابـن كثيـر، وعاصـم، وأبـو عمـرو، وحمـزة بـالرفع، وقـرأ بالنصـب ابـن عـامر، ونـافع، والكسائي[١]، وجّه الباقولي القراءتين على نحوٍ مما يأتي:

١. من قرأ بالنصب كـان (لباسَ التقوى) معطوفًا علـى (ريشًا) فـي الآيـة الكريمـة، والمعنى: أنزلناه ريشًا ولباسَ التقوى.
٢. ومـن قـرأ بـالرفع كـان (لبـاس التقـوى) مرفوعًـا بالابتـداء، و(ذلـك) مبتـدأ ثـانٍ و(خير) خبره والجملة خبراً للمبتدأ [٢].

والباقولي مسبوق بهذين التوجيهين بجمع من النحاة والمفسرين[٣]، ووافقه في ذلكما التوجيهين أبو البركات الأنباري[٤]، والرازي[٥]، وغيرهما[٦].

أَمّا وجه النصب فيكون (لباسَ التقوى) معطوفًا على (ريشًا) أي: أنزلنا ريشًا ولباسَ التقوى، وتكـون جملـة (ذلـك خيـر) مبتـدأً وخبـرًا ويكـون الوقـف حينئـذٍ علـى قولـه تعالى: (التقوى) [٧].

وأَمَّا وجه الرفع وهو كون (لباسُ التقوى) مبتدأ فيكون الوقف على (وريشًا) [٨]، ثُمَّ يستأنف ويقول: (وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ).

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ الباقولي أجاز في اسم الإشارة (ذلك) في الآية الكريمة ثلاثة أوجهٍ وهي:

---

(١) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٢٨٠، ، ومعاني القراءات: ١٧٧، والتيسير في القراءات السبع ٨٠، والإقناع في القراءات السبع: ٦٤٦/٢.
(٢) يُنظَر: كشف المشكلات: ٤٦٥/١-٤٦٦.
(٣) يُنظَر: معاني القُرآن للفرّاء: ٣٧٥/١، ومعاني القُرآن للأخفش: ٣٢٤/١، وجامع البيان: ٣٦٩/١٢، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٢٦٦/٢، وإعراب القُرآن للنحاس: ١٢٠/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١٧٨/١، والحُجة للقُرّاء السبعة: ١٢/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٦٠/١، والكشاف: ٩٣/٢.
(٤) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٥٨/١.
(٥) يُنظَرُ: التفسير الكبير: ٢٢٢/١٤.
(٦) يُنظَر: التبيان في إعراب القُرآن: ٥٦٢/٢، والبحر المحيط: ٢٨٣/٤.
(٧) يُنظَرُ: علل الوقوف: ٤٩٨/٢.
(٨) يُنظَرُ: القطع والائتناف: ٢٤٩، وعلل الوقوف: ٤٩٨/٢.

١. أنْ يكون (ذلك) مبتدأً ثانيًا وخبره (خير) وسبق إلى هذا التوجيه الأخفش، والزمخشري، ووافقهم أبو البركات الأنباري، وأبو حيان الأندلسي(١).
٢. أنْ يكون (ذلك) فصلاً و(خير) خبر (لباسُ التقوى) ووافقه في هذا التوجيه أبو البركات الأنباري(٢)، ودليله أَنَّ ابن خالويه ذكر قراءة أُبيّ وابن مسعود (ولباس التقوى خير) ليس فيها (ذلك)(٣).
٣. أنْ يكون (ذلك) نعتًا و(خير) خبرُ المبتدأ (لباس التقوى) فيكون المعنى: ولباسُ التقوى المشار إليه خيرٌ، وسبقه إلى هذا التوجيه الفرّاء وجمع من النحاة والمفسرين(٤).

وأجاز مكي القيسي ومن وافقه أنْ يكون (ذلك) بدلاً أو عطف بيان(٥).

وهناك وجه آخر في رفع (لباس) وهو أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف(٦)، فيكون المعنى كما ذكره الزجّاج: وستر العورة لباسُ التقوى(٧)، وذكر العكبري أَنَّ (لباسُ التقوى) هو

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٣٢٤/١، والكشاف: ٩٣/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٥٨/١، والبحر المحيط: ٢٨٣/٤.

(٢) يُنظَر: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٥٨/١.

(٣) يُنظَر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٧٨/١.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٣٧٥/١، وجامع البيان: ٣٦٩/١٢، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٢٦٦/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٢٠/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٦٠/١، والكشاف: ٩٣/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٥٨/١، والتفسير الكبير: ٢٢٢/١٤، والتبيان في إعراب القُرآن: ٥٦٢/١، والبحر المحيط: ٢٨٣/٤.

(٥) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٦٠/١، والمحرر الوجيز: ٣٨٩/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٥٨/١، والتفسير الكبير: ٢٢٢/١٤، والتبيان في إعراب القُرآن: ٥٦٢/١، والبحر المحيط: ٢٨٣/٤.

(٦) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٢٦٦/٢، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٢٠/٢، ومشكل إعراب القُرآن: ٢٨٦/١، والكشاف: ٩٣/٢، والمحرر الوجيز: ٣٨٩/٢، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٣٥٨/١، والتبيان في إعراب القُرآن: ٥٦٢/١، والبحر المحيط: ٢٨٣/٤.

(٧) يُنظَر: معاني القُرآن وإعرابه: ٢٦٦/٢.

المبتدأ وخبره محذوف؛ أي: لباس التقوى ساتر عوراتكم[١]، ورأى أبو حيان الأندلسي أَنَّ هذا الوجه ليس بشيء[٢].

استحسن الفرّاء وجه النصب في (لباس التقوى) أي أَنَّه معطوف على (ريشًا)، فقال: ((فنصب اللباس أحبُ إليّ؛ لأَنَّه تابع الريش)) [٣]، وتبعه الطبري؛ لصحة معناه في التأويل[٤]، وأَمَّا مكي القيسي فاختار الرفع؛ لأَنَّ عليه أكثر القُرّاء، وقال عن النصب بأَنَّهُ حَسَن[٥].

أَمّا الباقولي فلم يرجّح بين النصب والرفع فهو قد عرض الوجهين في (لباس التقوى) ووجوه (ذلك) في حالة رفع (لباسُ التقوى) من غير تعقيب يُستدلُّ به ترجيح وجه على آخر وعلى نحو ما مرَّ آنفًا.

وترى الباحثة أَنَّ القراءتين صحيحتان، لكنَّ قراءة الرفع توحي بأَنَّهُ قد خصّ وميّز لباسَ المتقين بأَنَّهُ خيرُ لباسٍ، فالله سبحانه وتعالى قد أنزل لباسًا وريشًا يواري السوأة ثَمَّ استأنف وقال (ولباس التقوى ذلك خير) فـ (لباس) منعوت بـ (ذلك) أي: المشارُ إليه خيرٌ، أو أَنَّه أكّدَ بأَنَّ (لباس التقوى) خير، عندما يكون (ذلك) فصلاً، فـ (لباس التقوى) مبتدأ أخبر عنه بأنه خير لباس، علاوة على أَنَّ الرفع هو قراءة أكثر القُرّاء والله أعلم.

د- البدل

قال تعالى: ﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ۝١٠ رَّسُولٗا﴾ (الطلاق: ١٠-١١) قال الباقولي تعليقًا على هذه الآية: (((رسولاً) ينتصب بذكر، كما انتصب قوله: يتيمًا بإطعام، وشيئًا برزقٍ، وإنْ شئت كان نصبًا بفعل مضمر على تقدير: وأرسل رسولاً. وإنْ شئت كان بدلاً من ذكرٍ على حذف المضاف، أي: قد أنزل الله إليكم ذا ذكر رسولاً، فحينئذ

---

(١) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ٥٦٢/١.

(٢) يُنظَرُ: البحر المحيط: ٢٨٣/٤.

(٣) معاني القُرآن: ٣٧٥/١.

(٤) يُنظَرُ: جامع البيان: ٣٧٠/١٢.

(٥) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٤٦٠/١.

يفسر (ذكرًا) إمَّا بالوحي، وإمّا بالشرف، كقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٌ لَّكَ ﴾ (الزخرف: ٤٤)أي شرفٌ لك))[١].

فوّجه النصب للفظة (رسولاً) في الآية الكريمة ثلاثة توجيهات:

١. أنْ يكون (رسولاً) منصوبًا بالمصدر (ذِكْرًا) كما ينتصب (يتيمًا) بـ (إطعام) مشيرًا إلى قولهِ تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ﴾ (البلد: ١٤-١٥) و(شيئًا) بـ (رزق) مشيرًا إلى قوله تعالى: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا ﴾ (النحل: ٧٣).
٢. أنْ يكون منصوبًا على أَنَّه مفعول به لفعل مقدّر أي:أرسل رسولاً.
٣. أنْ يكون بدلاً من (ذِكْرًا) على تقدير حذف المضاف والمعنى: قد أنزل الله إليكم ذا ذكر رسولاً، مفسِّرًا (الذكَر) إمَّا بالوحي، أو بالشرف[٢].

وسبق الباقوليَ إلى هذا التوجيه الزجاجُ، والنحّاسُ وغيرُهما[٣]، ووافقهم أبو البركات الأنباري، والعكبري وغيرهما[٤].

أَمّا الفرّاء فقال: ((نزلت في الكتاب بنصب الرسول، وَهو وجه العربية، ولو كانت رسولٌ بالرفع كان صوابًا)) [٥]، أَمّا الطبري فذكر وجهًا واحدًا وهو أَنَّ (رسولاً) بدل من (ذِكْرًا) وذَكَر أَنَّ (الذكر) هو الرسول مُحَمَّدﷺ فيكون التقدير: قد أَنزل الله إليكم يا أولي

---

(١) كشف المشكلات: ٣٧٠/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٣٧٠/٢.
(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ١٤٧/٥، وإعراب القُرآن: ٤٥٥/٤-٤٥٦، والكشاف: ٥٦٤/٤، والمحرر الوجيز: ٣٢٧/٥.
(٤) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٤٤/٢-٤٤٥، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٢٨/٢، و الجامع لأحكام القُرآن: ١٧٣/١٨، وأنوار التنزيل: ٣٥٣/٥.
(٥) معاني القُرآن: ١٦٤/٣.

الألباب ذكرًا من الله يذكركم به وينبهكم على الإيمان باللهِ والعمل على طاعته، ورسولاً يتلو عليكم آيات الله تعالى[١]. وتبعه ابن كثير الدمشقي في هذا الرأي[٢].

وذكر البغوي (ت٥١٦هـ) والرازي وجهين هما: البدل من (ذكر) والنصب بفعل مضمر، أي: أرسل رسولاً[٣]. واكتفى السيوطي بذكر وجهٍ واحدٍ وهو: أنْ يكون منصوبًا بفعل مضمر[٤].

وذكر الكرماني (ت٥٣٥هـ أو ٥٣٦هـ) وجهًا آخر لم يذكره الباقولي وهو النصب على الإغراء[٥]، وذكر هذا الوجه – النصب على الإغراء – أبو البركات الأنباري، والقرطبي (٦٧١هـ) [٦]، وأضاف أبو البركات الأنباري وجهًا آخر للنصب وهو بفعل مقدر: أي: أعني[٧].

وهناك وجه آخر ذكره جمع من المفسرين وهو أنْ يكون (رسولاً) نعتًا لـ (ذكرًا) على تقدير حذف المضاف[٨].

وذكر بعض النحاة والمفسرين وجهًا آخر في (رسول) وهو الرفع على الخبرية: أي: هو رسولٌ، قال الفرّاء: ((ولو كانت رسولٌ بالرفع كان صوابًا؛ لأَنَّ الذكر رأس آية، والاستئناف بعد الآيات حَسن)) [٩]، وذكر هذا الوجه أَيضًا الطبري[١]، والزمخشري[٢]، والرازي[٣]. أَمّا النحاس فأجاز رفع الرسول في غير القُرآن[٤].

---

(١) يُنظَرُ: جامع البيان: ٤٦٨/٢٣.

(٢) يُنظَرُ: تفسير القرآن العظيم: ١٥٥/٨.

(٣) يُنظَرُ: معالم التنزيل: ١٥٧/٨، والتفسير الكبير: ٥٦٨/٣٠.

(٤) يُنظَرُ: تفسير الجلالين: ٤٠٦/١.

(٥) يُنظَرُ: غرائب التنزيل وعجائب التأويل: ١٢٢٣/٢.

(٦) يُنظَر: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٤٥/٢، والجامع لأحكام القُرآن: ١٧٣/١٨.

(٧) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٤٥/٢.

(٨) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ٣٢٧/٥، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٢٨/٢، والجامع لأحكام القُرآن: ١٧٣/١٨، والبحر المحيط: ٢٨٢/٨، وفتح القدير: ٣٢٨/٥.

(٩) معاني القُرآن: ١٦٤/٣.

وترى الباحثة أَنَّ نصب (رسولاً) على البدلية من (ذكرًا) عندما يكون (الذكر) هو الرسول هو الوجه الأصوب؛ لانسجامه مع المعنى أكثر، أي: قد أنزل الله إليكم ذكرًا من الله وهو رسول اللهﷺ يتلو عليكم آيات الله ويذكّركم بها وينبهكم على الإيمان بالله والعمل بطاعته على نحو ما ذكره ابن جرير الطبري على وفق ما ذُكِرَ آنفًا والله أعلم.

سابعًا: التمييز

بين النصب على التمييز أو على المفعولية أو البدلية:

قـــال تعـــالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ عَيْنًا ﴾ (الإنسان: ٥-٦) أورد الباقولي خمسةَ أوجهٍ لنصب (عينًا) في الآية الكريمة، فقال: ((قالوا: هي ترجمة لموضع قوله: (مِنْ كأسٍ)؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور في موضع النصب

(١) يُنظَرُ: جامع البيان: ٤٦٨/٢٣.
(٢) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٦٤/٤.
(٣) يُنظَرُ: التفسير الكبير: ٥٦٨/٣٠.
(٤) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٤٥٦/٤.

على تقدير: (إنَّ الأبرار يشربون من كأس) من ماءِ عينٍ، وإنْ شئت: يشربون من كأس ماء عين، فحذف مفعول (يشربون)، عن الفارسي في (التذكرة). وقيل: هو ترجمة عن كافور، وقيل: هو نصب على التمييز، وقيل: هو نصب بإضمار فعل، أي: أعني عينًا)) [(١)].

نلاحظ أَنَّ الباقولي ذكر أوجهًا عدةً لنصب (عينًا)، فالوجه الأول ترجمة[(٢)] أي: البدل لموضع قوله: (من كأسٍ) معلّلاً بأَنَّ الجارَّ والمجرور (من كأسٍ) موضعه النصب بـ (يشربون)، وهذا الوجه في النصب سبق الباقولي إليه مكي القيسي، والزمخشري، ووافقهم أبو البركات الأنباري، والرازي، وغيرهما[(٣)].

والوجـه الثـاني: على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: يشربون من كأسٍ ماءَ عينٍ، فحذف (ماء) وهو مفعول (يشربون) وأقام المضاف إليه (عينٍ) مقامه فانتصب[(٤)]، ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ أبا البركات الأنباري قد أورد هذا الوجه قائلاً: ((أنْ يكون منصوبًا؛ لأنَّ التقدير فيه يشربون من كأس ماءَ عينٍ، فحذف مفعول (يشربون)، وأقام (عينًا مقامه))) [(٥)].

والباقولي وأبو البركات الأنباري لم يذكرا بأَنَّ لفظة (عينًا) هي مفعول به بالقول الصريح؛ لكنهما قدّرا حذف المضاف فستؤول لفظة (عينًا) لأنْ تكون مفعولاً به حينئذٍ

---

(١) كشف المشكلات: ٣٩٨/٢.

(٢) الترجمة: من عبارات الكوفيين. يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ١٦٨/١، و١٥٩/٢، والمصطلح النحوي: ١٦٣، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: ٦٠، ويسميه البصريون (البدل). يُنظَرُ: الكتاب: ١٤/٢، والمصطلح النحوي: ١٦٣، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: ٦٠.

(٣) يُنظَرُ: مشكل إعراب القُرآن: ٧٨٤/٢، الكشاف: ٦٦٨/٤، البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٨٢/٢، والتفسير الكبير: ٧٤٩/٣٠، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٥٨/٢، والجامع لأحكام القُرآن: ١٢٦/١٩، والبحر المحيط: ٣٨٧/٨، الدر المصون: ٥٩٩/١٠ .

(٤) يُنظَر: كشف المشكلات: ٣٩٨/٢.

(٥) البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٨٢/٢.

وهذا الوجه ذكره الأخفش بصريح العبارة؛ إذ قال: ((إنْ شئت فَعَلَى قولِكَ: (يَشْرَبُونَ عَيْنًا)))[١]، ووافقه في هذا الوجه الطبري، وغيره[٢].

أَمّا مكي القيسي ومن وافقه فيقدرون نصبه بإضمار فعلٍ يفسره ما بعده وهو: يشرب بها[٣].

أَمّا **الوجه الثالث** وهو كون (عينًا) بدلاً من (كافورًا) فذكره جمع من النحاة والمفسرين[٤]، ووافقهم أبو البركات الأنباري وغيره[٥].

أَمّا **الوجه الرابع** وهو أَنَّ (عينًا) تكون تمييزًا فلم يسبق الباقولي في التصريح بهذا الوجه غيره ولعلّه قد استوحى هذا الوجه من قول الزجّاج: ((وقوله (عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ) (عيْنًا) جائز أنْ يكون من صفة الكأس، والأجود أنْ يكون المعنى: من عَيْنٍ)) [٦]، وقوله: (من عينٍ) يريد أَنَّه تمييز؛ لأنَّ التمييز اسمٌ بمعنى (من) مُبينٌ نكرة[٧]، فـ(عين)ههنا نكرة مبينة لما قبله من إجمال (كافورًا) واللهُ أعلمُ، وذكر البغوي[٨] (ت٥١٦هـ)، وابن الجوزي[٩](ت٥٩٧هـ)، والقرطبي[١٠] رأيَ الزجّاج من غير أَنَّ يعلّقوا

(١) معاني القُرآن: ٥/٥٥٩.

(٢) يُنظَرُ: جامع البيان: ٢٤/٩٣، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٥/٩٨، والمحرر الوجيز: ٥/٤٠٩، والتبيان في إعراب القُرآن: ٢/١٢٥٨، والجامع لأحكام القُرآن: ١٩/١٢٦، والبحر المحيط: ٨/٣٨٧، والدر المصون: ١٠/٥٩٩.

(٣) يُنظَرُ: مشكل إعراب القُرآن: ٢/٧٨٤، والدر المصون: ١٠/٥٩٩ .

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: ٣/٢١٥، وإعراب القُرآن، للنحاس: ٥/٩٨، ومشكل إعراب القُرآن: ٢/٧٨٤، والكشاف: ٤/٦٦٨، ومعالم التنزيل: ٨/٢٩٣، والمحرر الوجيز: ٥/٤٠٩.

(٥) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٢/٤٨٢، والتفسير الكبير: ٣٠/٧٤٩، والتبيان في إعراب القُرآن: ٢/١٢٥٨ ، والدر المصون: ١٠/٥٩٩، وتفسير القرآن العظيم: ٨/٢٨٧.

(٦) معاني القُرآن وإعرابه: ٥/٢٠١.

(٧) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٢/٣٦، وشرح الكافية: ٢/١١٤، وهمع الهوامع: ٤/٦٢.

(٨) يُنظَرُ: معالم التنزيل: ٨/٢٩٣.

(٩) يُنظَرُ: زاد المسير: ٨/٤٣٠.

(١٠) يُنظَرُ: الجامع لأحكام القُرآن: ١٩/١٢٦.

عليه، فالتمييز لم يصرحْ به إلاَّ الباقولي ووافقه أبو البركات الانباري[١]، وابن كثير الدمشقي[٢].

والوجه الخامس: أنْ يكون (عينًا) منصوبًا بإضمار (أعني) فوجدتُ الأخفش أوّل من ذكر هذا الوجه، قال في معرض إعرابه للآية الكريمة: ((... وإنْ شِئتَ فَعَلَى وَجْهِ المدحِ، كَمَا يُذْكَرُ لك الرَّجلُ، فَتقَوْلُ أنْتَ: (العاقِلَ اللبيبَ) أي: ذكرتَ العاقِلَ اللّبيْبَ)، على: أعني عينًا)) [٣]، وتبعه المبرّد[٤]، والنحاس، فقال النحاس: ((سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت مُحَمَّد بن يزيد يقول: نَظَرتُ في نصْبِها فلم يَصحّ لي فيه إلاَّ أَنَّها منصوبة بمعنى أعني)) [٥]، ووافقهم في النصب، أي: على إضمار (أعني) جمع من النحاة والمفسرين[٦].

وهناك أوجه أُخرى في نصب (عينًا) ذكر منها الفرّاء أَنَّها منصوبة على القطع (الحال) من الضمير في (مزاجها) وهو الضمير (ها)[٧]، ووافقه في هذا التوجيه النحاس، ومكي القيسيّ، وغيرهما[٨]، أَمّا الطبري فذكر أَنَّ (عينًا) حالٌ من (كافورًا) ويكون (كافورًا) خبر (كان) [٩]، ومنهم من جوّز نصب (عينًا) على المدح[١]، أي: أمدحُ

---

(١) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٨٢/٢.
(٢) يُنظَرُ: تفسير القرآن العظيم: ٢٨٧/٨.
(٣) معاني القُرآن : ٥٥٩/٥.
(٤) يُنظَرُ: مشكل إعراب القُرآن: ٧٨٤/٢.
(٥) إعراب القُرآن: ٩٧/٥-٩٨.
(٦) يُنظَرُ: مشكل إعراب القُرآن: ٧٨٤/٢، والكشاف: ٦٦٨/٤، ومعالم التنزيل: ٢٩٣/٨، والبيان في غريب القُرآن: ٤٨٢/٢، والتفسير الكبير: ٧٤٩/٣٠، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٥٨/٢، والجامع لأحكام القُرآن: ١٢٦/١٩، وأنوار التنزيل: ٤٢٦/٥، والبحر المحيط: ٣٨٧/٨، والدر المصون: ٥٩٩/١٠.
(٧) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٢١٥/٣.
(٨) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: ٩٨/٥، و مشكل إعراب القُرآن: ٧٨٤/٢، البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٨٢/٢، والجامع لأحكام القُرآن: ١٢٦/١٩.
(٩) يُنظَرُ: جامع البيان: ٩٣/٢٤.

أمدحُ عينًا، أَمّا العكبري فأجاز النصب بتقدير: أُعطوا، أي أُعطوا عينًا[٢]، ووافقه السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[٣] .

---

(١) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٩٣/٢٤، ومعالم التنزيل: ٢٩٣/٨، والتفسير الكبير: ٧٤٩/٣٠، والجامع لأحكام القُرآن: ١٢٦/١٩.

(٢) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ١٢٥٨/٢.

(٣) يُنظَرُ: الدر المصون: ٥٩٩/١٠.

أولاً: المضاف إليه

بين الجرّ على (المضاف إليه) والنصب على المفعولية:

قال الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﴿ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ (هود:٤٠) : ((بتنوين (كلّ) وترك التنوين[١]، فمن قال: (من كلِّ زوجينِ) فلم ينوّن أضاف كّلاً إلى ما بعده، ومن نوّن نصب (زوجين) بـ (احْمِلْ)))[٢]، فأورد في لفظة (زوجين) وجهين:

الأول: جعل(زوجين) مضافًا إليه،أي: بإضافة (كلّ) إليه،وحينئذٍ يكون(كلّ)غير منوّنة.

الآخر: جعله مفعولاً به للفعل (احمل) في الآية الكريمة، ويكون حينئذٍ (كلّ) منوّنة.

ولم يختلف جمهور النحاة والمفسرين فيما أورده الباقولي لتوجيه لفظة (زوجين) مثل الزجّاج، والنحاس وغيرهما[٣]، أمّا الفرّاء فذكر وجه الجرّ على أنَّه مضاف إليه[٤].

عندما تكون لفظة (زوجين) مضافًا إليه يكون (اثنين) هو مفعول (احمل) ويكون التقدير: احمل فيها اثنين من كلِّ زوجين[٥]، و(الزوجان) يراد بهما (الذكر والأنثى) [٦].

وأجاز العكبري في حال كون (زوجين) مضافًا إليه أَنْ تكون (من) إمَّا:

---

(١) قراءة التنوين (كلٍّ) قرأ بها حفص عن عاصم، وقرأ باقي السبعة مضافًا غير منون. يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٣٣٣، والحُجة للقُرّاء السبعة: ٣٢٤/٤، والتيسير في القراءات السبع:٨٨.

(٢) كشف المشكلات: ٥٢٣/١-٥٢٤.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٤٢/٣، وإعراب القُرآن: ٢٨٣/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢٨٠/١، والحجة للقُرّاء السبعة: ٣٢٧/٤-٣٢٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٥٢٨/١، والمحرر الوجيز: ١٧١/٣، وزاد المسير: ١٠٦/٤، والتبيان في إعراب القُرآن: ٦٩٧/٢، والبحر المحيط: ٢٢٣/٥.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ١٤/٢.

(٥) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ٢٨٣/٢، والحجة للقرّاء السبعة: ٣٢٧/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٥٢٨/١.

(٦) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ١٤/٢، ومعاني القُرآن، للنحّاس: ٣٤٩/٣.

١. حالاً؛ لأنَّها صفة لنكرة قدّمت عليها وهي (اثنين)؛ لأنَّ الصفة إذا كانت نكرة وقدمت على موصوفها صارت حالاً على غرار قول الشاعر:

لمية موحشًا طللُ[١].

٢. أن تكون زائدة ويكون مفعول (احمل) هو (كل) و(اثنين) توكيد معنوي[٢].

أَمّا في حال كون (زوجين) مفعول (احمل) فيكون (اثنين) صفة له، وفيه معنى التأكيد والتشديد[٣]، فيكون كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ (النحل: ٥١) .

ففي الآية الكريمة (مِن كُلٍّ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ) تأكيد على اختيار الزوجين (الذكر والأنثى)؛ لأنَّ بهما سيتمُّ التكاثر والبدء بحياةٍ جديدة بعد الطُّوفان.

ويكون التقدير على هذا الوجه: احمل فيها زوجين اثنين من كل نوعٍ أو شيءٍ[٤] فحذف ما أُضيف إلى (كلّ) فنوّن[٥].

ثانياً: الجر على الجوار

(١) يُنظَرُ: وضح البرهان في مشكلات القُرآن: ٦٩/٢.

(٢) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ٦٩٧/٢.

(٣) يُنظَرُ: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢٨٠/١، والحُجة للقرّاء السبعة: ٣٢٨/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٥٢٨/١.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ١٤/٢، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٤٢/٣.

(٥) يُنظَرُ: الحجة للقرّاء السبعة: ٣٢٨/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٥٢٨/١.

بين الجرّ على الجوار والرفع عطفاً على اسم مرفوع:

قال تعالى: ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ ﴾ [الرعد:٤] ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (وزرعٌ) فيها وجهان الرفع والجرّ [١]، والرفع هي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم في رواية حفص (وزرعٌ)، والجر هي قراءة باقي السبعة أي (وزرعٍ) [٢].

١. أورد الباقولي وجه الجرّ في (وزرعٍ) فذكر أَنَّه مجرور على الجوار، وعزا هذا الوجه إلى قومٍ من غير تسميةٍ لهم.
٢. وجّه الباقولي الرفع بالعطف على (جناتٌ) في الآية الكريمة، أي (وفي الأرض قطع متجاورات وجناتٌ من أعناب وزرعٌ) بالرفع وخلص إلى القول إنَّ الرفع هو الوجه[٣].

والباقولي مسبوق إلى توجيهي الجرّ والرفع ههنا بجمع من النحاة والمفسرين: الفرّاء[٤]، والطبري[٥]، والبغوي[٦]، ووافقهم أبو البركات الأنباري[٧]، وفخر الدّين الرازي[٨]، والشوكاني[٩]، أَمّا الأزهري، وابن خالويه، ومن وافقهما فوجَّهوا الرفع في (زرعٌ) على أنْ يكون معطوفًا على قولِهِ: (قطعٌ) [١٠].

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٥٥١/١.
(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٣٥٦، ومعاني القراءات: ٢٣١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٣٢٠/١، والحُجّة للقرّاء السبعة: ٥/٥، وحُجّة القراءات: ٣٦٩، والنشر في القراءات العشر: ٣٣٢/٢.
(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٥٥١/١–٥٥٢.
(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٥٨/٢.
(٥) يُنظَرُ: جامع البيان: ٣٣٤/١٦.
(٦) يُنظَرُ: معالم التنزيل: ٢٩٤/٤.
(٧) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٨/٢.
(٨) يُنظَرُ: التفسير الكبير: ٩/١٩.
(٩) يُنظَرُ: فتح القدير: ٩٠/٣
(١٠) يُنظَرُ: معاني القراءات: ٢٣١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٣٢٠/١، والحجّة للقرّاء السبعة: ٦/٥، والكشف عن وجوه القراءات وعللها: ١٩/٢، والمحرر الوجيز: ٢٩٣/٣، والبيان في إعراب القُرآن: ٧٥٠/٢.

أَمّا قراءة (زرعٍ) بالجرِّ فقد حُمِل (الزرع) على (الأعناب) فيكون التقدير: جناتٌ من أعنابٍ ومن زرعٍ، فتكون (الجنات) في قراءة الجرّ من (الزرع)، قال أبو علي الفارسيّ: ((والدليل على أَنَّ الأرضَ إذا كان فيها النخل والكرم والزرع، سُميّت جنّةً قوله: (جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا) [الكهف: ٣٢] فكما سميت الأرض ذات العنب والنخل والزرع جنّةً، كذلك يكون في قول من قرأ: (وجناتٌ من أعنابٍ وزرعٍ ونخيلٍ) أنْ يكون الزرعُ والنخيلُ محمولينِ على الأعناب، فتكون الجنة من هذه الأشياء)) (١).

أَمّا ما ذكره الباقولي من أَنَّ قومًا قالوا: إنَّ (الزرع) هو جرّ على الجوار، فربمّا عَنى بـ (قومًا) ههنا المبرد، والنحاس، وابن خالويه واللهُ أعلمُ.

قال النحاس: ((قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء: كيف لا تقرأ: (وزرعٍ) بالجرّ؟ فقال: الجنات لا تكون من الزرع. قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو عمرو رحمه الله لا يلزم من قرأ بالجرّ؛ لأَنَّ بعده ذكر النخيل وإذا اجتمع مع النخيل الزرعُ قيل لهما: جنة، وحُكي عن مُحَمَّد بن يزيد أَنَّه قال: (وزرعٍ ونخيلٍ) بالخفض أولى؛ لأَنَّه أقرب إليه واحتجّ بحكاية سيبويه: خَشَّنْتُ بصَدرِهِ وصَدْرِ زيدٍ، وأن الجرّ أولى من النصب لقربه منه كذا (وزرعٍ) أولى لقربه من أعناب)) (٢).

ومن الملاحظ أَنَّ النحاس أراد بهذا القول (باب التنازع) بدليل ذكر سيبويه والمثال: (خَشّنْتُ بصَدرِهِ وصَدْرِ زيدٍ) فسيبويه ذكر المثال في باب (الفاعلَينِ والمفعولينِ اللذين كلُّ واحد منها يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَل به وما كان نحو ذلك)) (٣).

ويقوّي ما ذهبت إليه من قول الباقولي (الجرّ على الجوار) هو قول ابن خالويه عندما أورد قراءة الجرّ وذكر احتجاجه لها: ((وذلك أَنَّ الزرعَ لما وقع بينَ النخيل والأعناب

---

(١) الحجّة للقراء السبعة: ٧/٥.
(٢) إعراب القُرآن للنحاس: ٣٥٠/٢.
(٣) يُنظَرُ: الكتاب: ٧٣/١-٧٤.

خفضوه للمجاورة)) [١]، فلربما عَنى الباقولي بـ (قومًا) النحاس وابن خالويه، فهو قد استوحى هذا القول (الجرّ على الجوار) منهما – واللهُ أعلمُ – وتبعه في هذا القول أبو البركات الأنباري[٢].

ومسألة الجرّ على الجوار ومثالها المشهور (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) أورده سيبويه عادًّا إياه من قبيل: (ما جرى نعتًا على غير وجه الكلام).

فهو يرى أَنَّ (خرِبٍ) نعتٌ لـ (جحر)، وامتدح هذه اللغة – أي وجه الرفع – ؛ لأَنَّه كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، وذكر أَنَّ بعض العرب يجرّ (خربٍ) وهو ليس نعتًا لـ (ضبّ) بل هو نعت لـ (جحر) ولكن جُرّ (خربٍ)؛ لأَنَّه أصبح مع (ضبّ) كالاسم الواحد[٣].

وقد تبنّى رأي سيبويه أكثرُ مَنْ ذَكَرَ هذا المثال واختاروا ما اختاره ومنهم المبرد[٤]، وأكثر النحاة يعدّون هذا المثال (جرًّا على الجوار) – كما ذكرنا آنفًا – ولكنّه عندهم شاذّ، وأَنَّه غلط من العرب، لذا فهذا المثال يحفظ ولا يُقاس عليه غيره[٥].

ومن الملاحظ أَنَّ (باب التنازع) الذي نجده في كلام النحاس ومسألة (الجرّ على الجوار) بينهما رابطٌ وهو (أقرب العاملين إلى الاسم المتنازع عليه)، فالمبرّد ذكر في (باب التنازع) مثال (الجرّ على الجوار) وهو (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وكذلك ذكر في الباب نفسه مثال التنازع وهو (خَشّنت بصدرك وصدر زيدٍ) الذي أورده النحاس ومن قبله سيبويه، وذكر أَنَّ الاختيار إعمال الثاني؛ لأَنَّه اقرب من الأول، فقال في باب (من إعمال الأول والثاني وهما الفِعْلان اللذان يعْطَفُ أحدُهما على الآخر: ((وإِنَّما اختاروا

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها: ٣٢٠/١.
(٢) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٨/٢.
(٣) يُنظَرُ: الكتاب: ٤٣٦/١، والنقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه(بحث): ٦٨٦.
(٤) يُنظَرُ: المقتضب: ٧٣/٤.
(٥) يُنظَرُ: الخصائص: ١٩١/١–١٩٢، والنقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه(بحث): ٦٨٦.

إعمال الآخر؛ لأَنَّه أقْرَبُ من الأوّل. ألا ترى أَنَّ الوَجْهَ أنْ تقول: خَشَّنْتُ بِصَدْرِك، وصدرِ زيدٍ، فتُعمل الباء؛ لأَنَّها أقرب)) [١].

وقرب العامل هو ما دعا مكيًا إلى تقديم الحجّة في جرّ (زرعٍ) عطفًا على (الأعناب)؛ لأَنَّه أقرب إليه من (قطع) [٢].

وأجاز الزمخشري في جرّ (زرع) أَنَّه مجرور إمّا عطفًا على (الأعناب) أو على (جنات)، فذكر أَنَّ (جنات) مجرور عطفًا على (من كلِّ الثمرات) في قوله تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ﴾ [الرعد: ٣٠] [٣].

وفي وجه الرفع (وزرعٌ)، بيّن أبو علي الفارسي أَنَّ (الزرع) محمولٌ على (في الأرض) أي: في الأرض قطعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ من أعنابٍ وفي الأرض زرعٌ، ولم يجعله محمولاً على (جنات) مبيّنًا أَنَّ الجنة تقع على الأرض التي فيها الأعنابُ كما تقع على الأرضِ التي فيها نخل، ويُعضِّد أبو علي رأيه بقول زهير بن أبي سلمى[٤]:

كأنّ عَيْنيّ في غَرْبي مُقتّلةٍ ... من النواضِجِ تسقي جنةً سُحْقا

ومعناه تسقي بنخل جنةٍ، مُدلّلاً على ذلك أَنَّ السُّحق لا يخلو من أنْ يكون صفة للنخيل أو للجنة[٥]، وهذا الرأي في كون الجنة تكون من الأعناب والنخل ولا تكون من الزرع سبق إلى ذكره النحّاسُ، وابنُ خالويه[٦]، فذكر النحّاس رواية عن الأصمعي؛ قائلاً: ((قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء كيف لا تقرأ (وزرعٍ) بالجرِّ؟ فقال: الجناتُ

---

(١) المقتضب: ٧٣/٤.
(٢) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١٩/٢.
(٣) يُنظَرُ: الكشاف : ٤٨٣/٢.
(٤) يُنظَرُ: ديوانه: ٧٣.
(٥) يُنظَرُ: الحجة للقرّاء السبعة: ٦/٥-٧.
(٦) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ٣٥٠/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٣٢٠/١.

لا تكون من الزرع)) [١]، وردّ النحّاس على هذا الرأي مبيّنًا أَنَّه ذُكر بعد (الزرع) (النخيل) وإذا اجتمع مع النخيل الزّرعُ قيل لهما جنّة[٢]، وقد أوردتُ نص كلامه آنفًا.

وذكر العكبري أَنَّ (وزرع) يقرأ بالنصب (وزرعًا) على أَنَّ ما قبله منصوب بتقدير: وجعل فيها قطعًا متجاوراتٍ وجناتٍ وزرعًا[٣]، بيد أَنَّه ذكر في (التبيان في إعراب القُرآن) ((ولم يقرأ أحد منهم وزرعًا بالنصب)) [٤].

وقد راجعت ما تيسر لي من كتب القراءات القرآنية فلم أجد أحدًا يقرأ بها واللهُ أعلمُ.

صوّب الطبري قراءتي الجرّ والرفع وذكر أَنَّهما متقاربتان معلّلا بأَنَّ: ((الزرع والنخيل إذا كانا في البساتين فهما في الأرض، وإذا كانا في الأرض، فالأرض التي هما فيها جنّة، فسواءٌ وُصِفا بأَنَّهما في بستانٍ أو في أرضٍ)) [٥].

أَمّا الباقولي فرأى أَنَّ قراءة الرفع هي الوجه المختار[٦].

وترى الباحثة أَنَّ القراءتين صحيحتان من حيث المعنى والإعراب؛ لكن في قراءة الجرّ نجد أنَّ قرينة التبعية وهي قرينة معنوية قد بَثّت في هذا النصّ جانبًا موسيقيًا جماليًا عندما تناسبت المتجاورات (أعناب، زرع، نخيل،...) في الحركة الإعرابية، فأغنت القرينة المعنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي قرينة لفظية[٧]، واللهُ أعلمُ.

ثالثاً: الجر على التبعية

أ.الصفة

(١) إعراب القُرآن: ٣٥٠/٢.
(٢) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٣٥٠/٢.
(٣) يُنظَرُ: إعراب القراءات الشواذ: ٧٢٢/١.
(٤) التبيان في إعراب القُرآن: ٧٥٠/٢.
(٥) جامع البيان: ٣٣٥/١٦.
(٦) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٥٥٢/١.
(٧) يُنظَرُ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٤.

١. قال الباقولي تعليقًا على قوله تعالى:﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝٢ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ (إبراهيم: ٢-٣) إنَّ اسم الموصول (الذين): ((يجوز أنْ يكون في موضع جرّ وصفًا لـ (الكافرين) ويجوز أنْ يكون مبتدأ وخبره (أُولئك في ضلالٍ بعيدٍ)) [١]، فأورد الباقولي لاسم الموصول (الذين) في الآية الكريمة وجهين:

١. يجوز أنْ يكون صفةً لـ (الكافرين) في قولهِ تعالى: (وويلٌ للكافرين) فيكون في موضع جرٍّ؛ لأَنَّه صفة لاسم مجرورٍ.
٢. ويجوز أنْ يكونَ مبتدأً وخبره قوله تعالى: (أولئك في ضلالٍ بعيد) فيكون في موضع رفع[٢]، وتكون جملة (الذين يستحبون الحياة الدنيا) جملة مستأنفة.

سبق الزمخشريُ الباقوليَّ في إيراد هذين التوجيهين[٣]، ووافقهما فخر الدّين الرازيّ[٤]، والقرطبي[٥]، وغيرهما[٦].

أَمّا الطبري فبيّن معنى الآية الكريمة (الذين يستحبون...) فقال: ((الذين يختارون الحياة الدنيا ومتاعها ومعاصي الله فيها، على طاعة اللهِ وما يُقرِّبهم إلى رضاه من الأعمال النافعة في الآخرة)) [٧]، فالطبري نعتَ (الكافرين) بأَنَّهم يختارون (الحياة الدنيا ومتاعها على طاعة الله) وهذا ما أوردهُ نصر بن مُحَمَّد السمرقندي (ت٣٧٥هـ) أيضًا، إذ

(١) كشف المشكلات: ٥/٢.
(٢) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٥/٢.
(٣) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٠٥/٢.
(٤) يُنظَرُ: التفسير الكبير: ٦١/١٩.
(٥) يُنظَرُ: الجامع لأحكام القُرآن: ٣٣٩/٩.
(٦) يُنظَرُ: إرشاد العقل السليم: ٣١/١٥، والدرّ المصون: ٦٨/٧، واللباب في علوم الكتاب: ٣٣٣/١.
(٧) جامع البيان: ٥١٤/١٦-٥١٥.

قال: ((ثَمَّ نعتهم فقال: (الذين يستحبون الحياة الدنيا) يعني يستأثرون ويختارون الدنيا (الفانية) على الآخرة (الباقية))) [١].

وأجاز وجه الجرّ على الصفة من دون ذكر وجه الرفع النحاسُ، ومكي القيسي، وغيرهما[٢]. أَمّا أبو حيّان الأندلسي فلم يجوّز أنْ يكون (الذين) في الآية الكريمة صفة لـ (الكافرين)، معلّلاً ذلك بقولِهِ: ((وهو لا يجوز؛ لأَنَّ فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما وهو قوله: (من عذاب شديد) سواء أكان[٣] (من عذاب شديد) في موضع صفة لـ (ويل) أم متعلقًا بفعل محذوف أي: يضجون ويولولون من عذابٍ شديد ونظيره إذا كان صفة أنْ تقول: الدار لزيد الحسنةُ القرشيّ فهذا التركيب لا يجوز؛ لأَنَّك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منهما وهو صفة الدار، والتركيب الفصيح أنْ تقول: الدارُ الحسنةُ لزيدٍ القرشيّ، أو الدارُ لزيدٍ القرشيّ الحسنةُ)) [٤].

وأجاز ابن عطية الأندلسي وجهًا آخر للجرّ وهو البدل، فقال: ((و(الذين) بدل من الكافرين وقوله (يستحبون) من صفة الكافرين الذين توعدهم قبل والمعنى: يؤثرون دنياهم وكفرهم وترك الإذعان للشرع على رحمة الله وسكنى جنته)) [٥]، ووافقه في وجه الجرّ على البدل أبو السعود العمادي[٦]وغيره[٧].

---

(١) بحر العلوم: ٢/٢٣٤.

(٢) يُنظَرُ: القطع والائتناف: ٣٤٧، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٥/٣٧٧٠، ومجمع البيان: ٦/٥٧، والتبيان في إعراب القُرآن: ٢/٧٦٣، وتفسير القرآن العظيم: ٤/٤٧٧، ونظم الدرر: ٤/١٦٧.

(٣) في الأصل (كان) والصواب ما أثبتُّه؛ إذ جاءت بعدها (أم) المعادلة.

(٤) البحر المحيط: ٥/٣٩٣-٣٩٤.

(٥) المحرر الوجيز: ٣/٣٢٢.

(٦) يُنظَرُ: إرشاد العقل السليم: ٥/٣١.

(٧) يُنظَرُ: الدر المصون: ٧/٦٨، واللباب في علوم الكتاب: ١١/٣١٣.

أَمّا وجه الرفع فهو إمّا أنْ يكون مبتدأً وخبرهُ (أولئك في ضلالٍ بعيدٍ) كما ذكرنا آنفًا، أو يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هم)، أي: هم الذين، وأجاز هذا الوجه الزمخشري[(١)]، والعكبري[(٢)]، وغيرهما[(٣)].

وأورد الزمخشري[(٤)]، ومن وافقه[(٥)] وجهًا آخر وهو (النصب) وهو أنْ يكون (الذين يستحبّون) منصوبًا على الذم، أي: أذمُّ الذين يستحبون.

وأجاز العكبريُّ أنْ يكون الاسم الموصول (الذين) منصوبًا بإضمار فعلٍ مقدّرٍ بـ (أعني) [(٦)].

٢. قال الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﴿ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ ﴾ (النور: ٣١) : (((وغيرَ) بالنصب والجرّ فالنصب على الاستثناء أو الحال، والجرّ على النعت أو البدل)) [(٧)].

فـ (غير) في الآية الكريمة قرئت بالنصب والجرّ، فقرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم بالنصب، وقرأ الباقون بالجرِّ[(٨)]، وقرأ بالنصب أَيضًا يزيد بن القعقاع، وأبو جعفر المدني[(٩)].

وجّه الباقولي قراءتي (الجرّ والنصب) على النحو الآتي:

---

(١) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٠٥/٢.
(٢) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ٧٦٣/٢.
(٣) يُنظَرُ: الجامع لأحكام القُرآن: ٣٣٩/٩، والبحر المحيط: ٣٩٣/٥، والدر المصون: ٦٨/٧، واللباب في علوم الكتاب: ٣٣٣/١١.
(٤) يُنظَرُ: الكشاف: ٥٠٥/٢.
(٥) يُنظَرُ: التفسير الكبير: ٦١/١٩، والبحر المحيط: ٣٩٣/٥، وإرشاد العقل السليم: ٣١/٥.
(٦) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: ٧٦٣/٢.
(٧) كشف المشكلات: ١٥٧/٢.
(٨) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٤٥٤–٤٥٥، ومعاني القراءات: ٣٣٣، والحجة للقُرّاء السبعة: ٣١٨/٥، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٩١٢/٢.
(٩) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٤/٣، والتفسير الكبير: ٣٧١/٢٣.

١. قراءة الجرّ تحتمل وجهين هما:

أ. الجرّ على الوصفية.

ب. الجرّ على البدلية.

٢. قراءة النصب وجهت على توجيهين أَيضًا:

أ. النصب على الاستثناء.

ب. النصب على الحال(١).

لم يختلف جمهور النحاة والمفسرين فيما أورده الباقولي من توجيهات للقراءتين، غير أَنَّ الفرّاء ومن وافقه ذكروا في قراءة الجرّ توجيهًا واحدًا وهو (الجرّ على الصفة)، فقال الفرّاء: ((وأَمّا قوله (غير أُولي الإِرْبَةِ) فإِنَّه يخفض؛ لأَنَّه نعت للتابعينَ، وليسوُا بموَقّتينَ فلذلك صَلَحَت (غير) نعتًا لهم وإِنْ كانوا معرفةً))(٢). أَمّا النصب فقال عنه: ((والنصب فيهما جميعًا على القطع لأنَّ (غير) نكرة. وإِنْ شئتَ جعلته على الاستثناء فتوضع (إِلاَّ) في موضع (غير) فيصلح)) (٣). ويريد بـ (القطع) الحال فجاز وصف المعرفة (التابعين) بالنكرة (غير)؛ لأنَّ التابعين غير مقصود بهم قوم بأعيانهم فهم نكرة في المعنى(٤). ووصفهم الفرّاء بأَنَّ التابعين ليسوا بموَقّتين (أي: بمعينين) (٥) أي هم: معرفة غير مؤقتة(٦).

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ١٥٧/٢.

(٢) معاني القُرآن: ٢٥٠/٢.

(٣) معاني القرآن: ٢٥٠/٢.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٣٣/٤-٣٤، وإعراب القُرآن، للنحاس: ١٣٤/٣، والحجّة للقراء السبعة: ٣١٨/٥، والكشف من وجوه القراءات السبع وعللها: ١٣٦/٢.

(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٢٥٠/٢.

(٦) يُنظَرُ: جامع البيان: ١٦٣/١٩.

وأورد أبو علي الفارسي رأيًا بهذا الخصوص، فقال: ((وقد قيل: إنَّ التابعين جاز أنْ يوصفوا بغير في نحو هذا لِقَصْرِ الوصف على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشياع عنه واختصَّ)) (١).

وأضاف مكي القيسي رأيًا آخر فقال: ((فحسُن أَنَّ تكون (غير) صفة لهم، وأيضًا فإِنَّه لمّا اختصت (غير) بمعنى (أولي الإربة) دون غيرهم قربت من المعرفة، فحسن أَنْ يوصف بها ما لفظهُ لفظُ المعرفة كما أَنَّ (غير أولي الضرر) [النساء: ٩٥] لمّا اختصت بغير الزمن قربت من المعرفة فحسنت أَنْ يكون نعتًا لمّا قرب من المعرفة))(٢)، ويكون المعنى في قراءة الجرّ صفة (للتابعين): لا يبدين زينتهُنَّ إلاَّ للتابعين الذين لا إربةَ لهم في النساء(٣)، والإربة ههنا: الحاجة إلى النساء(٤).

أمّا وجه البدل فأجازه النحاس ومن وافقهُ(٥)، فيكون (غير) بدلاً من (التابعين) وهو مجرور بالعطف، وأجاز السمين الحلبي أَنْ يكون (غير) عطف بيان(٦).

أَمّا قراءة النصب: فتحتمل أنْ يكون (غيرَ) موجهًا على إعرابيين: الأول أنْ يكون حالاً من التابعين، وذو الحال المضمر المرفوع في التابعين (أي: واو الجمع)، وهذا الوجه هو ما أجازه أبو حاتم(٧)، ومن وافقه(٨).

---

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ٣١٨/٥-٣١٩.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١٣٦/٢.

(٣) يُنظَرُ: الحجة للقرّاء السبعة: ٣١٨/٥.

(٤) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٣٣/٤، والحُجة للقراء السبعة: ٣١٨/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١٣٦/٢، ومفردات ألفاظ القُرآن: ٧٢.

(٥) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٤/٣، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ١٩٥/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٩٦٩/٢ ، والدّر المصون: ٣٩٨/٨.

(٦) يُنظَرُ: الدرّ المصون: ٣٩٨/٨.

(٧) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٤/٣.

(٨) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٢٥٠/٢، وجامع البيان: ١٦٣/١٩، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٣٤/٤، والحُجة للقرّاء السبعة: ٣١٩/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١٣٦/٢، والدر المصون: ٣٩٨/٨.

وصحّ كون (غير) حالاً؛ لأنَّه نكرة و(التابعين) معرفة[١]فاستحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ[٢] .

فالحال هو إخبار وتعريف عن صاحبها، فألزموا فيها التنكير لئلا يتوهم كونهما(الحال وصاحبها) نعتًا ومنعوتًا[٣] .

وذكر ابن يعيش أن تنكير صاحب الحال قبيحٌ، وهو جائز مع قبحه[٤]، ويكون المعنى في وجه النصب على الحال[٥](لا يُبدين زينتهن إلا للتابعين عاجزين عن الإربة)، أو التابعين لا مُريدين النساء[٦] .

والوجه الثاني لنصب (غير) هو على الاستثناء، فيجوز وضع إلا موضع[٧](غير)، ويكون المعنى : لا يُبدين زينتُهن إلا للتابعين إلا ذا الإربة منهم[٨].

وأجاز الفراء في قراءة النصب أن يكون (غير) منصوبًا على القطع (الحال) من التابعين[٩]، وقد مرَّ كلامُه بهذا الخصوص آنفًا.

ذكر الطبري أنَّ القراءتين متقاربتان في المعنى بيد أنّهُ استحسن قراءة الجرّ لقوته في العربية، فقال: ((غير أنَّ الخفض في (غير) أقوى في العربية، فالقراءة به أعجب إلي))[١٠] .

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٢/٢٥٠، جامع البيان: ١٦٣/١٩.
(٢) يُنظَرُ: شرح المفصل:١٧/٢.
(٣) يُنظَرُ: شرح التسهيل:٢٤٣/٢.
(٤) يُنظَرُ: شرح المفصل:٢٠/٢.
(٥) يُنظَرُ: الحُجة للقراء السبعة:٣١٩/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:١٣٦/٢.
(٦) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه:٣٤/٤.
(٧) يُنظَرُ: معاني القرآن للفراء:٢٥٠/٢.
(٨) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه:٣٤/٤، والحُجة للقراء السبعة:٣١٩/٥ .
(٩) يُنظَرُ: معاني القرآن:٢٥٠/٢.
(١٠) يُنظَرُ: جامع البيان:١٦٣/١٩.

ب.العطف :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ (الأعراف: ٢).

تناول الباقولي هذه الآية الكريمة مبينًا أنَّ موضع قوله: (وذكرى للمؤمنين) يجوز فيها ثلاث حالات إعرابية:

١. **الجرّ** : ويكون قوله(وذكرى) معطوفًا على الإنذار، أي: للإنذار والذكرى.

٢. **الرفع** : ويكون قوله(وذكرى) معطوفًا على قوله الكتاب، أي: هذا كتابٌ، وهذا ذكرى للمؤمنين.

٣. **النصب** : ويكون معطوفًا على موضع قوله (لتنذر)، أي: إنذارًا وذكرى[١].

وهذه الأوجه الثلاثة التي وجهها الباقولي أجازها جمهورٌ من النحاة والمفسرين المتقدمين والمتأخرين مثل الزجاج، والنحاس، وغيرهما[٢].

أما الكسائي فذكر وجهي: (الرفع والنصب) ووجّه النصب بأنَّ قوله:(وذكرى) معطوف على الهاء في (أنزلناه)[٣].

أما الفراء فذكر وجهي (الرفع والنصب)أيضًا، لكن في وجه النصب أجاز فيه العطف على (لتنذر)، فقال عن (وذكرى للمؤمنين): ((في موضع نصب ورفع، إن شئت رفعتهما على الردّ على الكتاب؛ كأنك قلت: كتاب حقٌ وذكرى للمؤمنين، والنصب يراد به: لتنذر وتذكّر به المؤمنين))[٤]، ووافقه الطبري في ذكر وجهي[٥] (الرفع والنصب).

---

(١) يُنظَرُ: كشف المشكلات:٤٦٣/١.

(٢) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه:٢٥٥/٢، وإعراب القرآن:١١٤/٢، والمحرر الوجيز:٣٧٢/٢، والكشاف:٨٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن:٥٥٥/١.٥٥٦.

(٣) يُنظَرُ: معاني القرآن:١٤٢.

(٤) معاني القرآن:٣٧٠/١.

(٥) يُنظَرُ: جامع البيان:٢٩٧/١٢.

في الوجه الأول أجازوا الجر على معنى (لتنذر) فمعناه للإنذار، وأصل (لتنذر) لأنْ تنذر، فهو مصدر منسبك من (أنْ والفعل)، أي: للإنذار، فعطف (ذكرى) وهي مصدرٌ أيضًا عليه، أي عطفُ مصدر على مصدر.

وذكر الطبرسي أنَّ علي بن عيسى(ت٣٨٤هـ) ضعف هذا الوجه: ((لأنه لا يجوز أن يحمل الجر على التأويل، كما لا يجوز: مررت به وزيدٍ))(١).

وذكر العكبري وأبو حيان الأندلسي وجهًا آخر للجرّ وهو أنَّ قوله: (وذكرى) معطوف على الضمير وهو الهاء في (به) في قوله: (لتنذر به)، وضعف العكبري هذا الوجه ، فقال: ((وهذا ضعيف لأنَّ الجارّ لم يُعَد))(٢)، أمّا أبو حيان الأندلسي فذكر أنَّ هذا الوجه هو مذهبٌ كوفيٌ(٣).

وأحسب أن سبب تضعيف العكبري هذا الوجه هو كون (ذكرى) وهو اسم ظاهر معطوفًا على الضمير المخفوض وهو (الهاء) في (به) من قوله تعالى: (لتنذر به) من غير إعادة الخافض.

وعزا النحاة المنع في هذه المسألة إلى البصريين والجواز إلى الكوفيين(٤)، وعزا النحاس إلى الكوفيين القول إنَّهُ قبيحٌ(٥).

بيد أنَّ في هذه المسألة نظرًا يتمثل في الآتي:

١. إنَّ نسبة المنع إلى البصريين صحيحةٌ؛ إذ إنَّ سيبويه يقول بالمنع صراحة، فهو يقول: ((ولا يجوز أن تَعْطِف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنّك لا تعطف

(١) مجمع البيان:٤/٢١٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن:١/٥٥٦.

(٣) يُنظَرُ: البحر المحيط:٤/٢٦٨.

(٤) يُنظَـرُ: الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف مسـألة(٦٥):٢/٤٦٣، وظـاهرة المنـع فـي النحـو العربي(رسـالة ماجستير):١٩٩. ٢٠٣.

(٥) يُنظَرُ: إعراب القرآن:١/٤٣١.

المُظهر على المضمر المجرور، ألا ترى أنَّه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسِك ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك))[١]، وحكم على المسألة نفسها بالقبح في موطن آخر[٢]، وقصر الجواز على الشعر، قال الشاعر[٣]:

فاليوم قرّبتَ تهجونا وتشتِمنا ... فاذهب فما بكَ والأيامِ من عجبِ

٢. أما ما نُسب إلى الكوفيين فغير صحيح فرأي الفراء على وفق رأي سيبويه تماماً فهو يقول: ((وفيه قُبح؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كُني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعلّق في مثل السواري سيوفنا ... وما بينها والكعبِ غَوْط نفانِف

وإنَّما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[٤]، وتابعه الطبري[٥]، وهو من حُذاقُ الكوفيين[٦].

ويُستبان مما مضى أنَّ البصريين والكوفيين يمنعون من ذلك ويقتصرُ تجويزهم على الشعر لضيقه؛ إذ إنَّ الشعر تتحكم فيه الضرورة الشعرية، وقد تناول الباحث مازن عبد الرسول سلمان هذه المسألة على وجه التفصيل[٧]، فاكتفيت منه بالذي ذكرته وبهذا يُستبان خطأ قول أبي حيان أنَّ ذلك الوجه هو مذهبٌ كوفيٌ على نحو ما مرَّ آنِفاً، فالمذهبان كلاهما في ذلك سواءٌ.

أما الوجه الثالث وهو النصب، فذكر الباقولي أنَّ (ذكرى) منصوبٌ بالعطف على موضع قوله: (لتنذر) كما سبق ذكره، والعطف على الموضع من المسائل النحوية التي نجدها في كتاب سيبويه وغيره، فخص سيبويه باباً لهذه المسألة سمّاه (باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)، فقال: ((وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً

(١) الكتاب:٢٤٨/١، ويُنظرُ: ظاهرة المنع في النحو العربي(رسالة ماجستير):٢٠٠.
(٢) يُنظَرُ: الكتاب:٣٨٢.٣٨١/٢، وظاهرة المنع في النحو العربي(رسالة ماجستير):٢٠٠.
(٣) يُنظَرُ: الكتاب:٣٨٣.٣٨٢/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه:٦٦٨/١، وظاهرة المنع في النحو العربي:٢٠٠.
(٤) معاني القرآن:٢٥٣.٢٥٢/١، ويُنظرُ: ظاهرة المنع في النحو العربي:٢٠٢.
(٥) يُنظَرُ: جامع البيان:٥١٩/٧. ٥٢٠.
(٦) يُنظَرُ: معجم الأدباء:٦٠/١٨، والطبري النحوي من خلال تفسيره:٢٠٩.
(٧) يُنظَرُ: ظاهرة المنع في النحو العربي(رسالة ماجستير):٢٠٣.١٩٩.

، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك. والوجه فيه الجرُّ لأنّك تريد أن تُشرِك بين الخبرين، وليس يَنْقُضُ إجراؤُهُ عليك المعنى. وأن يكون آخِرهُ على أوله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه))[١]، وهذا ما نجده عند المبرد أيضًا[٢] ، فموضع قوله: (لتنذر) النصب، أي: أنزلنا عليك القرآن انذارًا، فهو مصدر منصوب على أنَّه مفعول له[٣]، فعطف (الذكرى) على الإنذار؛ لأنَّ في الإنذار معنى التذكير[٤].

ووجّه الكسائي النصب عطفًا على الضمير في (أنزلناه)[٥]، وذكر هذا الوجه العكبري أيضًا[٦]، وأجاز آخرون النصب بإضمار فعل معطوف على (تنذر)، أي: لتنذر به وتذكر به تذكرًا وذكرى[٧].

ج. البدل

١. قال تعالى:﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ (النبأ: ٣٦-٣٧) ذكر الباقولي أَنَّ قوله: (رب) وقوله: (الرحمن) قرئا بالجرّ والرفع[٨]، فـ (ربّ) و(الرحمن) فيهما ثلاثة أوجه:

١. الجرّ في كليهما، أي: (ربِّ ، الرحمنِ) وقرأ بهما ابن عامر، وعاصم.
٢. الجرّ في (ربِّ)، والرفع في (الرحمنُ) وقرأ بهما حمزة، والكسائي.
٣. الرفع في كليهما: (ربُّ، الرحمنُ) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع[١].

---

(١) الكتاب:١/٦٦.٦٧.
(٢) يُنظَرُ: المقتضب٢/٣٣٨، وللمزيد يُنظَرُ: الكتاب:١/٩٢.١٦٩، والمقتضب:٣/٢٨١، وهمع الهوامع:٥/٢٧٧.
(٣) يُنظَرُ: مجمع البيان:٤/٢١٣.
(٤) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه:٢/٢٥٥.
(٥) يُنظَرُ: معاني القرآن للكسائي:١٤٢، وإعراب القرآن للنحاس:٢/١١٤، والجامع لأحكام القرآن:٧/١٦١.
(٦) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القرآن:١/٥٥٥.
(٧) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه:٢/٢٥٥، والكشاف:٢/٨٢، والمحرر الوجيز:٢/٣٧٢.
(٨) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٢/٤٠٥.

وقرأ بالجرّ في كليهما عبدالله، وابن أبي إسحاق، والأعمش، وابن محيصن، أَمّا الأعرج، وأبو جعفر، وشيبة فقرؤوا برفعهما(٢).

ثُمَّ شرع الباقولي في ذكر التوجيه النحوي لكل تلك الحالات وعلى وفق ما يأتي:

١. جرّ الاسمين (ربِّ) و(الرحمنِ):

ذكر أَنَّ جر (ربِّ) على البدلية من (ربِّك) في الآية الكريمة و(الرحمنِ) على النعت له: (ربِّك).

٢. جرّ (ربِّ) ورفع (الرحمن):

إِنَّ جرّ (ربِّ) على البدلية من (ربّكُ) في الآية الكريمة ورفع (الرحمن) على الابتداء، وخبره جملة (لا يملكون منه خطابًا) في الآية الكريمة.

٣. أَمّا رفع الاسمين (ربُّ – الرحمنُ):

فوجهه جعل (ربّ) خبرًا لمبتدأ مقدّر بـ (هو)، أي: هو ربُّ السماوات والأرض. أَمّا (الرحمنُ) فوجهه حينئذٍ أَنْ يكون خبرًا أي (هو الرحمن)(٣).

والوجه الأول: جرّ الاسمين (ربِّ – الرحمنِ) (الأول على البدل والثاني على النعت) ذكره جمع من النحاة والمفسرين(٤).

أَمّا الزجّاج ووافقه القرطبي فأجازا أَنْ يكون قوله (ربّ السموات) نعتًا لـ (من ربّك) وليس بدلاً(١).

---

(١) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٦٦٩، ومعاني القراءات: ٥٢٥، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٣٣/٢، والحجة للقرّاء السبعة: ٣٧٠/٦.

(٢) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحّاس: ١٣٦/٥، والمحرر الوجيز: ٤٢٨/٥، والبحر المحيط: ٤٠٧/٨.

(٣) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٠٥/٢.

(٤) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٦/٥، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٣٣/٢، والحجة للقرّاء السبعة: ٣٧٠/٦، والكشاف: ٦٩١/٤، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٩١/٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٦٨/٢، والبحر المحيط: ٤٠٧/٨، وفتح القدير: ٤٨٩/٥ .

وأجاز مكي القيسي جرّهما على البدل[٢]، وذكر أبو حيّان الأندلسي جرّ (الرحمنِ) على الصفة أو البدل أو عطف البيان ثُمَّ ذكر أَنَّ جعل قوله: (الرحمنِ) بدلاً من قولهِ تعالى: (من ربك) فيه نظر؛ معللاً ذلك بقولهِ: ((لأَنَّ البدل الظاهر أَنَّه لا يتكرر فيكون كالصفات)) [٣].

وأَمّا القراءة بجرِّ (ربِّ) ورفع (الرحمن) فقوله: (ربِّ) مجرور؛ لأَنَّه بدل من قولهِ: (من ربّك) ثَمَّ يُستأنف الكلام بقولهِ: (الرحمنُ) فيكون رفعه على وجهين:

١. على أَنَّه مبتدأ وخبره قوله: (لا يملكون منه خطابًا).
٢. أو خبر لمبتدأ مقدّر بـ (هو) أي: هو الرحمن[٤].

وذكر الزجّاج والقرطبي جواز أنْ يكون (ربِّ) صفة لا بدلاً على نحو ما مرّ، أمّا (الرحمنُ) فلم يختلفا في كونه خبرًا لمبتدأ مقدّر بـ (هو) [٥].

وهذه القراءة هي اختيار أبي عبيد؛ لأنَّ جرّ قوله: (ربِّ) لقربه من (من رَبّك) ورفع (الرحمنُ) لبعدهِ عنه فرفعه على الاستئناف[٦]. وذكر النحاس أَنَّ قومًا خالفوه؛ إذ قال: ((وخالفه قوم من النحويين قالوا ليس بعده مما يوجب الرفع؛ لأَنَّه لم يفرق بينهما ما يوجب هذا)) [٧].

---

(١) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٢١٤/٥، والجامع لأحكام القُرآن: ١٨٥/١٩.
(٢) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٣٦٠/٢.
(٣) البحر المحيط: ٤٠٧/٨.
(٤) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٦/٥، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٣٣/٢، والحجة للقُرّاء السبعة: ٣٧٠/٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٣٦٠/٢، والكشاف: ٦٩١/٤، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٩١/٢.
(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٢١٤/٥، والجامع لأحكام القُرآن: ١٨٥/١٩.
(٦) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٦/٥، والجامع لأحكام القُرآن: ١٨٥/١٩، وفتح القدير: ٤٩٠/٥ .
(٧) إعراب القُرآن: ١٣٦/٥.

وأَمَّا القراءة برفعهما، فإِنَّه قطع للكلام عمّا قبله، وفيه وجهان:

١. رفع (ربُّ) على الابتداء وخبره (الرحمنُ) أي: ربُّ السموات والأرض... الرحمنُ، ويجوز أنْ يكون (الرحمنُ) صفة لـ (ربُّ) وخبرُ المبتدأ قولُهُ (لا يملكون منه خطابًا)

٢. رفع (ربُّ) على الخبر بإضمار (هو)، أي: هو ربُّ السموات، والرحمنُ خبرٌ ثانٍ له[1].

ذكر الطبري أَنَّ القارئ بأي قراءة قرأ فهو صحيح بَيد أَنَّه ذكر أَنَّ قراءة الجرّ في (ربّ) والرفع في (الرحمن) أعجب إليه؛ لقرب (ربِّ) من قولِهِ: (جزاءً من ربك) والرفع أحسن لبعده من ذلك[2]، وهذا ما سبق إليه أبو عبيد كما ذكرنا آنفًا، أَمّا ابن خالويه فصوّب القراءات جميعها[3].

٢. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾ (الأنعام: ٧٤) قال الباقولي: (((آزر) جرّ بدلٌ من (أبيه). ولا ينصرف للتعريف والعجمة، وهو أَيضًا على وزن (أفْعَل) مثل: آدم وآزر، وقرئ (آزرُ أتتّخِذُ) على معنى: يا آزرُ (أتتخذُ أصنامًا آلهةً) وقيل: (آزرَ) شتمٌ بلسانهم، ونصبه بـ (أتتخذ) أي أتتخذ أصنامًا آزرَ آلهةً، كما تقول: أصنامًا لعينةً، ولا يجوز نصبه بـ (أتتخذ)؛ لأَنَّ ما في حيّز الاستفهام لا يتقدم عليه)) [4].

فالباقولي أورد ثلاثة توجيهات إعرابية لقوله: (آزر) وهي:

١. أنْ يكون في موضع جرّ على البدل من (أبيه) وعلامته الإعرابية الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأَنَّه ممنوع من الصرف للتعريف والعجمة، وهو أَيضًا على وزن (أفعل) التفضيل وهي عللٌ مانعةٌ من الصرف.

---

(١) يُنظَرُ: إعراب القُرآن للنحاس: ١٣٦/٥، والحجة للقُرّاء السبعة: ٣٧٠/٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٣٦٠/٢، والكشاف: ٦٩١/٤، والبيان في غريب إعراب القُرآن: ٤٩١/٢، والتبيان في إعراب القُرآن: ١٢٦٨/٢، والجامع لأحكام القُرآن: ١٨٥/١٩، والبحر المحيط: ٤٠٧/٨، وفتح القدير: ٤٨٩/٥.

(٢) يُنظَرُ: جامع البيان: ١٧٥/٢٤.

(٣) يُنظَرُ: إعراب القراءات السبع وعللها: ٤٣٣/٢.

(٤) كشف المشكلات: ٤٣٩/١.

٢. أنْ يكون في موضع نصب على النداء، أي: يا آزرُ، وعلامته الإعرابية الضمّة؛ لأَنَّه (عَلَم مفرد).

وقراءة الضم قرأ بها الحضرمي، وأُبيّ، وابن عباس، والحسن، ومجاهد، والضحاك، وابن يزيد المدني، ويعقوب، ورويت عن سليمان التيمي، وقرأ الباقون بالفتح(١).

٣. أنْ يكون في موضع نصب نعتًا للمفعول (أصنامًا) على معنى (الشتم) بلسانهم، أي: أتخذُ أصنامًا آزرَ آلهةً كما تقول: أصنامًا لعينةً، وضعّف الباقولي هذا الوجه؛ لأَنَّ ما في حيّز الاستفهام لا يتقدم عليه(٢)؛ بمعنى أَنَّ همزة الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

والباقولي في توجيهه هذا سبقه الأخفش والنحاس وغيرهما(٣)، أَمّا الفرّاء والطبري(٤)، فأجازا الجرّ على الإتباع، وهما يريدان به البدلية ههنا، و (آزر) ههنا في موضع جرّ؛ لأَنَّه بدل من (أبيه) المجرور باللام وفُتِحَ للتعريف والعجمة والوصفية(٥)، فإذا كان (آزر) ههنا بمعنى الاسم فهو في موضع جرّ على البدل أو عطف بيان، وهو ما أجازه الزمخشري وأبو حيان الأندلسي وغيرهما(٦).

وذكر الزجّاج أَنَّ (آزر) معناه (المخطئ) (٧)، ففي هذا المعنى يكون (آزر) في محل جرّ صفةً لـ (أبيه) فقال الزجّاج: ((وجائز أنْ يكون وصفًا له، كأنه قال: وإذ قال إبراهيمُ

---

(١) يُنظَرُ: جامع البيان: ٤٦٧/١١ ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٢٣/١، والهداية في بلوغ النهاية: ٢٠٧٤/٤، وشواذ القراءات: ١٧٠، والمحرر الوجيز: ٣١٠/٢.

(٢) يُنظَر: كشف المشكلات: ٤٣٩/١.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٣٠٤/١، وإعراب القُرآن: ٧٦/٢، ومشكل إعراب القُرآن: ٢٥٨/١، والمحرر الوجيز: ٣١٠/٢، والبحر المحيط: ١٦٨/٤، والدر المصون: ٦٩٥/٤.

(٤) يُنظَر: معاني القُرآن: ٣٤٠/١، وجامع البيان: ٤٦٧/١١.

(٥) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٣٤٠/١، وجامع البيان: ٤٦٧/١٩، وكشف المشكلات: ٤٣٩/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٧٥/١.

(٦) يُنظَرُ: الكشاف: ٣٨/٢، والبحر المحيط: ١٦٨/٤، والدر المصون: ٦٩٥/٤، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٧٥/١.

(٧) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: ٢١٤/٢.

لأبيه المخطئ)) [١]، وأجاز ابن عطية الأندلسي وأبو حيّان الأندلسي، والسمين الحلبي أنْ يكون (آزر) وهو بمعنى (مخطئ) حالاً، أي: وإذا قال إبراهيم وهو في حال عوج وخطأ[٢]، و(عوج) هنا ذكر الفرّاء أَنَّه بلغهُ أَنَّ معنى (آزر) في كلامهم: معوّجٌ، كأنّه عابه بزيغهِ وبعوجهِ عن الحقِّ[٣].

وقال مجاهد أَنَّ (آزر) اسم لصنم[٤]، فإذا كان هذا معناه فهو في موضع نصب بإضمار فعل، أي: أتتخذُ آزرَ إلهًا؟[٥] أو على تقدير: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي عابد آزر[٦]، أو منصوب على الذمّ، أي : أذُمُّ آزرَ[٧].

وضعّف الطبري والباقولي أنْ يكون (آزر) منصوبًا بـ (أتتخذ) فقال الطبري: ((أَنَّ العرب لا تنصب اسما بفعلٍ بعد حرف استفهام)) [٨]، وأَمَّا الباقولي وكما ذكرنا سابقًا ذكر أَنَّ ما في حيزّ الاستفهام لا يتقدم عليه[٩]؛ فالاستفهام له الصدارة في الكلام[١٠].

أَمّا في قراءة الرفع أي: (آزرُ) فتقديرُهُ: (يا آزرُ) على تقدير حذف حرف النداء ورُفِع ؛ لأنّه علم مفرد ويؤيّده قراءة أُبيّ بياء النداء، أي: يا آزرُ[١١].

---

(١) المصدر والموضع أنفسهما.

(٢) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ٣١٠/٢، والبحر المحيط: ١٦٨،/٤، والدرّ المصون: ٦٩٥/٤.

(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ٣٤٠/١.

(٤) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: ٣١٠/٢، والبحر المحيط: ١٦٨/٤-١٦٩.

(٥) يُنظَرُ: المصدران السابقان.

(٦) يُنظَر: الكشاف: ٣٨/٢، والبحر المحيط: ١٦٨/٤، والدرّ المصون: ٦٩٦/٥.

(٧) يُنظَرُ: البحر المحيط: ١٦٨/٤، والدرّ المصون: ٦٩٦/٥.

(٨) جامع البيان: ٤٦٧/١١.

(٩) يُنظَرُ: كشف المشكلات: ٤٣٩/١.

(١٠) يُنظَرُ: الكتاب: ١٢٧/١-١٢٨، وهمع الهوامع: ٣٩٦/٤.

(١١) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: ٣٤٠/١، ومعاني القُرآن للأخفش: ٣٠٤/١، وجامع البيان: ٤٦٧/١١، ومعاني القُرآن وإعرابه: ٢١٣/٢، ومشكل إعراب القُرآن: ٢٥٨/١، والكشاف: ٣٨/٢، والمحرر الوجيز: ٣١٠/٢، وشواذ القراءات: ١٧١، والبحر المحيط: ١٦٨/٤.

ويصح مع الرفع أنْ يكون (آزر) صفة قال الزجّاج: ((واذ قال إبراهيم لأبيه يا مخطئ أتتخِذُ أصنامًا)) ، ثُمَّ قال: (وإذا كان كذلك فالاختيار الرّفعُ))[١] .

وأجاز السمين الحلبي وجه النداء وضعّف رأي الزجّاج في كونه صفة ومنادى فقال: ((وهذا إنَّما يتمشّى على دعوى أَنَّه عَلَمٌ، وأَمَّا على دعوى وصفيّته فيضعف؛ لأَنَّ حذف حرف النداء يَقِلُّ فيها كقولهم: (افتدِ مخنوقُ) و(صاحِ شمِّرْ)))[٢].

ووصف الفرّاء وجه الرفع على النداء بأَنَّهُ وجه حَسَنٌ[٣]، وصوب الطبري القراءة بفتح الراء (آزرَ) وهو في موضع الجرّ؛ لإجماع الحُجة من القرّاء عليه[٤].

---

(١) معاني القُرآن وإعرابه: ٢/٢١٤.
(٢) الدر المصون: ٤/٦٩٧.
(٣) يُنظَرُ: معاني القُرآن: ١/٣٤٠.
(٤) يُنظَرُ: جامع البيان: ١١/٤٦٧.

أولاً : الفعل المضارع بين الرفع والجزم

الفعل (تسأل) بين الرفع على الخبر والجزم على النهي

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ (البقرة: ١١٩)

قال الباقولي تعليقاً على هذه الآية الكريمة: (((**تُسألُ**) على الخبر، و(**تَسأَلْ**) على النهي ، وكلاهما حسن ، فمن قرأ : (**ولا تُسْألُ**) كانت الجملة في موضع الحال ، والتقدير : إنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسؤول عن أصحاب الجحيم ، فيكون حالاً بعد حال ، فلا يجوز الوقف على قوله : (**نذيراً**) على هذه القراءة . ومن قرأ : (**ولا تَسألْ**) على النهي ، وقف على (نذيراً) وابتدأ : (**ولا تَسألْ**) نهى الله تعالى نبيه (عليه السلام) عن سؤاله عن حال أصحاب الجحيم ، حيث قال : ليت شعري ما فعل أبواي ؟)[(١)].

فالفعل (**تسأل**) قرئ بالرفع والجزم : فقرأ نافع وحده بالجزم على النهي أي : (**ولا تَسألْ**) ، وقرأ الستة الباقون بالرفع على الخبر أي : (**ولا تسألُ**)[(٢)].

ورُوي عن يعقوب الجزم أيضاً[(٣)]، وكذا الحال عن ابن عباس وأبي جعفر محمد ابن علي بن الحسين (رضي الله عنهم) بالجزم أيضاً[(٤)].

وجّه الباقولي القراءتين على النحو الآتي :

١ـ أمّا القراءة بالرفع (**ولا تسألُ**) على الخبر ، فتكون (**لا**) نافية والفعل المنفي مع فاعله المضمر المقدّر بـ (**أنت**) ههنا ، والمراد به الرسول محمد (**صلى الله عليه وسلم**) جملة في موضع حال ثانية ، والحال الأولى هو (**بشيراً**) ، ويكون التقدير : إنّا أرسلناك بالحقّ بشيراً ونذيراً غيرَ مسؤول عن أصحاب الجحيم ، وفي هذه القراءة لا

---

(١) كشف المشكلات : ٢٢٩/١ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ١٦٩، والمبسوط في القراءات : ١٣٥، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٢٩٧/١ .

(٣) يُنظَرُ : المبسوط في القراءات العشر: ١٣٥، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٢٩٧/١ .

(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٧٥/١، ومجمع البيان : ٣٦٧/١ .

يجوز الوقف على (**نذيراً**) ، لأن جملة (**ولا تسألُ**) حال ثانية مكمّلة للحال الأولى كما ذكرنا .

٢. أمّا القراءة بالجزم (**ولا تسالْ**) فعلى النهي أي أنّ (**لا**) ناهية فـ (**تَسالْ**) مجزوم بـ **(لا)** الناهية ويكون الوقف حينئذٍ على (**نذيراً**) ثم يبتدأ الجملة بالفعل المنهي (**ولا تسألْ**)[١].

وهذان التوجيهان اللذان أوردهما الباقولي بشأن وجهي : الرفع والجزم في الفعل سبق إليهما جمع من النحاة والمفسرين منهم الفراء ، إذ قال : ((وقرأها بعض أهل المدينة جزماً ، وجاء التفسير بذلك { إلا أنّ التفسير } على فتح التاء على النهي . والقرّاء بعدُ على رفعها على الخبر : ولستَ **تُسْئلُ**))[٢] ، وكذلك الأخفش ؛ إذ قال : ((ولا **تُسألُ** ، وكُلٌّ هذا رَفْعٌ ؛ لأنَّهُ ليْسَ بنهْي ، وإنّما هُو حَالٌ ، كَأنَّهُ قال : (أرْسَلْنَاكَ بَشِيْراً ونَذيراً وغير سائلٍ أَو غَيرَ **مسؤولٍ**) ، وَقَدْ قُرِئَتَا جَزْماً جميعاً على النهي))[٣] ، وكذلك الطبريّ والزجّاج وغيرهما[٤].

أمّا **الوجه الأول** في قراءة الرفع فيجوز في جملة (**ولا تُسألُ**) وجهان :

أ . أن تكون الجملة حالاً وهذا ما وجّه به الباقولي على نحو ما مرّ ، وإجازة أنْ تكون الجملة الخبرية حالاً ؛ لأن الفعل ليس ماضياً ولا مسبوقاً بـ (**قد**) وليس مستقبلاً[٥]، والواو في (**ولا تسالُ**) هو الرابط للجملة الحالية[٦]، وهذه هي شروط كافية لجعل الجملة الفعلية حالاً ، ويكون المعنى حينئذٍ : إنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير سائلٍ أو غيرَ مسؤول عن أصحاب الجحيم .

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٢٩/١، وعلل الوقوف : ٢٣٣/١ .

(٢) معاني القرآن : ٧٥/١ .

(٣) معاني القرآن : ١٥٣/١ .

(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ٥٥٨/٢، معاني القرآن وإعرابه : ١/ ١٧٦، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٥٨/١، والحجة للقراء السبعة : ٢١٦/٢ـ٢١٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٢٦٢، ومجمع البيان : ٣٦٧/١، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٢٩٧/١ـ٢٩٨، والتفسير الكبير : ٢٨/٤، والبحر المحيط : ٥٣٨/١، وتفسير القرآن العظيم : ٤٠٠/١، وتفسير الثعالبي : ١/ ٣٠٩. ٣١٠ .

(٥) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٢/ ٢٧، وهمع الهوامع : ٤٢/٤ .

(٦) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٣١/٢ .

ب . ويجوز أن تكون جملة (**ولا تَسألُ**) مرفوعة على القطع من الكلام السابق والبدء بجملة استئنافية وهذا ما أجازه غير الباقولي(١) ، ويكون المعنى : ولست تُسألُ عن أصحاب الجحيم(٢)، و(**لا**) هنا نافية .

وذكر الفراء ومن وافقه أنّ قراءة أُبيّ بن كعب:(**وما تُسألُ**) وقراءة عبد الله بن مسعود : (**ولن تسأل**) شاهدتان على هذا المعنى وهما تقوّيان الرفع على القطع مما قبله والاستئناف بكلام جديد(٣).

وقد ذكر أبو حيّان الأندلسي أنّ القراءة بالرفع (**ولا تسالُ**) بجعل الجملة استئنافية هو الوجه الأظهر، وذكر أيضاً أنها تحتمل الحالية ، وأمّا على قراءة ابن مسعود (**ولن تسأل**) فتكون الجملة استئنافية حسبُ(٤).

وفي قراءة الرفع سواء كانت الجملة حالية أو استئنافية لا يجوز الوقف على (**نذيراً**)(٥).

أما **الوجه الثاني** : أي : (**الجزم**) (**ولا تَسألْ**) ، فذكر الباقولي الجزم على النهي كما ذكر آنفاً ، وذكر الزجاج أنّه في هذه القراءة قولان وهما : ((أن يكون أمَرَهُ الله بترك المسألة) ويجوز أن يكون النهي لفظاً ، ويكون المعنى على التفخيم ما أعد لهم من العقاب))(٦) ، وهذا يعني أنّه نهيٌ فيه معنى التفخيم أو التعظيم لما فيه من العذاب(٧).

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١٧٦/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٢٢٦/١، ومجمع البيان : ٣٦٧/١، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٢٩٨/١، والبحر المحيط : ٥٣٨/١ .

(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١٧٦/١ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن : ٧٥/١، وجامع البيان : ٥٦٠/٢، والحجّة للقرّاء السبعة : ٢١٦/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٢٦٢، والتفسير الكبير : ٢٨/٤ ، والبحر المحيط:٥٣٨/١.

(٤) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٥٣٨/١ .

(٥) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ٧٧ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٧٦/١ .

(٧) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٢١٧/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٢٦٢/١، والكتاب الموضع في وجوه القراءات وعللها : ٢٩٨/١، ومجمع البيان : ٣٦٧/١ .

وصوّب الطبري القراءة بالرفع (ولا **تُسألُ**) معللاً بـ : ((لأن الله جل ثناؤه قصَّ قصصَ أقوام من اليهود والنصارى ، وذكر ضلالتهم ، وكفرهم بالله ، وجراءتهم على أنبيائه ثم قال لنبيه (**صلى الله عليه وسلم**) : (**إنا أرسلناك**) يا محمد (**بالحق بشيراً**) ، مَنْ آمن بك واتبعك ممن قصصت عليك أنباءه ومَنْ لم أقصص عليك أنباءه ،(**ونذيراً**) من كَفَرَ بك وخالفك ، فبلّغْ رسالتي ، فليس عليك من أعمال من كفر بك . بعد إبلاغك إياه رسالتي تبعة ، ولا أنت مسؤول عما فعل بعد ذلك))[١].

وذكر أبو علي الفارسي أنّ الذي يجعل القراءة بالرفع له مزية على القراءة بالجزم: ((إنّ الكلام الذي قبله وبعده خبرٌ فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى))[٢] ، أي أنّ معنى ما بعده يشاكل معنى ما قبله فيكون الكلام مستوياً حينئذٍ . والله أعلم .

وذكر أيضاً أنّ الذي يقوّي وجه الرفع قراءة أُبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، علاوة على قوله تعالى:﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ (البقرة : ٢٧٢) ، وقوله تعالى﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ (المائدة:٩٩)[٣].

واختار مكي القيسي وجه الرفع معوّلاً على جملة من الحجج :

١. لأنّ قراءة الرفع عليها أكثر القراء .

٢. ما يقوّي وجه الرفع قراءة أُبي وابن مسعود .

٣ـ وما يقوّيه أيضاً أنّ قبله خبراً وبعده خبراً فيجب أن يكون هذا خبراً ليطابق ما قبله وما بعده ويشاكله من حيث المعنى .

٤. وما يدل على قوّة الرفع قوله تعالى : (ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء) وقوله : (ما على الرسول إلا البلاغ) .

---

(١) جامع البيان : ٥٥٩/٢ .

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٢١٦/٢ .

(٣) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ٢١٦/٢ .

٥. ويقوّي الرفع أيضاً أنّه لو كان نهياً لكان بالفاء[١].

واكتفى الباقولي بذكر أنَّ الوجهين (**تسالُ**) على الإخبار و(**تسألْ**) على الجزم على النهي كلاهما حسنُ[٢].

ثانياً : الفعل المضارع بين الرفع والنصب

أ ـ الفعل (يأمر) بين الرفع على الاستئناف والنصب عطفاً

(١) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :١/٢٦٢ .

(٢) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ١/٢٢٩ .

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران : ٨٠) : ((من رفع الراء وقف على ما قبله وهو (**تدرسون**) آل عمران : ٧٩. ومن نصب فقال : (**ولا يأمرَكم**) عطف على قوله: ((ما كان لبشرٍ أنْ يؤتيَه الله الكتاب) فليس له أن يقف من أول الآية من قوله : (ما كان لبشر) الى قوله : (أرباباً)))[١].

فالفعل (**يأمر**) في الآية الكريمة قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع والكسائي،والنصب قراءة ابن عامروعاصم وحمزة[٢]،وكذلك خلف ويعقوب،ووافقهم الحسن والزيدي والأعمش[٣]،وابن مسعود وطلحة بن مصرف[٤].

وجّه الباقولي قراءتي الرفع والنصب في الفعل (يأمركم) على نحوٍ مما يأتي :

١ــ الرفع تكون جملة(ولا **يأمرُكم**) كلاماً مستأنفاً ويكون الوقف على (تدرسون)[٥] ، من قوله تعالى : ﴿ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (آل عمران: ٧٩) ، بمعنى أنّ الواو استئنافية وليست عاطفة .

٢. ووجه النصب على جعل جملة (ولا يأمرَكم) معطوفة على (أن) الناصبة والفعل في قوله : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ (آل عمران:٧٩) . ويكون الوقف[٦] على (أربابًا)[٧].

والباقولي لم يصرّحْ بأنّ جملة (ولا **يأمُرُكم**) كلام مستأنف ، لكنّ قوله : ((وَقَفَ على ما قبله))[١] يوحي بأنّها جملة جديدة ، أي : مستأنفة .

---

(١) كشف المشكلات : ٣٤٠/١.

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٢١٣، وحجة القراءات : ١٦٨ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٤٠/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٣١٩/١ .

(٣) يُنظَرُ : النشر في القراءات العشر : ٢٤٠/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٣١٩/١ .

(٤) يُنظَرُ : شواذ القراءات : ١١٦.

(٥) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ١٤٠ .

(٦) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ١٤١ .

(٧) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٣٣٩/١. ٣٤٠ .

لـم يختلـف جمهـور النحـاة والمفسـرين عـن البـاقولي فـي توجيـه القـراءتين وهـم يصرّحون فـي قراءة الرفـع بـأنّ جملـة (ولا **يـأمُرُكم**) جملـة مستأنفة أي : منقطعـة من الأوّل ، منهم سيبويه ؛ إذ قـال : ((... فجـاءت منقطعـة من الأوّل ، لأنّـه أراد : ولا يـأمُرُكم اللهُ . وقـد نَصـبَها بعضُـهم علـى قولـه : ((ومـا كـان لبشـرٍ أن يـأمرَكم أن تتخذوا))[٢].

ووافقه المبرد[٣]، وذكر هذا التوجيه الفرّاء أيضـاً ؛ إذ قـال : ((أكثر القراء على نصـبها ، يردّونهـا علـى (أنْ يُـؤتِيَهُ اللهُ) : ولا أَنْ يـأمرَكم . وهـي فـي قـراءة عبد الله[٤] (ولن **يأمرَكم**) فهذا دليل على انقطاعها من النَسَق وأنها مستأنفة))[٥] .

فالفرّاء إذن يقول بالعطف على (أنْ يُؤتِيَه) ، ولا يقول بالاستئناف ويستشهد لوجه النصب بقراءة عبد الله بن مسعود (ولن **يأمرَكم**) .

ووافقهم في هذا التوجيه الأخفش[٦]وغيره[٧].

أمّا الطبريّ فلم يختلف في وجه الرفع على أنّه كلام مستأنف ، لكن في قراءة النصب جعل الفعل (ولا **يـأمرَكم**) معطوفاً[٨]على قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي ﴾ (آل عمران: ٧٩) .

ووافقه في هذا التوجيه أي النصب بالعطف على (ثم يقولَ) الزمخشري وغيره[١].

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٣٣٩/١ .
(٢) الكتاب : ٥٢/٣ .
(٣) يُنظَرُ : المقتضب : ٣٥/٢ .
(٤) عبد الله بن مسعود . وهي قراءة طلحة أيضاً ، يُنظَرُ : شواذ القراءات : ١١٦ .
(٥) معاني القرآن : ١/ ٢٢٤ .
(٦) يُنظَرُ : معاني القرآن : ٢٥٥/١ .
(٧) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٧/١ـ ٣٤٨، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١١٦/١، والحجّة للقراء السبعة : ٥٨/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :٣٥٠/١. ٣٥١ ، والمحرر الوجيز : ٤٦٣/١، وزاد المسير : ٤١٤/١، والجامع لأحكام القرآن:١٢٣/٤ .
(٨) يُنظَرُ : جامع البيان : ٦ / ٥٤٧ .

وقال ابن عطية الأندلسي عن توجيه النصب بالعطف على (ثم (يقولَ) : ((وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى والأربابَ في هذه الآية وقوله تعالى: (**أيأمركم** بالكفر) تقريرٌ على هذا المعنى الظاهر فساده)) (٢).

وعلّق أبو حيان الأندلسي على كلام ابن عطية مستدركاً عليه وجه الخطأ الذي أشار إليه وموضحاً إياه ، إذ قال : ((ولم يُبين جهة الخطأ ولا عدم التئام المعنى به ، ووجه الخطأ أنّه إذا كان معطوفاً على (ثم يقول) ، وكانت (لا) لتأسيس النفي ، فلا يمكن إلاّ أن يُقدّر العامل قبل : لا ، وهو (أَنْ) ، فينسبكُ مِنْ : أَنْ ، والفعل المنفي مصدرٌ منتفٍ ، فيصير المعنى : ما كان لبشر موصوفٍ بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً ، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت ، فصار آمراً باتخاذهم أرباباً وهو خطأٌ ، فإذا جعلت لا لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحباً على المصدرين المقدر ثبوتهما ، فينتفي قوله : (كونوا عباداً لي) وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً ،ويوضح هذا المعنى وضع: غير موضع:لا فإذا قلت:مالزيد فقهٌ ولا نحو، كانت لا لتأكيد النفي، وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت: لا لتأسيس النفي كانت بمعنى: غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوت النحو له))(٣).

وأجاز مكي القيسي والبغوي وأبو البركات الأنباري وغيرهم عطف (ولا **يأمرَكم**) بالنصب بالعطف ، إمّا على قوله : (أَن يؤتِيَهُ) أو على قوله : (ثمّ يَقولَ)(٤) ، وكلا الفعلين منصوب .

وذكر الفرّاء ومن وافقه أنّ قراءة عبد الله بن مسعود: (ولن **يأمرَكم**) دليل على انقطاعها من الأول وأنّها جملة استئنافية(١)لكنّ الطبريَّ ذكر أنّ هذه القراءة خبرها غير صحيح سنَدُهُ(٢).

---

(١) يُنظَرُ : الكشاف :٤٠٥/١، والتفسير الكبير : ٢٥٥/٨، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٧٥/١، وإرشاد العقل السليم : ٥٣/٢، وروح المعاني :٢٠٨/٣ .

(٢) المحرر الوجيز : ٤٦٣/١.

(٣) البحر المحيط : ٥٣١/٢ .

(٤) يُنظَرُ : مشكل إعراب القرآن : ١٦٤/١، ومعالم التنزيل : ٦١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٠٨/١، ومغني اللبيب :٢٨٠/١ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٣١٩/١ .

ذكر أبو علي الفارسي أنّ قراءة ابن مسعود تقوّي الرفع في (ولا **يأمُرُكم**) ، أمّا عن النصب فقال إنّ ما يقوّي هذه القراءة هو : ((انّه قد جاء في السِّيَرِ فيما ذكر عن بعض شيوخنا أنّ اليهود قالوا : للنّبيِّ (ﷺ) : أتريدُ يا محمدُ أن نتخذك رَبّاً ؟ فقال الله تعالى : (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للنّاس كونوا عباداً لي من دون الله ... ولا يأمُرَكم))(٣) .

وتكون (لا) في قوله : (ولا **يأمركم**) في الآية الكريمة على وجهين :

١. إمّا هي زائدة لتأكيد معنى النفي ويكون المعنى : ما كان لبشرٍ أن يؤتيَه الله الكتاب والحكمة والنبوة ، ثم يقولَ للناس كونوا عباداً لي من دون الله ويأمرَكم أن تتخذوا الملائكة والنبيينَ أرباباً .

٢ـ أن تكون (لا) غير زائدة والمعنى : أنّ النبي محمد (ﷺ) كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة وينهى اليهود عن عبادة عُزير ، وينهى النصارى عن عبادة المسيح ، فلّما قالوا : أنتخذك ربّاً ؟ قال تعالى لهم : ما كان لبشرٍ أن يَسْتَنْبِئَه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء(٤).

ويكون الضمير في (ولا **يأمُرُكم**) في قراءة الرفع لله تعالى ، أما في قراءة النصب فالضمير للرسول محمد (ﷺ)(٥).

وصوّب الطبري قراءة النصب ، لاتصال الكلام بما قبله(٦)، أي جريان المعطوفات على نسق واحد .

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن :٢٤٤/١، وإعراب القراءات السبع وعللها :١١٦/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:٣٥١/١، والكشاف :٤٠٥/١ ، والمحرر الوجيز :٤٦٣/١، والتفسير الكبير :٢٥٥/٨ ، ومغني اللبيب : ٢٨٠:/١ .

(٢) يُنظَرُ : جامع البيان : ٥٤٨/٦ .

(٣) الحجة للقراء السبعة : ٥٨/٣ .

(٤) يُنظَرُ : الكشاف : ٤٠٥/١، والتفسير الكبير : ٢٥٥/٨، ومغنى اللبيب :٢٨٠/١ـ٢٨١، وإرشاد العقل السليم :٥٣/٢،وروح المعاني :٢٠٨/٣ .

(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :٣٥٠/١ـ٣٥١، ومعالم التنزيل : ٦١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن :٢٠٨/١ ، والتبيان في إعراب القرآن :٢٧٥/١، والجامع لأحكام القرآن :١٢٣/٤ .

(٦) يُنظَرُ : جامع البيان : ٥٤٧/٦ .

ب ـ الفعل (أطلع) بين الرفع عطفًا على المرفوع والنصب على جواب التمني .

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ (غافر: ٣٦ - ٣٧) ، إنّ الفعل (**أطّلع**) ورد : ((بالرفع والنصب . فالنصب على أن يكون محمولاً على قوله : (لعليّ أبلغُ الأسباب)غافر:٣٦ ،لأنّه من جملة الأشياء التي أجوبتها بالفاء المنصوبة . ومن رفع حمله على لفظ (أبلغُ)))[1].

---

(١) كشف المشكلات : ٢/٢٨١ .

فالرفع في (**فأطلعُ**) قرأ به : ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي وأبو حيوة والأعرج والسلمي ، أمّا النصب (**فأطّلعَ**) فقد قرأ به : حفص عن عاصم(١).

وجّه الباقولي الرفع والنصب في الفعل (**أطلع**) على النحو الآتي :

١. الرفع على أنّ(**أطّلعُ**)معطوف على الفعل(**أبلغُ**)من قوله:(لعلي أبلغُ الأسباب)

٢. أما النصب فيكون الفعل (**اطّلعَ**) جواباً (**لعلّ**) مقروناً بالفاء(٢).

والباقولي مسبوق بهذا التوجيه بجمع من النحاة والمفسرين ، منهم الفرّاء ، إذ قال : ((فاطّلعُ بالرفع ، يردّه على قوله : (أبلغُ) . ومن جعله جواباً للعَلّي نصبه))(٣) ويرده بمعنى : يعطفه ، وكذلك الطبري والنحاس وابن خالويه وغيرهم(٤)، ووافقهم فخر الدين الرازي والعكبري وغيرهما(٥).

والمعنى في ضوء هذا التوجيه : لعلّي أبلغُ الأسباب ثم لعلّي أطّلعُ بعد ذلك(٦). والفاء هنا عاطفة، أما وجه النصب فتكون الفاء واقعة في جواب (لعلّ) فنُصب الفعل ؛ لأنّ جواب الأمر والنهي والاستفهام إذا كان مقروناً بالفاء نصب(٧).

فالفعل الذي بعد (الفاء) ههنا منصوب بإضمار (أنْ) الناصبة على نحو ما إذا كان جواباً للأمر والنهي والاستفهام(١).

---

(١) يُنظَرُ : السبعة في القراءات :٥٧٠ ، وجامع البيان:٣٨٧/٢١، ومعاني القراءات :٤٢٧، والتيسير في القراءات :١٢٤، والجامع لأحكام القرآن :٣١٥/١٥، وقراءة أبي حيوة دراسة نحوية ولغوية :٢٠٣. ٢٠٤

(٢) يُنظَرُ : كشف المشكلات :٢٨١/٢ .

(٣) معاني القرآن :٩/٣ .

(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ٣٨٧/٢١، وإعراب القرآن:٣٣/٤، وإعراب القراءات السبع وعللها :٢٧٠/٢ ، والحجة للقراء السبعة :١١١/٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :٢٤٤/٢، والكشاف :٧٢/٤ .

(٥) يُنظَرُ : التفسير الكبير : ٥٢٣/٢٧، والتبيان في إعراب القرآن :١١٢٠/٢، والجامع لأحكام القرآن :٣١٥/١٥، وإتحاف فضلاء البشر : ٦٧٧/١ .

(٦) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤، والحجة للقراء السبعة : ١١١/٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :٢٤٤/٢ .

(٧) يُنظَرُ : الكتاب : ٢٨/٣. ٣٥، والمقتضب :١٤/٢. ٢٤، وشرح المفصل : ٢٣٨/٤.

ومعنى (لعلّ) للترجي بَيْدَ أنّه ههنا شُبّه بالتمني[٢]، ويكون معنى قراءة النصب : لعلّي أبلغ الأسباب فمتى بلغتها اطّلعْتُ[٣]، وذكر النحاس وغيره أنّ المَعْنيينِ مختلفان إلاّ أنّ (ثُمَّ) أشد تراخياً من (الفاء)[٤].

فكلٌّ من التمني والترجيّ مطلوب الحصول مع الشك فيه ، والفرق بينهما واضحٌ ، فالترجي : توقع أمر مشكوك فيه ، أما التمني : فطلب أمر موهوم الحصول ، وربّما هو مستحيل[٥].

وهذا ما نجده في الآية الكريمة فبناء صرحٍ من الطين يمتدُّ من الأرض إلى السماء أمرٌ لا يدرك إنشاؤهُ وهو محال على البشر والله أعلم .

ويجوز أن يكون النصب في (فأطلعَ) لأنّه جواب الأمر ، أي ابنِ لي فأطلعَ[٦].

وصوّب الطبري الرفع غير مستجيز غيره لإجماع الحجة من القراء عليها[٧]. واختاره ابن خالويه أيضاً[٨].

ثالثاً : الفعل المضارع (يسبح) بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول .

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ (النور: ٣٦ - ٣٧) ((فمن قرأ مرتبًا للفاعل ، يرتفع (رجالٌ) بفعله ، ومن قرأ : (**يسُبَّحُ**) مرتبًا للمفعول ، فـ

---

(١) يُنظَرُ : الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ١١٢٦/٣ .

(٢) يُنظَرُ : الكشاف : ١٧٢/٤، وشرح المفصل :٥٧٠/٤، وإتحاف فضلاء البشر : ٦٧٧/١ .

(٣) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس :٣٣/٤، والحجة للقراء السبعة : ١١١/٦، والتفسير الكبير :٥٢٣/٢٧ .

(٤) يُنظَرُ : إعراب القرآن :٣٣/٤، والتفسير الكبير : ٥٢٣/٢٧، والجامع لأحكام القرآن : ٣١٥/١٥

(٥) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٥٧٠/٤ .

(٦) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ١١٢٠/٢، وشرح المفصل ٥٧١/٤ ، وإتحاف فضلاء البشر :٦٧٧/١ .

(٧) يُنظَرُ : جامع البيان : ٣٨٧/٢١ .

(٨) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٧٠/٢ .

(رجال) يرتفع بفعل مضمر ، ويقف على (الآصال) وكأنه لمّا قال : (**يُسبَّحُ** له في الغدو والآصال) قيل : من يُسَبِّحُ ؟ فقال : رجالٌ ، أي : يسبحهُ رجالٌ ، وانشدوا :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومَةٍ ومُختبَطٍ مِمّا تطيحُ الطوائِحُ

لمّا قّال : ليُبْكَ يزيدُ ، كأنّه قيل : مَنْ يبكيه ؟ فقال : ضارع لخصومة ، أي يبكيه ضارِعٌ ، فأضمر الفعل))[١].

وقول الباقولي أنّ الفعل (مرتب للفاعل) ، أي : مبني للفاعل أي: (للمعلوم) و(المرتب للمفعول) ، أي : مبني للمجهول .

والقراءة بالبناء للمعلوم (**يُسبِّحُ**) بكسر الباء وتشديدها هي لابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم أما قراءة البناء للمجهول (**يسبَّح**) بفتح الباء وتشديدها فقرأ بها ابن عامر وعاصم برواية أبي بكر[٢].

والتوجيه الذي أورده الباقولي للمسألة منحصر في أمرين :.

أولاً :

على قراءة البناء للمعلوم (يُسَبِّحُ) بكسر الباء يكون (رجالٌ) فاعلاً . ويكون الوقف على (رجال) ؛ لأن الكلام يتمُّ به[٣].

ثانياً :

أمّا على قراءة الفعل بالبناء للمجهول (**يسبَّح**) بفتح الباء فيكون (رجالٌ) فاعلاً لفعل مضمر يفسره المذكور (**يسبّح**) ، أي : أن الجار والمجرور (له) أو (فيها) في الآية الكريمة يكون نائباً للفاعل ، ثم بيّن تعالى من يسبّح فيها ؟ فقال: (

---

(١) كشف المشكلات : ١٥٨/٢-١٥٩ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات :٤٥٦، وإعراب القراءات السبع وعللها :١٠٩/٢، معاني القراءات :٣٣٥، والنشر في القراءات العشر : ٣٧٢/٢ .

(٣) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ٤٧٠ .

رجالٌ) فـ (رجال) فاعل للفعل المضمر الذي هو (**يسبّح**) وقد دلّ عليه الفعل الظاهر المبني للمجهول كما قال الشاعر[(١)]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومَةٍ   ومُختبَطٍ مِمّا تطيحُ الطوائِحُ

فقال : يُبْك على البناء للمجهول ، ثم قال : ضارعٌ ، فهو إذن مرفوع بفعل محذوف ، فكأنّه قيل : من يبكيه ؟ فقال : ضارعٌ لخصومةٍ أي : يبكيه ، فحذف (يبكيه) لدلالة قوله : يُبك عليه[(٢)].

ويكون الوقف حينئذ على (الآصال) [(٣)]، وهذا الوجه ذكره الباقولي في كتابه شرح اللمع[(٤)] .

والباقولي مسبوق في هذين التوجيهين بجمع من النحاة والمفسرين منهم الفرّاء الذي ذكر أنّ مَنْ قال (**يسبِّح**) بكسر الباء جعله فِعْلاً للرجال ولم يضمر ، ومَنْ قال : (**يسبَّح**) بفتح الباء رفَع الرجالَ بنيّة فعل مجرّد[(٥)].

وسبقه أيضاً في إيراد هذين التوجيهين الطبريُّ والزجاجُ وغيرهما[(٦)]، ووافقهم أبو البركات الأنباري وفخر الدين الرازي وغيرهما[(٧)].

---

(١) اختلفوا في نسبة هذا البيت فسبه سيبويه للحارث بن نهيك ، يُنظَرُ : الكتاب : ٢٨٨/١، وقيل هو للحارث ابن ضرار النهشلي ، يُنظَرُ : الحماسة البصرية :٢٦٩/١، وقيل لرؤبة بن العجاج ، لكن الصاحب البغدادي ذكر أنه لم يجده في ديوانه ، يُنظَرُ : خزانة الأدب : ٢٧٢/١ .

(٢) يُنظَرُ : شرح أبيات سيبويه : ٩٤ .

(٣) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ٤٧٠ .

(٥) يُنظَرُ : شرح اللمع : ٢٣٠/١ .

(٥) يُنظَرُ : معاني القرآن : ٢٥٣/٢ .

(٦) يُنظَرُ : جامع البيان : ١٩١/١٩، ومعاني القرآن وإعرابه :٣٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس :١٣٩/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١٠٩/٢، والحجة للقراء السبعة :٣٢٥/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعلها :١٣٩/٢ .

(٧) يُنظَرُ : البيان في غريب إعراب القرآن : ١٩٦/٢، والتفسير الكبير : ٤٠١/٢٤، والتبيان في إعراب القرآن : ٩٧١/٢، والجامع لأحكام القرآن : ٢٧٦/١٢ .

وثمة توجيهان آخران في إعراب (رجال) لم يردا عند الباقولي وهما :

أ . أن يكون مبتدأ ويكون الجار والمجرور (في بيوت) خبراً له[١].

ب . أن يكون (رجالٌ) خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : المسبّحُ رجالٌ ، أو على تقدير : فيها رجالٌ[٢].

وقد صوّب الطبري الوجه الأول ، أي : قراءة البناء للمعلوم (**يسبِّح**) معلّلاً اختياره بـ : ((وإنما كان الاختيار رفع الرجال بمضمر من الفعل لو كان الخبر عن البيوت ، لا يتمّ إلا بقوله : (**يُسَبِّح** لَهُ فيها) ، فأما والخبر عنها دون ذلك تامّ ، فلا وجه لتوجيه قوله : (يُسبِّح له) إلى غيره أي غير الخبر عن الرجال)) [٣].

واختاره ابن خالويه[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]؛ لأنها قراءة الجمهور .

والباحثة يترجحّ عندها (**يسبِّح**) بكسر الباء ببنائه للفاعل (للمعلوم) وفاعله (رجالٌ) ؛ لأنهم الموصوفون بقوله تعالى : ﴿ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ (النور: ٣٧) [٦] والله أعلم.

---

(١) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ١١٠/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٣٩/٢ .

(٢) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن :٩٧١/٢ .

(٣) جامع البيان : ١٩ /١٩١ .

(٤) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ١١٠/٢ .

(٥) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٣٢٦/٥ .

(٦) يُنظَرُ : الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٩١٨/٢ .

أولاً : الفعل (يضاعف) بين النصب على أنّه جواب الاستفهام والرفع عطفاً

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾(البقرة: ٢٤٥).

تناول الباقولي هذه الآية الكريمة مبيّناً أنّ الفعل (**يضاعف**) بالنصب والرفع(١).

والنصب قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب ، وقرأ الباقون بالرفع(٢).

وجّه الباقولي الحالتين على النحو الأتي :

١. في النصب يكون الفعل (**يضاعفَه**) جواب أداة الاستفهام (مَنْ) وهو مقرونٌ بالفاء ، كما يقال : أين بيتك فأزورَك ؟ فجواب الاستفهام إذا كان بالفاء يُنصَب ، ثم ذكر الباقولي أنّ الاستفهام هنا عن المقرض لا عن الإقراض ؛ لذا سيكون الاستفهام محمولاً على المعنى لا اللفظ . وذكر أنّ السؤال إذا كان عن المقرض كان كالسؤال عن الإقراض ، فكأنه قال : أيقرض الله أحد ؟

فالجواب جاء منصوباً من هذا الوجه .

٢. أمّا الرفع فوجههُ أنّ الفعل (يضاعف) في الآية الكريمة معطوفٌ على الفعل (يقرضُ) أي يكون داخلاً في صلة (الذي) (٣) ، فيؤسس جملةً فعلية يكون صلة الاسم الموصول (الذي) ، والباقولي في توجيهه لحالتي النصب والرفع مسبوق بجمع من النحاة والمفسرينَ مثل : الفراء ؛ إذ قال ((فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة (الذي) ، ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جواباً لـ (مَنْ) ؛ لأنها استفهام))(٤) .

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٩٢/١ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ١٨٥، المبسوط في القراءات العشر : ١٤٧ ، والتيسر في القراءات العشر : ٦٥ ، والكافي في القراءات السبع : ٨٧، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ١/ ٣٣٤.٣٣٣ .

(٣) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٩١/١. ٢٩٢ .

(٤) معاني القرآن : ١/ ١٧٥ .

وذكر هذا التوجيه الأخفش والطبري وغيرُهما[١]أيضاً ، ووافقهم الطبرسي وأبوالبركات الأنباري وآخرون[٢].

ومما تجّدر الإشارة إليه ههنا أنّ الباقولي حين ذكر توجيه النصب في الفعل (**يضاعف**) جواباً للاستفهام (مَنْ) في الآية الكريمة اشترط الاعتماد على المعنى لا اللفظ ، لأن الكلام هنا تامٌّ ، وهذه المسألة قد فصّل القول فيها ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ؛ إذ قال ((الفاء لا يخلو أن يتقدّمها في هذا الباب كلام تامٌّ او غير تامٍّ . فإن تقدّمها كلامٌ غير تام لم يجز فيما بعد الفاء النصب نحو : ما زيدٌ فمحدّثُنا قائم ، لأنَّ العطف على المعنى لا يجوز إلا بعد تمام الكلام ، وهنا لم يتم)) [٣].

أمّا إذا تمّ الكلام كما في الآية الكريمة فيكون النصب بإضمار (أَنْ) قال ابن عصفور : ((فإذا تقدمها كلام تام فلا يخلو أن يتأخر . له بعد العطف بالفاء . معمول أو لا يتأخر . فإن . تأخَّر له معمول نحو : ما تأتينا فتحدثَنا اليومَ . فإنّ تحدّثَنا يكون منصوباً بإضمار (أنْ) وهو معطوف على مصدر تأتينا المتوهم))[٤] وفي الآية الكريمة لم يتأخّر المعمول ، لذا أجاز ابن عصفور في هذه الحال النصبَ والرفعَ على

القطع[٥].

فالنصب يكون بإضمار (أَنْ) فسيؤول (أنْ) والفعل(**يضاعف**) بمصدر منسبك ويكون التقدير : مَنْ ذا الذي يكون منه القرضُ فتضعيفٌ من الله تعالى[٦]، فهنا يكون عطف مصدر على مصدر أي (أن **يضاعفه**) و (**قرضاً**)؛ لأن القرض اسم مصدر لـ

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٩٣، وجامع البيان : ٣/ ٢٨٧ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٢٤/١، ومعاني القراءات : ٨٠ ، والحجة للقرّاء السبعة : ٢/ ٣٤٤ـ ٣٤٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٠١/١ .

(٢) يُنظَرُ : مجمع البيان : ١٣٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٦٤، والكتاب الموضع في وجوه القراءات وعللها : ١/ ٣٣٣. ٣٣٤، والتفسير الكبير : ٦/ ٤٩٨، والبحر المحيط : ٢٦١/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ١٦٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٦٩/٢

(٥) المصدر نفسه : ١٦٩/٢.

(٦) يُنظَرُ : البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٦٤ .

(**الإقـراض**) وفعلـه (**أقـرض**)[(١)] ، ولا يحسـن النصـب علـى ظـاهر اللفـظ فـي جـواب الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام عن فاعل القرض لا عن القرض نفسه فلذا يؤخذ الكلام على المعنى دون اللفظ[(٢)].

أما وجه الرفع فأجازه الباقولي عطفاً على الفعل (**يقرضُ**) ، وأجاز آخرون الرفع على القطع والاستئناف[(٣)].

صوّب الطبري وجه الرفع معلّلاً ذلك بقوله : ((لأنّ في قوله : (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسنا) معنى الجزاء . والجزاء إذا دخل في جوابه (الفاء) ، لم يكن جوابه بـ (الفاء) إلاّ رَفعاً))[(٤)]

واختاره الأزهري[(٥)]، واستحسن وجه الرفع أبوعلي الفارسي ومكي القيسي وغيرهما[(٦)].

---

(١) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٠١/١، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٦٤ .

(٢) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٣٤٤/٢ـ٣٤٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٠١/١، والمحرر الوجيز : ٣٢٩/١، ومجمع البيان : ١٣٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٦٤/١، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٣٣٤/١، والتفسير الكبير : ٤٩٨/٦، والبحر المحيط : ٢٦١/٢.

(٣) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٤/١ ، والحجّة للقرّاء السبعة : ٣٤٤/٢ـ ٣٤٥ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٠١/١، والمحرر الوجيز : ٣٢٩/١، ومجمع البيان : ١٣٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٦٤/١، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٣٣٤/١، والتفسير الكبير : ٦/ ٤٩٨، والبحر المحيط : ٢٦١/٢: .

(٤) جامع البيان : ٥/ ٢٨٧ . ٢٨٨ .

(٥) يُنظَرُ : معاني القراءات : ٨٠ .

(٦) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٣٤٤/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٠١، والتفسير الكبير : ٤٩٨/٦، والبحر المحيط : ٢٦١/٢ .

ثانياً : الفعل (أكون) بين النصب حملاً على اللفظ والجزم حملا على الموضع

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى :﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾(المنافقون: ١٠)، إنّ : ((جزم (أكنْ) بالحمل على موضع (فأصدقَ) لأن موضع الفاء مع الفعل جزم. ومن قال : (وأكونَ) حَمَلَه على لفظ (فأصدقَ) ، لأنّ الحمل على اللفظ عندهم أحسنُ من الحمل على الموضع ، إذْ لم يظهر في الموضع إعراب ، وما لا يظهر جرى عندهم مجرى المطَّرح المرفوض)) [١].

فالباقولي بيّن أنّ الفعل (أكن) في الآية الكريمة بالنصب والجزم .

فقراءة أبي عمرو بالواو ونصب النون، أي : (أكونَ) وقرأ باقي السبعة بالجزم ، أي : (أكنْ)[٢]، وقرأ بالنصب أيضاً أُبيّ وابن مسعود وسعيد بن جبير[٣]وكذلك أبو رجاء والحسن بن إسحاق ومالك بن دينار وابن محيصن والأعمش وعبد الله بن الحسن العنبري[٤]، ووردت قراءة شاذة بالرفع (وأكونُ) قرأ بها عبيد بن عمير[٥].
وجّه الباقولي الحالتين على النحو الآتي :

١ـ **قراءة الفعل بالنصب (أكونَ)** ، يكون نصبه حملاً على لفظ (فأصدّقَ) ، مبيّناً أنّ الحمل على اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع ، لأنّ الموضع لا يظهر فيه الإعراب والذي لا يظهر فيه الإعراب يجري عندهم عند النحاة والمفسرين . مجرى المطروح المرفوض .

---

(١) كشف المشكلات : ٣٦٦/٢ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٦٣٧، ومعاني القراءات : ٤٩١، والتيسير في القراءات : ١٣٤ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٣/ ١٦٠، ومختصر في شواذ القراءات ، ١٥٧، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦٩/٢.

(٤) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ٣١٦/٥، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ١٣١، والبحر المحيط : ٢٧١/٨، وإتحاف فضلاء البشر : ٧٤٠/١ .

(٥) يُنظَرُ : شواذ القراءات : ٤٧٣، والبحر المحيط : ٨/ ٢٧١ .

٢. أمّا **القـراءة بـالجزم** (**أكـنْ**) كان جزم الفعل حملاً على موضع (فأصدّقَ) ؛ لأن موضع الفاء مع الفعل جزمٌ[١]، و ((لأنّ معناه : إنْ يؤخْرني أصدقَ وأكنْ ، وهذا من قبيل الحمل على المعنى ، فحمل (أكنْ) على موضع (فأصدقَ) ، لأنه في موضع الجزم لمّا كان جواب (لولا)))[٢] ، إذ إنّ الشرط هنا مقدّر وتقديره : أخّرْني فإنك إن تؤخرني أصدّقْ[٣].

وهذا مستوحىً من كلام الفراء الذي قال : ((يقال : كيف جزم (وأكن) وهي مردودةٌ[*] على فعل منصوب ؟ فالجواب في ذلك أنّ . الفاءَ . لو لم تكن في فاصدق كانت مجزومة ، فلّما رددتَ (واكن) .رُدَّتْ على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء))[٤]. أي بمعنى : أصدّق وأكنْ .

ولم يختلف جمهور النحاة والمفسرين فيما أورده الباقولي من توجيهٍ لقراءتي النصب والجزم[٥].

ففي قراءة نصب الفعل (أكونَ) يجعله محمولاً على لفظ الفعل (فأصدقَ) ، أي : ما بعد الفاء ، فالفعل (فأصدّقَ) هو جواب التمني ، وجواب التمني وغيرها من أساليب الطلب(الأمر) يكون الفعل فيه منصوباً بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء[٦]، أي فأن أصدّق ، والمعنى ((وأخرّني فأصدّقَ وأكونَ . كما تقول : زرني فأكرمَك

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢/ ٣٦٦ .

(٢) الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) : ٦٢٠/٢ .

(٣) يُنظَرُ : الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٣/ ١٢٧١ .

* يقصد بها معطوفة .

(٤) معاني القرآن : ١٦٠/٣ .

(٥) يُنظَرُ : معاني القرآن للأخفش : ١/ ٦٩، وجامع البيان : ٤١٢/٢٣،معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ١٣٩، وإعراب القرآن للنحاس : ٤/ ٤٣٦ـ ٤٣٧،وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦٩/٢، والحجة للقراء السبعة ، ٦/ ٢٩٣ـ ٢٩٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٢٢/٢ـ ٣٢٣، والمحرر الوجيز : ٣١٥ـ ٣١٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٢٥، والبحر المحيط : ٢٧١/٨ .

(٦) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٢٢/٢، وشرح المفصل : ٢٣٨/٤ .

وأعطيَك))[١] ، قال ابن أبي مريم(ت٥٦٥هـ): ((فلّما عطف الفعل على المنصوب نُصِبَ حملاً على اللفظ دون الموضع))[٢].

وذكرنا آنفاً أنّ الباقولي ذكر أنّ الحمل على اللفظ أحسن من الحمل على الموضع ، ويبدو لي أنّ هذا الرأي منقول عن قول أبي عليّ الفارسي ، إذ قال: ((وكان الحمل على اللفظ أولاً لظهوره في اللفظ وقربه ؛ ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ لانتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له))[٣].

وذكر الفرّاء ومن وافقه أنّ ما يقوي وجه النصب قراءة أُبيّ وابن مسعود وهي (فأصدّق وأكونَ من الصالحين)[٤]، وكان للنحاس رأي في هذه القراءة فقال : ((وقد حُكِيَ أنّ ذلك في قراءة أُبيّ و ابن مسعود كذا وأكونَ إلاّ أنّه مخالفٌ للسواد الذي قامت به الحجة))[٥].

وهناك أمر آخر له مساس بهذه القراءة نجده عند الفرّاء وغيره ، وهو إنّ الواو قد تسقط في بعض الكلام ، فقال : ((وقد يجوز نصبها في قراءتنا ، وإن لم تكن فيها الواو ؛ لأن العربَ قد تسقط الواو في بعض الهجاء ، وكما أسقطوا الألف من سليمن وأشباهه ، ورأيت في بعض مصاحف عبد الله : فقولا : فقلا بغير الواو))[٦] ، والمستفاد من كلام الفراء ههنا أنّ (وأكن) يجوز نصبها وإنْ لم تكن فيها الواو ، لكن على أرادتها (إرادة الواو فيها) أي (وأكونَ) وهذه الواو في (أكون) قد سقطت في الهجاء وهي مرادةٌ .

---

(١) الكتاب الفريد في إعراب المجيد : ٦/ ١٥٨ .
(٢) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ١٢٧٢/٣ .
(٣) الحجّة للقراء السبعة : ٢٩٤/٦ .
(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن : ١٦٠/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦٩/٢، والحجة للقرّاء السبعة : ٢٩٤/٦.
(٥) إعراب القرآن : ٤٣٧/٤ .
(٦) معاني القرآن : ١٦٠/٣، ويُنظَرُ : إعراب للنحاس : ٤٣٧/٤، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦٩/٢، والمحرر الوجيز : ٣١٦/٥ .

أما القراءة بالجزم ، أي : (وأكنْ) فالفعل هنا محمولٌ على موضع (فأصدّقَ) أو موضع الفاء ، فالفعل (أصدّقَ) كان مجزوماً قبل دخول الفاء عليه ، لأنه جواب التمني ، فلو لم تكن الفاء فيه لكان مجزوماً[١]على نحو ما مرّ آنفاً .

وذكر العكبري أنه عطف على المعنى[٢]، وهو في غير القرآن عطفاً على التوهم[٣]، وهذا نجده عند سيبويه عندما سأل شيخَهُ الخليل (ت١٧٥هـ) قائلاً: ((سألت الخليل عن قوله عز وجل (فَأَصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصَّالِحِين) فقال : هذا كقول زهير[٤]:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى   ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا

فإنَّما جرّوا هذا ؛ لأنَّ الأوّل قد يدخله الباءُ ، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأَول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلّموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا))[٥] ، وعلّق ابن عطية الأندلسي على هذا الرأي فقال : ((فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو جزم (أكن) على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ولا موضع هنا ، لأن الشرط ليس بظاهر وإنّما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى :﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَنَذَرُهُمْ ﴾ (الأعراف : ١٨٦) . فمن قرأ بالجزم عطف على موضع (فلا هادي له)))[٦].

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٣/ ١٦٠، ومعاني القرآن للأخفش : ٦٩/١، وجامع البيان : ٤١٢/٢٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٣٦/٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٢٣/٢، والجامع لأحكام القرآن : ١٣١/١٨، وشرح المفصل : ١٠٩/٢، ٥٤٣/٤، وشرح جمل الزجاجي : ١٩٢/٢ .

(٢) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢٥ .

(٣) يُنظَرُ : لمسات بيانية : ١٧٦، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري : ٨٠، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكشاف : ٨٢.

(٤) يُنظَرُ : ديوانه : ١٤٠ .

(٥) الكتاب : ٣/ ١٠٠. ١٠١ .

(٦) المحرر الوجيز : ٥/ ٣١٥. ٣١٦، ويُنظَرُ : البحر المحيط : ٨/ ٢٧١ .

وبيّن أبو حيّان الأندلسي الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم قائلاً : ((إنَّ العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود))(١).

أما مذهب أبو عليّ الفارسي وهو أنّ الفعل (أصدقْ) مجزوم على أنّه جواب الجزاء على تقدير : أخّرني ، فإنّ تؤخّرني أصَّدّقْ ، فلّما كان الفعل المنتصب بعد الفاء وهو في موضع فعل مجزوم ، بأنه جواب شرط فحمل الفعل (أكن) عليه(٢).

وهناك وقفة جديرة بالالتفات إليها للدكتور فاضل السامرائي في لمساته البيانية تعليقاً على الآية موضوعة الحديث عنها جاء فيها : ((ففي الآية الكريمة جاء بالمعطوف عليه على إرادة معنى السبب وجاء بالمعطوف على معنى الشرط فجمع بين معنيي السبب والشرط ، فالعطف إذن ليس على إرادة معنى الفاء بل على إرادة معنى جديد))(٣).

فبيّن أنَّ المعطوف عليه (فأصدّقَ) منصوب بفاء السببية والمعطوف (اكن) مجزوم على أنه جواب للطلب(٤).

وصف الطبريُّ قراءتي النصب والجزم بأنهما قراءتان صحيحتان معروفتان فبأيتهما قرأ القارىء فهو مصيب(٥).

وترى الباحثة أنهما قراءتان صحيحتان من حيث المعنى والإعراب وقرأ بهما جمع من القرّاء ، ولكن نستطيع القول : إنّ ثمة أموراً من شأنها أنْ تقوّي وجه النصب وهي :

١ـ ما أورده النحاة والمفسرون من أنّ أُبيّاً وابن مسعود قرءا الفعل (أكون) في الآية الكريمة بالنصب وثبوت الواو .

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٢٧١ .

(٢) يُنظَرُ : الحجّة للقرّاء السبعة : ٦/ ٢٩٣، والحور الوجيز : ٥/٣١٥ ، والبحر المحيط : ٨/ ٢٧١.

(٣) لمسات بيانية : ١٧٦ .

(٤) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ١٧٦. ١٧٧. والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكشاف :٨٣ .

(٥) يُنظَرُ : جامع البيان : ٢٣/ ٤١٢ .

٢. كلام الفرّاء ومن وافقه في أنّ العرب قد تسقط الواو في الهجاء . وهي مرادةٌ : (وأَكنْ) (وأكونَ)ـــ←

٣ـ إنّ كلام أبي علي الفارسيّ، ومن ثُمَّ الباقولي من أنّ حمل الكلام على ظاهر اللفظ أولى من حمله على الموضع لظهور الإعراب في اللفظ، يضفي قوّة على وجه النصب: (وأكونَ)، ويرجحه على الجزم(وأكنْ) والله أعلم.

ثالثاً : الفعل (يعلم) بين النصب على الصرف والجزم عطفاً على مجزوم

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ (آل عمران: ١٤٢) إنّ : ((انتصاب قوله : (**ويعلمَ**) على الصرف ، وحقيقته أنه نصب بإضمار (أَنْ) أي لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين ، هكذا زعموا . وعندي : أن قوله : (**ويعلمَ** الصابرين) مجزوم بالعطف على قوله : (**ويعلّمِ اللهُ**) لكنه فتح ولم يكسر تَبَعاً لفتحة اللام ، ألا ترى أن قوله تعالى :﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم ﴾ (النساء : ١٤١) مجمعٌ على جزمه ، ونصب العين شاذ))[١].

فالفعل (يعلم) في قوله : (ويعلم الصابرين) قرئ بالنصب والجزم والرفع .

فقراءة الجمهور هو النصب ، وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر ، وأبو حيوة وعمرو ابن عبيد بالكسر (ويعلمِ) على إرادة الجزم ، وكسر لالتقاء الساكنين[٢].

وروى عبد الوارث والجحدري عن أبي عمرو بن العلاء الرفع[٣].

من خلال الاطلاع على كلام الباقولي في سياق توجيه النصب في الفعل (**يعلمَ**) وبإنعام نظرٍ يتجلى لنا ما يأتي :

أولاً : إنّ (**ويعلمَ**) منصوب على الصرف ، مشيراً إلى رأي الكوفيين في نصب الفعل المضارع على نحو ما هنا ونظرائه من الأفعال المنصوبة ، و (الصرف) مصطلح كوفي، قال الفراء : ((والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثمَّ أو الفاء ، أو أو، وفي

---

(١) كشف المشكلات : ١/ ٣٤٨ .

(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٢٣٥/١، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٠٩/١، ومختصر في شواذ القراءات : ٢٩، والحور الوجيز : ١/ ٥١٥، والتفسير الكبير : ٩/ ٣٧٥ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١/ ٣٤٦ ، وشواذ القراءات : ١٢٠ ، والبحر المحيط : ٧٢/٣ ، وقراءة أبي حيوة دراسة لغوية ونحوية : ٢٠٦ .

(٣) يُنظَرُ : مختصر في شواذ القراءات : ٢٩، والكشاف : ١/ ٤٤٨، والمحرر الوجيز : ٥١٥/١، والتفسير الكبير : ٩/ ٣٧٥ ، وشواذ القراءات : ١٢٠ ، والبحر المحيط : ٧٢/٣ .

أولـه جحدٌ أو استفهام ، ثـم تـرى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أَنْ يُكَرَّ فـي العطـف ، فذلك الصرف))[١].

وقـال فـي مـوطن آخـر : ((... فـإنْ قلـتَ : ومـا الصّـرفُ ؟ قلـت : أن تـأتي بـالواو معطوفـةً علـى كـلام فـي أولـه حادثـةٌ لا تستقيمُ إعادتُها علـى مـا عُطِف عليها ، فـإذا كـان كذلك فهو الصَّرْفُ ، كقول الشاعر :

لا تَنْهَ عنْ خَلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليْكَ إذا فَعلتَ عظِيمُ .

ألا تـرى أنـه لا يجوز إعادة (لا) فـي (تـأتي مثلـه) فلـذلك سُمّى صَرْفاً إذْ كـان مَعطوفاً ولم يستَقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبلَه))[٢].

ثانياً : إنّ الباقولي لم يرتضِ أنْ يكون (الصرفُ) علّةً لنصب الفعل المضارع (**ويعلمَ**) ونظرائه ؛ إذ ذكر أنّ حقيقة نصبه هو بإضمار (أَنْ) مرتضياً بذلك الرأي البصري علّة في نصب الفعل المضارع وفي نظرائه من الحالات[٣].

ثالثـاً : وعلـى الرغم ممـا ذكره البـاقولي من أنّ الفعل (**ويعلـمَ**) منصـوب بإضـمار (أَنْ) والمعنى : لم يجتمع العلمُ بالمجاهدين والصابرين . هكذا زعموا ، في إشارة منه إلى عدم ارتضـائه هـذا التوجيـه ههنـا بـدليل أَنّـه ذكـر عقيبـه قولـه : (وعنـدي أنّ قولـه : (**ويعَلَـم** الصابرين) مجزوم بالعطف على قوله (**ويعلم** اللهُ) لكنَّه فَتَحَ ولم يكِسْر تَبَعاً لفتحه اللام) ، فهو يرى أنّ الفعل (**ويعلَـمِ**)مجزوم لكنَّـه لـم يكسر لالتقاء الساكنين ، وإنّما فتحت الميم إتباعاً لفتحه اللام .

---

(١) معاني القرآن:١/٢٣٥،ويُنظَرُ:التوجيه النحوي للقراءات القرآنية دراسة في كتب العلل والمعاني والحجج:١٩٨ .

(٢) معاني القرآن : ١/٣٣.٣٤، ويُنظَرُ : تهذيب اللغة : ١٥/٤٨٤، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري : ٧٤.٧٥ .

(٣) يُنظَرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة : ٧٥، ٢/ ٥٥٥. ٥٥٧، ومدرسته الكوفة : ٣٠٦، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية دراسة في كتب العلل والمعاني والحجج : ١٩٨ .

وترى الباحثة أنّ الباقولي انفرد بهذا الرأي علّةً أو تفسيراً مقدماً من لدنْهُ لـ (فتحة الميم) في (**ويعْلَمَ**) وهذا ما يسميه المعاصرون بالإتباع الحركي أو (المماثلة)[١] Assimilation

وهو إتباع مقبل[٢] Progrissive Assimilation

ويعلَمِ (الفعل مجزوم عطفاً) ⟵ ويعلَمَ ⟵ فتحت الميم إتباعاً لفتحه اللام (إتباعاً مقبلاً) .

رابعــاً : ذكر الباقولي معضداً قوله إنَّ فتحة الميم في (ويعلَمَ) إنما هي حركة إتباع لفتحة اللام ، وإنّ (ونمنعْكم) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم ﴾ (النساء :١٤١) مجمعٌ على جزمه ، ونصب العين شاذ) .

وقد أبان الباقولي هذا الأمر بجلاء في كتابه الجواهر ، إذ قال : ((وأمّا قوله تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين) بنصب الميم فيجوز أن يكون من هذا الباب فتح الميم أجماعاً . ولم يكن فتح العين في قوله (ألم نستحوذ عليكم ونمنعْكم) إجماعاً ، وإنّما هي قراءة ابن أبي عبلة[٣]، وقال النحويون في الآيتين :

إنّ نصبهما على الصرف ، فَلِمَ كان أحدهما إجماعاً ، والآخر شاذاً ؟ وإن كانت التبعية (يقصد الإتباع الحركي) عندك هي العلّة ، فقد وجدت التبعية أيضاً في النون من قوله (**ونَمْنَعَكُمْ**) . **فالجواب** : أنّ من المستحسن من هذا إنّما هو الجزم ، والنصب على الصّرف ليس بمستحسن ، فجاء : (**ونَمْنَعْكُمْ**) مجزوماً على ما هو المختار . وإنما عدلوا إلى الفتح في : (ويَعْلَمَ الصابرين) ؛ لأنّ إسكان الميم هنا محال لِماَ يتأتى من التقاء

---

(١) يُنظَرُ: الأصوات اللغوية : ١٦٧ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ١٦٩ .

(٣) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ١٢٦/٢ ، والبحر المحيط : ٣٩١/٣ ، وفي مختصر في شواذ القراءات عزاها ابن خالويه إلى الأخفش عن بعضهم : ٣٦ . وذكر الكرماني أنّ ابن عمير واليماني قرءا بالنصب أيضاً ، يُنظَرُ : شواذ القراءات : ١٤٥ .

الساكنين ، وكان الجزم ممتنعاً ، فلا بدّ من التحريك ، والتحريك هنا الكسر كما هي في قراءة بعضهم (ويعلم الصابرينَ) . والأئمة عدلوا عن الكسر إلى الفتح ، لأنها أخف مع انفتاح ما قبله ، وليس في قوله : (ونَمْنَعْكم) إلتقاء الساكنين فيجب التحريك))(١).

فالباقولي وجّه الجزم توجيهاً صوتياً على أنّه ضربٌ من الإتباع الحركي على ما هو معروف عند المعاصرين (انفتاح الميم تبعاً لانفتاح اللام توخياً للخفة : (ويعلَمِ) ⟵ (ويعلَمَ) عندما توجب تحريك الميم .

أما في (ونمنعْكم) فلا يتوجب تحريك العين لانتفاء التقاء الساكنين ههنا وتعيُّنِهِ ثمَّةَ .
وفي هذا اجتهادٌ في التوجيه النحوي يُحسبُ للباقولي ههنا .

ومما تجدر الإشارة إليه ههنا أنّ جمعاً من النحاة والمفسرين أشاروا إلى ما ذكره الباقولي مما أفضتُ الكلام عليه في ما مرّ بَيدَ أنهّم لم يشيروا إلى أنَّ الباقولي هو صاحب هذا التوجيه من أولئك :
أ ـ أبو البركات الأنباري، قال: ((وزعم بعضهم أن قوله: (ويعلمَ الصابرين)، مجزوم بالعطف على قوله:يعلمِ الله ولكنّه فتح ولم يكسر تبعاً لفتحه اللام وهذا ضعيف))(٢).
ب ـ أبو البقاء العكبري قال : ((انه مجزوم أيضاً لكنّ الميم حركت بالفتح إتباعاً للفتحة قبلها))(٣).

ج . أبو حيان الأندلسي قال : ((فقيل هو مجزوم ، وأتبعَ الميمُ اللامَ في الفتح))(٤) .

د ـ أبو السعود العمادي قالَ : ((وقيل مجزوم معطوف على المجزوم قبله وقد حرّك لالتقاء الساكنين بالفتح للخفة والإتباع))(٥).

---

(١) الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) : ١/ ٣٩٣. ٣٩٤ .
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٢٣/١ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٩٥ .
(٤) البحر المحيط : ٧٢/٣ .
(٥) إرشاد العقل السليم : ٩١/٢ .

خامساً : إنّ الباقولي على نحو ما هو مفهومٌ من كلامه في صدر المسألة عندما ذكر توجيه النحاة لنصب الفعل (ويعلمَ الصابرين) على الصرف ، أو على إضمار (أنْ) على ما هو في حقيقة مذهب البصريين كما نوهت آنفاً قال عبارة (وعندي) أَنَّ الفعل مجزوم أيضًا ، وفتحت الميمُ إتباعاً لفتحه اللام .

ومعنى هذا أنّه لا يرى أنّ الفعل (ويعلمَ) منصوب ؛ لأنّ فتحته حيئنذٍ فتحه إتباع ، إذن الفتحة ههنا حركة إتباع . وليست حركة إعراب في تقدير الصناعة النحوية بيدَ أنّ النصب قراءة القرّاء كافة ، وأنّه منصوب بإضمار (أنْ) أو على الصرف .

بقي أن أذكر أنّ :

١. قراءة النصب في (يعلمَ) في قوله : (ويعلمَ الصابرين) منصوب سواءٌ أكان منصوباً على الصرف على مذهب الكوفيين أم بإضمار (أنْ) على مذهب البصريين وأنّ الواو هنا واو الجمع[١]، كقولنا : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن ، أي لا تجمع بينهما وكذا الحال في هذه الآية الكريمة ، أي أنّ دخول الجنة وترك المصابرة على الجهاد مما لا يجتمعان على دخول الجنة[٢].

٢ـ وأما القراءة بالجزم فيكون الفعل (يعلِم) معطوفاً على الفعل الأول المجزوم بـ (لمّا) في قوله : (ولمّا يعلمِ اللهُ) وحُرّك الفعلان لالتقاء الساكنين وتكون الواو هنا حرفَ عطفٍ ، وذكر الطبرسي أنّ معنى هذه القراءة : ((لمّا حثّ الله على الجهاد ، ورّغب فيه ، زاد في البيان والإخبار بأنَّ الجنة لا تنال إلا بالبلوى والاختبار ، فقال : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) المراد به الإنكار أي : أظننتم أيّها المؤمنون أَنَّكم تدخلون الجنة (ولمّا يعلم الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)))[٣].

---

(١) يُنظَرُ : الكشاف : ١/ ٤٤٨، والمحرر الوجيز : ٥١٥/١، والتفسير الكبير : ٣٧٥/٩، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٩٥/١، وإرشاد العقل السليم : ٩١/٢ .

(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٧/١ ، ومجمع البيان : ٤٠٢/٢ ، وكشف المشكلات : ٣٤٨/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٢٣/١ .

(٣) مجمع البيان : ٤٠٢/٢ .

فـ (لمّا) تَجزمُ الفعل المضارع ويكون مَنْفِيُّها مستمر النفي إلى الحال[١]، بمعنى أنّه يجب اتصال نَفيها بالحال[٢].

وفي الآية الكريمة انتفاء دخول الجنة في الوقت الحالي ، لكنّهم لو جاهدوا وصبروا دخلوا الجنة والله أعلم .

وهذان التوجيهان لم يختلف فيهما جمهور النحاة والمفسرين[٣].

وثمّة قراءة أخرى للفعل (**يعلم**) وهو الرفع (**ويعلمُ**) فيكون التقدير : وهو يعلم الصابرين ، أو وانتم الصابرون وتكون الواو هنا واو الحال[٤]، قال الزمخشري : ((على أَنّ الواو للحال كأنّه قيل ولَمّا تجاهدوا وأنتم صابرون))[٥].

وردّ عليه أبو حيان قائلاً : ((ولا يصلح ما قال ، لأَنّ واو الحال لا تدخل على المضارع ، لا يجوز : جاء زيد ويضحك ، وأنت تريد جاء زيد يضحك ، لأنّ المضارع واقع موقع اسم الفاعل . فكما لا يجوز جاء زيدٌ وضاحكاً ، كذلك لا يجوز جاء زيدٌ ويضحك . فإنْ أوّلَ على أَنّ المضارع خبرُ مبتدأ محذوف أمكن ذلك ، التقدير : وهو يعلمُ الصابرين كما أولوا قوله ((نجوتُ وأرهنُهم مالكاً) ، أي وأنا أرهنهم. وخرّج غير الزمخشري قراءة الرفع على استئناف الإخبار ، أي : وهو يعلم الصابرين))[٦].

---

(١) يُنظَرُ : مغني اللبيب : ٣٠٧/١ .

(٢) يُنظَرُ : همع الهوامع : ٣١٣/٤ .

(٣) يُنظَرُ : الكتاب : ٤٤/٣، ومعاني القرآن للفراء : ١:/٢٣٥، وجامع البيان : ٢٤٧/٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه :٣٩٧/١، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٠٩/١ ، والكشاف : ٤٨٨/١، والمحرر الوجيز : ١/ ٥١٥، ومجمع البيان : ٤٠٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٢٣/١، والتفسير الكبير : ٣٧٥/٩، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٩٥/١، والبحر المحيط :٧٢/٣، وإرشاد العقل السليم : ٩١/٢ .

(٤) يُنظَرُ: الكشاف : ٤٤٨/١، والتفسير الكبير : ٣٧٥/٩، وإرشاد العقل السليم : ٩١/٢ .

(٥) الكشاف : ٤٨٨/١ .

(٦) البحر المحيط : ٧٣.٧٢/٣ .

وإذا نظرنا إلى قول الزمخشري رأينا إنّه أراد بالفعل المضارع (ويعلمُ) أنّ الجملة الفعلية تكون خبر مبتدأ محذوف ؛ لذا يجوز أن يكون الواو هنا للحال . كأنه قال : ((ولمّا تجاهدوا وانتم صابرون))[١] أو : ((وهو يعلمُ الصابرين))[٢].

رابعاً : الفعل (يحصِنُ) بين الغيبة والخطاب

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَعَلَّمْنَـٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ ﴾ (الأنبياء : ٨٠)

تناول الباقولي هذه الآية الكريمة مبيّناً أنّ الفعل (**لتحصنكم**) قرئ : ((بالياء والتاء والنون . فالياء ، أي : ليحصنكم الله ، والتاء لتأنيث الصنعة * ، والنون على معنى لنحصنكم نحن))[٣].

فالقراءة بالياء قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي (**ليُحصنكم**) وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم بالتاء (**لتُحصَنكم**) . وروى أبو بكر عن عاصم بالنون (**لنُحصَنكم**)[٤] . وقرأ بالياء أيضاً الجعفي ومسعود بن صالح وهارون ويونس ، وقرا بالتاء الحسن وأبو جعفر وروح وسلام وشيبة وزيد بن علي. أمّا المفضل ورويس وابن أبي إسحاق فقرؤوا بالنون[٥].

وذكر الطبري أنّ شيبة بن نصاح وعاصم بن أبي النجود قرءا بالنون[٦]، وذكر أبو حيان الأندلسي أنّها قراءة أبي حنيفة[١](رضي الله عنه).

---

(١) الكشاف : ٤٨٨/١ .

(٢) إعراب القراءات الشواذ : ٣٤٧/١ .

* في الأصل (الصفة) وهو (خطأ طباعي) والصواب ما أثبتهُ (وعلّمناه صنعة لبوس) .

(٣) كشف المشكلات : ٢/ ١١٨ .

(٤) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٤٣٠، معاني القراءات : ٣٠٨ـ ٣٠٩، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٦٤/٢، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٨٦٥/٢ .

(٥) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ٦٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٢١/١١، والبحر المحيط : ٣٠٨/٦ .

(٦) يُنظَرُ : جامع البيان : ١٨/ ٤٨٠ .

وجّه الباقولي القراءات الثلاث على النحو الأتي :

١. القراءة بالياء يكون الفاعل هو (الله عزّ وجلّ) ، أي : (**ليُحِصَنكم** اللهُ) .

٢ـ القراءة بالتاء يكون الفاعل هو (الصنعة) في الآية الكريمة نفسها ، أي : (**لتحصنكم** الصنعةُ) .

٣. القراءة بالنون يكون الفاعل (نحن) ، أي : (**لنحصنكم** نحن)(٢).

فالفعل (يُحصِنُ) منصوب بلام التعليل (لام كي)(٣) ، وتكون هذه اللام هي الناصبة للفعل على مذهب الكوفيين ؛ لأنّهم يرونَ أنّ اللام قامت مقام (كي) لذا اشتمل (اللام) على معنى (كي) ، فكما أنّ (كي) تنصب الفعل فالذي يقوم مقامها ينصب أيضاً .

أمّا البصريون فيرونَ أنّ الفعل المضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرةً بعد (اللام) ؛ لأنّ اللام من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال أيضاً ، لذا اختاروا تقدير نصبه بـ (أنْ) لتكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسُنُ دخول اللام عليه(٤).

لم يختلف جمهور النحاة والمفسرين في التوجيهات التي عرضها الباقولي للقراءات الثلاث غير أنّ منهم من زاد في تقدير نوع الفاعل بحسب الضمير المسند للفعل .

فالقراءة بياء الغيبة (**ليُحصنكم**) ردّ الباقولي الفاعل إلى لفظ الجلالة ويكون هذا على سبيل الالتفات(٥)، ففيه خروج من الإخبار إلى الغيبة(٦)، ويؤيّد إخبار الفعل لله تعالى تقدّم الفعل (علّمناهُ) والقراءة بالنون أي (**لنحصنكم**)(٧).

---

(١) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٦/ ٣٠٨ .

(٢) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ١١٨/٢ .

(٣) يُنظَرُ : الدرّ المصون : ١٨٦/٨، وإعراب القرآن الكريم : ٨/ ٥٨ .

(٤) يُنظَرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة ٧٩، ٥٧٥/٢ـ٥٧٦، وشرح المفصل: ٢٣٠/٤ ، واللامات : ٥٣ .

(٥) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٣٠٨/٦، وروح المعاني : ٧٧/١٧ .

(٦) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢ .

(٧) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٢٥٨/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٨/٦، وروح المعاني : ٧٧/١٧ .

وجاز أن يكون الفعل مردوداً على داود (عليه السلام)[١] فيكون هو الفاعل ، أي **ليحصنكم** داودُ ، وقد تقدم ذكرهُ في قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (الأنبياء: ٧٩) . لذا حسن الإخبار به[٢]، وجاز أن يكون مردوداً على (اللبوس) فَذَكّر الفعل لتذكير (لبوس) ، لأنه بمعنى اللباس[٣].

ويحتمل أن يكون الفعل تعليلاً للتعليم فيتعلق بـ (علّمناه)[٤] ، وأجاز أبو حيان الأندلسي أن يكون تعليلاً للكون المحذوف المتعلق به (لكم)[٥].

أمّا القراءة بالتاء فيكون الفعل مردوداً على (الصنعة) فأنّث الفعل لتأنيث(الصنعة) ، وقيل على (اللبوس) فَحَمله على المعنى ؛ لأن معناه (الدرع) وهو مؤنث[٦].

ويكون الفعل (**لتحصنكم**) في موضع بدل أعيد معه لام الجرّ ؛ لأنّ الفعل منصوب بإضمار (أن) فلذا يقدّر بمصدر منسبك كما سبق ذكره ، فيكون التقدير : (وعلّمناه صنعة لبوس لكم لإحصانكم من بأسكم)[٧].

---

(١) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٢٥٨/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢ ، والمحرر الوجيز : ٩٣/٤، ومجمع البيان : ١٠١/٧، والتبيان في إعراب القرآن : ٩٢٤/٢ ، والبحر المحيط :٣٠٨/٦، وروح المعاني : ٧٧/١٧ .

(٢) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات وعللها : ١١٢/٢ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن للفرّاء : ٢٠٩/٢، وجامع البيان : ٤٨٠/١٨ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٤/٥ ، ومعاني القراءات : ٣٠٩، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٦٤/٢، والحجة للقراء السبعة : ٢٥٨/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢، ومجمع البيان : ١٠١/٧، والجامع لأحكام القرآن : ٣٢١/١١ .

(٤) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٢٥٨/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٨٦٥/٢، والبحر المحيط : ٣٠٨/٦ .

(٥) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٣٠٨/٦ .

(٦) يُنظَرُ : معاني القرآن للفرّاء : ٢٠٩/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٢٤/٥ ، ومعاني القراءات : ٣٠٩ ، والحجة للقراء السبعة : ٢٥٨/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٩٢٤/٢ .

(٧) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ٩٢٤/٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٨/٦ .

وأمّا القراءة بالنون أي : لنحصنكم نحن فردّ الفعل إلى الله تعالى : فالله تعالى يخبر عن نفسه[١]وجاء بالجمع (نحن) للتعظيم[٢]وهذا التقدير يدلّ عليه تقدم قوله: (علّمناه) فهو قريب منه وهو ظاهرٌ من المعنى ، فأجرى الفعل على نظام واحد[٣].

صوّب الطبريّ القراءة بالياء؛ لأنّها القراءة التي عليها الحجّة من قرّاء الأمصار بَيْدَ أنه لم يضعف القراءتين الأخريين ، فوصفهما بأنّهما متقاربتان في المعنى ، وذلك لأنّ الصنعة هي اللبوس واللبوس هي الصنعة والله هو المحصن به من البأس[٤].

ووافقه مكي القيسي ؛ لأنَّ هذه القراءة عليها أكثر القرّاء ولتمكن الوجوه فيه[٥]أما أبو عبيد فاختار القراءة بالتاء ؛ لأن اللبوس أقرب إليه[٦].

---

(١) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ٦٤/٢ .

(٢) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ٩٢٤/٢ .

(٣) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢ .

(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ٤٨٠/١٨ . ٤٨١ .

(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١١٢/٢

(٦) يُنظَرُ : بحر العلوم : ٤٣٥/٢ .

أولاً : الفعل (يُصَدِّقُ) بين الجزم والرفع

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ (القصص : ٣٤)

أورد الباقولي هذه الآية الكريمة مبيّناً أنّ الفعل (يصدّقني) قرئ بجزم القاف وضمها ثم قال : ((فمن جزمها كان جواب الأمر ، ومن ضمها جعلها وصفاً لردء ، ويجوز فيمن جزم أن لا يجعلها جواب الأمر ، ولكن أسكن القاف لكثرة الحركات وإجرائهم إياها مجرى عَضْد وكَتْف))(١).

قرأ عاصم وحمزة بالرفع أي : (**يُصَدِّقُني**) وقرأ الباقون بالجزم أي: (**يُصَدِّقْني**)(٢).

ووردت قراءة شاذة مسنداً الفعل إلى ضمير الجمع (الواو) ، أي : (**يصدقوني**) قرأ بها أُبيّ وزيد بن علي(٣).

وجّه الباقولي القراءتين على النحو الآتي :

١. القراءة بالجزم (**يُصِّدقْني**) وجّهها الباقولي توجيهين :

أ . أن يكون الفعل جواب الأمر .

ب . ويجوز أن لا يُجعل جواباً للأمر، ولكن اسكن القاف لكثرة الحركات وأجراها مجرى (عَضْد وكَتْف) .

٢. القراءة بالرفع (**يُصدّقُني**) وهو فعل مضارع مرفوع ، يجعل الفعل صفة لـ (ردءاً)(٤).

و الوجه الأول في قراءة الفعل بالجزم ؛لأنّه جواب للأمر (**يصدقْني**)، فالفعل سُبِقَ بأمرٍ وهو (أَرْسِلْهُ) فالأمر والنهي والاستفهام وغيرها يكون جوابها مجزوماً ، وهو بمنزلة جواب الشرط المحذوف في الحقيقة ؛ لأن الأمر والنهي وغيره مفتقر إلى

---

(١) كشف المشكلات : ١٩٩/٢ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٤٩٤، ومعاني القرآن : ٣٦٦، والحجة للقراء السبعة : ٤٢١/٥ .

(٣) يُنظَرُ : مختصر في شواذ القراءات : ١١٥، وشواذ القراءات : ٣٦٨ .

(٤) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ١٩٩/٢ .

جواب[١]، وهذا ما نجده عند الفراء فقد جزم الفعل (**يصدقْني**) على أنّه شرط [٢] ووافقه الأخفش[٣].

وأجاز الزجّاج أن يكون الجزم على جواب المسألة[٤]، أي جواباً للطلب أو النهي[٥]، أو يكون الجزم على معنى الجزاء والتقدير: إنْ أرسلتَه صدَّقَني، وهو جيِّد في المعنى ؛ لأنّه إذا أرسله معه صَدَّقَهُ[٦].

أما الوجه الثاني في إسكان القاف ، فذكر الباقولي أنّ سبب إسكان القاف هو كثرة الحركات[٧]، أي: يُصدِّقُنِي . يُصدِّقْنِي .

فنلاحظ أنّه علّل هذه المسألة تعليلاً صوتياً ، فأجرى هذا الفعل بسكونه وضمه ، مجرى (عضُد . عضْد) ، وهذا الرأي لم يعزه الباقولي لأحد فهو رأيه الخاص ؛ لأني لم أجد هذا الرأي عند جمهور المفسرين ألا عند أبي البركات الأنباري والمنتجب الهمذاني اللذينِ ذكرا هذا الوجه من دون تصريح منهما أنّه رأي الباقولي [٨].

وسكون الحرف وضمه نجده في شعر جرير ، إذ قال ابن جني : ((وأنشدنا أبو علي رحمه الله لجرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم

---

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٢٧٤/٤ .
(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن : ٣٠٦/٢ .
(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن : ٤٧٠/٢ .
(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٣٨/٣ .
(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :١٧٤/٢، والكشاف : ٤٢٤/٣، والدر المصون : ٦٧٧/٨ ، وفتح القدير :٢٢٨/٤، وروح المعاني : ٧٨/٢٠ ،
(٦) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٥/ ٤٢١ .
(٧) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ١٩٩/٢ .
(٨) يُنظَرُ : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٣٣/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :١٣٥/٥. ١٣٦ .

ونهــر تِيــرَى فــلا تعــرِفْكم

العربُ

بسكون فاء تعرفْكم))[١].

علّق أبو البركات الأنباري على هذا البيت قائلاً :

((أي : لا تعرفْكم . فسكن الفاء تخفيفاً))[٢].

وإذا ما وازنّا هذا البيت مع الآية الكريمة نجد أنّ تسكين (الفاء) في(تعرفْكم) تخفيفًا لضرورة شعرية، وهذا ما لا يجب حمل كلام الله عليه فهو غاية في البلاغة وسمو البيان فلا يجب أنْ نقدّر له التسكين معلولاً بـ(التخفيف) للضرورة الشعرية .

وأمّا القراءة بالرفع (ضم القاف) أي (يُصدّقُني) فهنا الفعل لا يراد به الجواب أو الجزاء ، لذا يكون رفعه على ثلاثة أوجه :

١. على أنّه صفة إن كان قبله ما يصح وصفه به .
٢. أو حال إن كان ما قبله معرفة .
٣. أو الرفع على القطع والاستئناف[٣].

أجاز الباقولي **الوجه الأول** وهو أن يكون صفة لـ (ردءاً) فـ (ردءاً) هو نكرة لذا يصح أن يوصف به، وأجاز هذا الوجهَ جمعٌ من النحاة والمفسرين[٤]، ويكون التقدير : ردءاً مصدقاً لي ، فالأفعال لا تكون صفة إلاّ للنكرة[٥]. والرِّدْءُ : الذي يَتْبَعُ غَيْرَهُ معُيناً له[٦].

---

(١) الخصائص : ٧٤/١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٣٣/٢ .

(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٢٧٩/٤ .

(٤) يُنظَـرُ : معـاني القـرآن للفـراء : ٣٠٦/٢ ، ومعـاني القـرآن للأخفـش : ٤٧٠/٢، جـامع البيـان : ٥٧٧/١٩ ، ومعـاني القرآن وإعرابـه : ١٠٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحـاس ، ٢٣٨/٣ ، والحجـة للقرّاء السبعة : ٤٢١/٥ ، والكشـف عـن وجـوه القـراءات السـبع وعللهـا :١٧٤/٢ ، والكشـاف : ٤١٤/٣، والبيـان فـي غريـب إعـراب القرآن:٢٣٣/٢، والبحر المحيط : ١١٣/٧ .

(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :١٧٤/٢ .

(٦) يُنظَرُ : مفردات ألفاظ القرآن : ٣٥٠ .

أما **الوجه الثاني** في كونه حالاً لما قبله فالفعل (**يصدّقُني**) هو حال للضمير في (أرسله) أي : المفعول به ، فالضمير هو أحد المعارف الخمسة[١]، لذا صحّ أن يكون الفعل حالاً له[٢]؛ لأنّ الفعل يكون حالاً من المعرفة[٣].

وجاز أنّ يكون الكلام تمّ عند قوله : أرسلْهُ ردءًا ، أي أرسلْهُ معي عوناً ، ثم يستأنف ويقول : يصدّقُني ، وأجاز هذا الوجه السمين الحلبي[٤]وابن عادل الدمشقي[٥](ت ٨٨٠هـ)، والشوكاني[٦] (ت ١٢٥٠هـ)، والآلوسي[٧] (ت ١٢٧٠هـ) .

أمّا قراءة الفعل بضمير الجمع : أي : (يصدقوني) فالضمير هنا لفرعون وقومه وليس لهارون ، أشار ابن خالويه أنّ القراءة شاهد لمن جزم ؛ إذ قال : ((وهذا شاهد لمن جزم لأنّه لو كان رفعاً لقال يصدقونني بنونين))[٨] ، فالفعل مجزوم بحذف النون ؛ لأنّه من الأفعال الخمسة والنون في (يصدقُوني) هي للوقاية .

ذكر الزمخشري هذه القراءة مشيراً إلى أنّها تقوّي قراءة الجزم[٩]، ووافقه الآلوسي[١٠]، وذكر أبو حيّان رأي ابن خالويه من دون تعليقٍ عليه[١١]، ونقل السمين الحلبي هذه القراءة ذاكرًا أنّ أبا حيّان الأندلسي أوردها في تفسيره من غير تعليق عليها

---

(١) يُنظَرُ : الكتاب : ٥/٢ .

(٢) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٧٤/٢، والجامع لاحكام القرآن : ٣٨٧/١٣، والبحر المحيط : ١١٣/٧، والدر المصون : ٦٧٧/٨، واللباب في علوم الكتاب :٢٥٧/١٥ ، وفتح القدير : ٢٢٨/٤ ، وروح المعاني : ٢٠/ ٧٨ .

(٣) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٧٤/٢ .

(٤) يُنظَرُ : الدر المصون : ٦٧٧/٨ .

(٥) يُنظَرُ : اللباب في علوم الكتاب : ٢٥٧/١٥ .

(٦) يُنظَرُ : فتح القدير :٢٨٨/٤ .

(٧) يُنظَرُ : روح المعاني :٧٨/٢٠ .

(٨) مختصر في شواذ القراءات : ١١٥.

(٩) يُنظَرُ : الكشاف : ٤١٤/٣ .

(١٠) يُنظَرُ : روح المعاني : ٧٨/٢٠ .

(١١) يُنظَرُ : البحر المحيط : ١١٣/٧ .

بسوء،إذ قال: ((وحكاه الشيخُ عن ابنِ خالويه ولم يُعْقِبْه بنكير))[١]، ومِن ثَمَّ أنكر السمين الحلبي رأي ابن خالويه قائلاً : ((وهذا سهوٌ من ابن خالويه، لأنّه متى اجتمَعت نون الرفعِ مع نون الوقاية جازَت أوجهٌ ، احدهما : الحذفُ ، فهذا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً ، وحَذْفُ نونِه لما ذكرتُ لك))[٢]، وذكر في موضع سابق استثقال جمعهما ، فإن اجتمعتا تصح ثلاث لغات : الفكُّ وتركها على أصلها والإدغام والحذف[٣]، ووافقه في إنكار رأي ابن خالويه ابن عادل الدمشقي[٤].

اختار أبو حاتم قراءة الجزم على الدعاء[٥]، كما اختار قراءة الجزم أيضاً مكي القيسي؛ لأنّ أكثر القرّاء عليها[٦]، وذكر أبو البركات الأنباري أنّها أوجه الوجهين[٧].

أما أبو عبيد فاختار قراءة الرفع على أنْ يكون حالاً من الهاء في (أرسلْهُ)[٨]، واختار الرفع أيضاً الطبريُّ وحَبّذهُ ، إذ قال : ((والرفع في ذلك أحبّ القراءتين إليّ ؛لأنه مسألة من موسى ربه أن يرسل أخاه عوْناً بهذه الصفة))[٩].

---

(١) الدر المصون : ٨/ ٦٧٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٧٧/٨ .

(٣) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ١٥/٥ .

(٤) يُنظَرُ : اللباب في علوم الكتاب : ٢٥٧/١٥ .

(٥) يُنظَرُ : الجامع لأحكام القرآن :٣٨٧/١٣ .

(٦) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها : ١٧٤/٢ .

(٧) يُنظَرُ : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٣٣/٢ .

(٨) يُنظَرُ : الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٧/١٣.

(٩) جامع البيان : ٥٧٨/١٩ .

ثانياً : الفعل (تتبعانّ) بين الجزم على النهي ، والرفع عطفاً

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (يونس :٨٩) .

((من شدد النون كان نهياً بعد أمر ، ومن خفّف النون كان قوله : (ولا تتَّبعانِ) في موضع الحال ، أي : استقيما غير مُتّبعينِ))[١].

فقرىء الفعل (**يتبعان**) بتشديد النون وتخفيفهِ ، إذ قرأ ابن عامر وحده في رواية ابن ذكوان (ولا تَتْبَعانِّ) ساكنة التاء مخففة مشددة النون ، وفي رواية الحلواني عن هشام بن عمّار : (ولا تَتَّبعانِّ) بتشديد التاء والنون[٢]، غير أنّ أبا علي الفارسي ذكر روايةً أُخرى فقال : ((وقال غير أحمد بن موسى : رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر . (تَتْبعانِ) خفيفة التاء والنون))[٣].

هذه رواية والرواية الأخرى ذكرها ابن خالويه وأبو بكر الاصبهاني (ت ٣٨١هـ) وغيرهما ، روايةً عن ابن عامر أنّه قرأ بتخفيف النون[٤](تَتْبِعَانِ).

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ ابن عباس وابن ذكوان قرءا بتخفيف التاء وتشديد النون[٥](تَتْبَعَانِّ)، وقرأ الباقون(ولا تَتَّبِعَانِّ) بكسر الباء وتشديد التاء والنون[٦].

وجّه الباقولي القراءتين (بتشديد النون وتخفيفها) على النحو الآتي :

١. من شددّ النون كان الفعل في موضع نهي بعد أمر، والأمر يتمثل بـ(استقيما)، والنهي: (ولا تَتَّبِعَانِّ).

---

(١) كشف المشكلات : ٥١٧/١ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٣٢٩ .

(٣) الحجة للقرّاء السبعة : ٢٩٣/٤ ، ويُنظَرُ : المحرر الوجيز :١٤٠/٣، والبحر المحيط : ١٨٦/٥.

(٤) يُنظَرُ: إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٧٢/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:٥٢٢/١.

(٥) يُنظَرُ : البحر المحيط : ١٨٦/٥ .

(٦) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٣٢٩، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٢٧٣/١، والمبسوط في القراءات العشر : ٢٣٥ .

٢. ومن خفّف النون كان الفعل (تَتَّبِعانِ) في موضع الحال، أي : استقيما غيرَ مُتَّبِعَيْنِ[(١)].

وهنا تَوَدُّ الباحثة أنْ تذكر أمرين يتضمنان بسطًا للمسألة من الوجهة النحوية على نحوٍ مستفيض:

أ- إنَّ قراءة تشديد النون: (ولا **تَتَّبِعانِّ**) تُوجّهُ على جعل (لا) ناهيةً جازمةً . والفعل (**تَتَّبِعَانِّ**) مجزوم بحذف النون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، أي (ولا **تَتَّبِعا**) ، ودخلت عليه نون التوكيد الثقيلة: (نَّ) لتوكيد النّهي وهي مفتوحة، أي (ولا **تَتَّبِعَـاْنَّ**)، ثم حُركت نون التوكيد الثقيلة بالكسرة؛ لالتقاء الساكنين: (سكون الألف والنون الأولى من النون الثقيلة): (ولا **تَتَّبِعَـاْنْ نَ**). وحُرّكت بالكسرة تشبيهًا لها بنون التثنية من حيث إنّها جاءت بعد ألف المثنى، أي: (ولا تَتَّبِعَاْنِّ)[(٢)]، وهذا أمر قد قدّره سيبويه سابقًا؛ إذ قال : ((فإذا أدخلتَ الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك كقولك لا تَفْعَلانِّ ذلك ، و(لا تتّبعانِّ سبيل الذين لا يعلمون)))[(٣)] ، وذكر مكي القيسي أنَّ هذا((هو الاختيار، لصحته في المعنى والإعراب؛ولأنَّ الجماعة عليه))[(٤)].

ب- أما القراءة بتخفيف النون (ولا **تَتَّبِعَانِ**) فتُوجّه على وجهين:

١. جعل (لا) نافية فتكون النون علامة رفع؛ لأنّه من الأفعال الخمسة وكُسرت النون لأنّه مُسند إلى ألف الاثنين، أي (ولا تَتَّبِعَانِ)، وتكون الجملة الفعلية في موضع الحال من الضمير في الفعل (استقيما)، أي ألف الاثنين.وتقدير الكلام:

---

(١) يُنظَرُ : الكشف المشكلات : ٥١٧/١ .

(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٦٧/٢ ،وإعراب القراءات السبع وعللها:٢٧٢/١، والحجة للقرّاء السبعة :٢٩٣/٤.

(٣) الكتاب :٥٢٣/٣.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:٥٢٢/١.

استـقيما غيـر مُتَّبِعَـينِ[١]. أو أن يكـون لفظـه لفـظ الخبـر ومعنـاه النهـي[٢]، كقولـه تعـالى: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ (البقـرة: ٨٣) والـذي سوّغ أن يكون الفعل (تَتَّبِعَانِ) في موضع الحال خُلُوُّهُ من حروف الاستقبال وهو منفيٌّ ومسبوق بالواو، وهي رابطة تربط الجملة الفعلية الحالية[٣].

٢. ويجوز أن تكون (النونُ) نون التوكيد الثقيلة التي تدخل لتوكيد الأمر والنهي وأخواتهما، بيد أنَّها خفّفت للتضعيف، كما خفّفوا (ربَّ) و(إنَّ) ونحوهما من المضاعف[٤]. وكأنَّ تشديد النون مستثقلٌ مع التشديد في أول الفعل، فخفّفها وهو يريد التشديد[٥]، ودخلت عليه (لا) الناهية فجزمته، أي: (ولا تَتَّبِعَا) ودخلت عليه نون التوكيد الثقيلة التي خُفّفت بعد حذف النون الأولى الساكنة (نْ نَ): (ولا تَتَّبِعانَ)، وكُسرت النون المفتوحة لمجاورتها ألف المثنى وتشبيهًا لها بنون التثنية (ولا تَتَّبِعانِ)[٦]. وحذفت النون الأولى من الثقيلة التي خُفّفت ((ولم تحذف الثانية؛ لأنّه لو حذفها لحذف نونـًا محركةً، واحتاج إلى تحريك الساكنة، وحذف الساكنة أقل تغيّرًا))[٧].

ثالثاً : الفعل (يجعل) بين الجزم عطفًا والرفع على الاستئناف .

---

(١) الحُجة للقراء السبعة:٢/٢٩٤،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:١/٥٢٢، والتبيان في إعراب القرآن:٢/٦٨٥.

(٢) يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها:١/٥٢٢، والتبيان في إعراب القرآن:٢/٦٨٥.

(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٢/٣٠، وشرح الكافية:٢/٨٦، وهمع الهوامع :٤/٤٥ .

(٤) يُنْظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٤/٢٩٣. ٢٩٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١/٥٢٢ ، والتبيان في إعراب القرآن :٢/٦٨٥

(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١/٥٢٢ .

(٦) يُنْظَرُ : الحُجة للقراء السبعة:٤/٢٩٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن:٢/٦٨٥.

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى :﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ (الفرقان: ١٠) .

إنّ الفعل (يجعلْ) قرئ : ((بالجزم والرفع فمن جزم جعله محمولاً على موضع (جعل) ، ومن رفع لم يحمله عليه ، بل استأنف فقال : (ويجعلُ لك قصوراً) أي : وهو يجعل لك))(١).

وقرأ بالجزم نافع وأبو عمرو وحمزة الكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر بالرفع(٢).

ووردت قراءة بالنصب قرأ بها عبد الله بن موسى وطلحة بن سليمان وأبو حياة(٣).

فقراءة الفعل بالجزم (ويجعلْ) يتوجّه على النحو الآتي :

أن يكون الفعل (يجعل) معطوفاً على موضع (جعلَ) في قوله تعالى : (إن شاء جعلَ) ؛ لأنّ موضع (جَعَل) جزم ؛ لأنّه جواب الشرط ، وهذا ما أجازه الفرّاء وغيره ؛ إذ قال الفرّاء : (((ويَجْعَلْ لك قُصَوراً) مجزومةٌ مردودةٌ على (جَعَل) و (جَعَل) في معنى جَزْم))(٤).

ففعلا الشرط وجوابه (شاءَ ، جعل) كلاهما في محل جَزْمٍ ؛ لأنهّما فعلانِ ماضيانِ(٥)، وجاز عطف الفعل المضارع (يجعل) على الفعل الماضي (جعلَ) ؛ لأنّ الفعل (جَعَل) هو ماضٍ لكنه مستقبل في المعنى(٦)، فيكون التقدير : إن يشأْ

---

(١) كشف المشكلات :١٦٩/٢ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات :٤٦٢، ومعاني القراءات :٣٣٩ ، والحجة للقرّاء السبعة :٣٣٦/٥ .

(٣) يُنظَرُ : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات :١١٨/٢، وشواذ القراءات :٣٤٧ ، والمحرر الوجيز : ٢٠١/٤ ، والبحر المحيط : ٤٤٤/٦ .

(٤) معاني القرآن :٢٦٣/٢، ويُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٤٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١١٦/٢، والحجة للقرّاء السبعة : ٣٣٦/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٤٤/٢ ، والبحر المحيط : ٤٤٤/٦ ، والدر المصون : ٤٦٠/٨ .

(٥) يُنظَرُ : شرح ابن عقيل : ٣٣/٤ .

(٦) يُنظَرُ : همع الهوامع : ٢٧١/٥ .

يجعلْ لك جناتٍ ويجعلْ لك قصوراً[١]، فيكون الفعل (يجعل) داخلاً في المشيئة ، أي : إن شاء فعل ذلك يا محمد وهو فاعل بلا شك[٢].

وأجاز الفرّاء في سكون اللام وجهاً آخَرَ فقال : ((وقد تكون رفعاً وهي في ذلك مجزومةٌ ، لأنها لام لقيتْ لاماً فسكنت))[٣].

وأبان ذلك مكي القيسي قائلاً : ((ويجوز أن يكونوا قدّروه على نيّة الرفع مثل الأول ، لكن ادغموا اللام في اللام ، فأسكنوا اللام من(يجعل) للإدغام لا للجزم ، فتكون القراءتان بمعنى الحتم ، أنّ الله فاعل ذلك لمحمد على كل حال))[٤].

وسبق أنْ أجاز ابن خالويه هذا الوجه فقال : ((ولو قرأ القارئُ (وَيجعَلْ لّكَ بالإدغام وإشمام الضمّ كان جائزاً))[٥].

وذكر هذا الوجه الزمخشري أيضاً فقال : ((ويجوز (وَيَجْعَلْ لّكَ) إذا أدغمت : أن تكون اللام في تقدير الجزم والرفع جميعاً))[٦] ، وردّ أبو حيان الأندلسي هذا الوجّه مبيّناً ، أنّ جملة من قرأ بالجزم وهم (نافع وحمزة والكسائي) ليس من أصولهم الإدغام حتّى يُدّعى لهم في هذا المكان والإدغام عُرِفَ به أبو عمرو ، جاء في البحرالمحيط [٧]: ((لكن ذلك لا يعرف إلاّ من مذهب أبي عمرو والذي قرأ بالجزم من السبعة نافع وحمزة الكسائي وأبو عمرو ، وليس من مذهب الثلاثة إدغام المثلين إذا تحرك أولهما إنما هو من مذهب أبي عمرو)).

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٤٦/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٤٤/٢، والبحر المحيط : ٤٤٤/٦ .

(٢) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٤٤/٢ .

(٣) معاني القرآن : ٢٦٣/٢ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٤٤/٢ .

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها : ١١٦/٢ .

(٦) الكشاف : ٢٧١/٣ .

(٧) ٤٤٤/٦، ويُنظَرُ : الدر المصون : ٤٦٠/٨ .

ومذهب أبي عمرو في الإدغام هو ما نصّ عليه ابن الباذش وابن الجزري[١].

واستحسن السمين الحلبي إدغام أبي عمرو فقال : ((أبو عمرو أصلُه الإدغام وهو يقرأ هنا بسكونِ اللامِ ، فيُحتمل ذلك على قراءته ، وهذا من محاسِنِ علمِ النحوِ و القراءات معاً))[٢].

أمّا وجه الرفع في الفعل (يجعلُ):

فهو مرفوع على الاستئناف وهو ما ذكره الزجاج ومن وافقه ، فقال الزجاج : ((ومن رفع فعلى الاستئناف ، المعنى : وسَيَجْعلُ لَكَ قُصُوراً ، أي سيعطيك الله في الآخرةِ أكْثَرَ مَّما قالوا))[٣] ، وسبق إلى ذكر قراءة الرفع الفرّاء ، إذ قال : ((وإن رفعتها رفعاً بَيّناً فجائز))[٤] ، وفيه معنى الحتم ، فهو ليس موقوف على المشيئة ، أي لابّد أن يجعل له قصوراً[٥]، وأجاز الزمخشري وجهاً آخر للرفع فقال : ((بالرفع عطفاً على جعل ، لأنّ الشرط إذا وقع ماضياً ، جاز في جزائه الجزم والرفع))[٦].

وردّ أبو حيانّ الأندلسي رأيه فقال : ((والذي ذهب إليه الزمخشري من أنه إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز في جوابه الرفع ليس مذهب سيبويه ، إذ مذهب سيبويه أنّ الجواب محذوف وأن هذا المضارع المرفوع النيّة به التقديم ، ولكون الجواب محذوفاً لا يكون فعل الشرط إلاّ بصيغة الماضي. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب ، وأنه على حذف الفاء . وذهب غير هؤلاء إلى انه هو الجواب وليس على حذف الفاء ولا على التقديم ، ولمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط ؛ لكونه ماضي اللفظ

---

(١) يُنظَرُ : الإقناع في القراءات السبع : ١٩٥/١، والنشر في القراءات العشر : ٣١٣/١ ، والمدخل إلى علم أصوات العربية :٢٢٧ .

(٢) الدر المصون : ٤٦٠/٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٦/٤، ويُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١١٦/٢، والحجة للقرّاء السبعة : ٣٣٧/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٤٤/٢ ، والمحرر الوجيز : ٢٠١/٤ ، والبحر المحيط : ٤٤٤/٦ ، والدر المصون : ٤٥٩/٨ .

(٤) معاني القرآن : ٢٦٣/٢ .

(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٤٤/٢ .

(٦) الكشاف : ٢٧١/٣ .

ضَعُفَ عن العمل في فعل الجواب فلم تعمل فيه ، وبقي مرفوعاً))[١] ، ثم قال : ((وذهب الجمهور إلى أن هذا التركيب فصيح وأنه جائز في الكلام، وقال بعض أصحابنا : هو ضرورة إذ لم يجيء إلاّ في الشعر))[٢].

أما قراءة النصب (يجعلَ) :

فأجاز الفراء نصب الفعل (يجعلَ) على الصرف[٣]، وأجاز غيره على إضمار (أن) أي على أنه جواب الشرط[٤]وذكر هذه القراءة ابن جني فقال : ((نصبه على انّه جواب الجزاء بالواو ، كقولك : إنْ تأتني آتِكَ وأُحْسِنَ إليك . وجازت إجابَتُهُ بالنصب لمّا لم يكن واجباً إلا بوقوع الشرط من قَبْله))[٥] ، ثم ضعّف هذه القراءة بقوله : ((وليس قوياً مع ذلك ، أَلا تراه بمعنى قولك أفعل كذا إن شاءَ الله))[٦].

(١) البحر المحيط : ٤٤٤/٦، و يُنظَرُ : الكتاب :٦٦/٣، والمقتضب : ٦٩/٢ .
(٢) البحر المحيط : ٦/ ٤٤٤ .
(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن : ٢٦٣/٢ .
(٤) يُنظَرُ : الكشاف : ٢٧١/٣ ، والدّر المصون : ٨/ ٤٦١ .
(٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات : ١١٨/٢ .
(٦) المصدر والموضع أنفسهما.

رابعاً : الفعل (يتخذوا) المجزوم بن الغيبة والخطاب

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا ﴾ (الإسراء: ٢)

ذكر الباقولي أنّ الفعل (تتخذ) في قوله تعالى : (ألا تتخذوا) قرئ بياء الغيبة (يتخذوا) وتاء الخطاب (تتخذوا)[١].

فقرأ أبو عَمرو بالياء وكذلك ابن عباس ومجاهد وقتادة وعيسى وأبو رجاء (ألاّ يتخذوا) وقرأ الباقون بالتاء (ألاّ تتخذوا)[٢].

ذكر الباقولي أنّ قراءة الياء ظاهر معناها ، فالمعنى هو : جعلناه هدى لهم لئلا يتخذوا وكيلاً من دوني ، أما القراءة بالتاء فذكر أنّ التقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل وقلنا لهم : لا تتخذوا من دوني وكيلاً ، فأضمر القول . وعزا هذا الرأي لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وذكر عقيبه : ((ويقتضي هذا القول زيادة (أن) ، لأَنَّ (أَنْ) مع الفعل بتأويل المصدر فلا يصلح أن يكون مقولاً لقلنا ، فوجب زيادتها ، وإن شئت جعلت (أَنْ) بمعنى : أي، أي : وجعلناه هدى لبني إسرائيل أَنْ لا تتخذوا ، أي : لا تتخذوا ، فتفسير الهدى هو : أن لا تتخذوا من دوني وكيلاً . وان قدرت الباء على تقدير: وجعلناه هدى لبني إسرائيل بأن لا تتخذوا ، فإنه جائز أيضاً))[٣].

القراءة بتاء الخطاب (ألاّ تتخذوا) يكون فيه انصراف من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى: في سورة الفاتحة﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾،ثم﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ۝٥ ﴾[٤].
ففي الآية (جعلناه هدى) كلام عن الغائب ، وقوله : (ألاّ تتخذوا) كلام للمخاطب، والضمير في الفعل (تتخذوا) وإن كان على لغة الخطاب فإنما يعني به الغيب في المعنى[١].

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٣٣/٢ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٣٧٨ ، وحجة القراءات : ٣٩٦، والتيسير في القراءات السبع : ٩٦ ، والمحرر الوجيز : ٤٣٦/٣ ، والبحر المحيط :٦ /٧ .

(٣) كشف المشكلات : ٣٤.٣٣/٢ .

(٤) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٨٣/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٤٢/٢، وحجة القراءات : ٣٩٦ .

فيجوز في (أن) على هذه القراءة ثلاثة أوجه :

١ـ أن تكون (أنْ) مفسرة أي بمعنى (أي) وتكون (لا) ناهية جازمة[٢]، فسيكون الفعل (تتخذوا) مجزوماً بحذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، ويكون التقدير : أي لا تتخذوا ، فجعل التوراة هدى لبني إسرائيل مفسراً بنهْيهم عن اتخاذ وكيل من دون الله ؛ لأن الإخلاص لله في عبادته[٣]، وهنا أيضاً انصراف من الخبر إلى النهي[٤].

٢. أن تكون (أَنْ) زائدة ، ويُضمر في الكلام قول تقديره : قلنا لهم لا تتخذوا ، فالفعل هنا أيضاً مجزوم بـ (لا الناهية) وهذا الرأي هو ما عزاه الباقولي إلى معمر بن المثنى[٥].

وعزاه من قبله النحاس إلى أبي عبيد ، لكن النحاس ذكر عقيب رأي أبي عبيد أنّه في هذا الوجه لا يحتاج إلى حذف[٦].

وهذا الرأي هو ما ذكره أبو علي الفارسي من دون تصريح منه بصاحب الرأي ؛ إذ قال : ((ومن زعم أنّ (أنْ لا يتّخِذوا من دوني) على إضمار القول ، كأنّه يراد به : قال : أن لا تتخذوا ، لم يكن قوله هذا متجهاً ، وذلك أن القول ، لا يخلو من أن يقع بعد جملة تحكى ، أو معنى جملةٍ يعمل في لفظِهِ القولُ ، فالأول كقوله : قال زيدُ : عمروٌ منطلقٌ ، فموضع الجملة نصب بالقول ، والآخر : يجوز أن يقول القائل : لا إله إلا الله ، فتقول : قلت حقّاً أو يقول : الثلج حارٌ ، فتقول : قلتَ باطلاً ، فهذا معنى ما قاله ، وليس نفسُ المقول ، وقوله : (أن لا تتخذوا) خارجٌ عن هذين الوجهين ، إلا ترى أنَّ (ألاّ تتخذوا) ليس هو بمعنى القول ، كما أن قولك حقّاً ، إذا سمعت كلمة

---

(١) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٨٣/٥، وحجة القراءات : ٣٩٦ .

(٢) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٤١٤/٢ ، والحجة للقراء السبعة : ٥٠ / ٨٣. ٨٤ .، وحجة القراءات : ٣٩٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٤٢/٢ ، والمحرر الوجيز : ٤٣٦/٣ ، وكشف المشكلات : ٣٤/٢ ، والبحر المحيط : ٧/٦ ، وأضواء البيان : ١١/٣ .

(٣) يُنظَرُ : أضواء البيان : ١١/٣ .

(٤) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٤٢/٢ .

(٥) يُنظَرُ : الجواهر : ٧٩٧/٣. ٧٩٨ ، وكشف المشكلات : ٣٤/٢ .

(٦) يُنظَرُ : إعراب القرآن : ٤١٤/٢ .

الإخلاص : معنى القول ، وليس قوله (أن لا تتخذوا) بجملة فيكون كقولك : قال زيدٌ : عمروٌ منطلق)) [١].

فأبو عليّ الفارسي يجوّز أن تكون (أنْ) زائدة فقال : ((ويجوز أن يُضْمر القولُ ويحمل (تتخذوا) على القول المُضمر إذا جعلتَ (أنْ) زائدةً))[٢] .

وردّ أبو حيّان الأندلسي على من يجوّز هذا الرأي قائلاً : ((ولا يجوز أن تكون أنْ زائدة ويكون لا تتخذوا معمولاً لقول محذوف خلافاً لمجوز ذلك إذ ليس من مواضع زيادة أنْ))[٣].

أما أبن هشام الأنصاري فقد جوّز في أربعة مواضع أن تكون (أن) فيها زائدة وهي :

أ. أن تقع بعد (لمّا) التوقيتية (الحينيّة) .

ب . أن تقع بين (لَوْ) وفعل القسم .

ج . أن تقع بين الكاف ومخفوضها (وهو نادر) .

ج . تقع بعد (إذا)[٤].

وفي الآية الكريمة لم ترد (أن) في المواضع التي ذُكرت .

٣ـ ويجوز أن تكون (أن) في موضع نصب بتقدير (كراهة أَنْ) فهي مصدرية وتكون (لا) نافية ، أي : لأنْ لا تتخذوا ، ويكون التقدير : كراهةَ أنّ تتخذوا[٥]، فالفعل (تتخذوا) منصوب بحذف النون .

وأجاز النحاس ومن وافقه دخول الباء عليها فقال: ((ويجوز أن تكون (أنْ) في موضع نصب ، ويكون المعنى بأن لا تتخذوا))[٦]، وسبقه الطبري إلى إجازة دخول الباء فقال : ((... الباء بأن لا تتخذوا بني إسرائيل من دوني وكيلاً))[١].

---

(١) الحجة للقراء السبعة : ٨٣/٥، ٨٤ .

(٢) المصدر نفسه :٨٤/٥ .

(٣) البحر المحيط : ٧/٦ .

(٤) يُنظَرُ : مغني اللبيب :٤٢/١ .

(٥) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٨٤/٥ ، وحجة القراءات : ٣٩٦ ، والمحرر الوجيز : ٤٣٦/٣ ، والبحر المحيط : ٧/٦ .

(٦) إعراب القرآن :٤١٤/٢ ، ويُنظَرُ : حجة القراءات : ٣٩٦ ، وكشف المشكلات :٣٤/٢ .

أمّا القراءة بياء الغيبة (ألا يتخذوا) ، فقد حُمل اللفظ على الغيبة لتقدم ذكرها في قوله : (وجعلناه هدًى)(٢).

فبالباء يكون خبراً عن بني إسرائيل أي (وجعلناه هدى لبني إسرائيل ألاّ يتخذوا)(٣) ، أي بمعنى أنّ الفعل قرب من الخبر عن بني إسرائيل فجعل الفعل مسنداً إليهم(٤)، فيقدّر الفعل بحرف تعليل محذوف أي : (لئلا) ويكون المصدر من(أن) والفعل (يتخذوا) مجروراً بحرف التعليل المحذوف أي : لأجل ألاّ يتخذوا من دوني وكيلاً و (لا) نافية(٥).

وفي القراءتين كلتيهما يكون الأمر بينهما قريبًا. قال ابن خالويه : ((الأمرُ بينهما قريبٌ ، لأن التقديرَ : وجعلناه هُدًى لبني إسرائيل ألاّ يتخذوا ، وقلنا لهم : لا تَتَّخِذوُا ، وهذا كما تقول : قلتُ لزيدٍ قُمْ ، وقلت له : أن يقومَ))(٦) ، فمرجع القراءتين إلى شيء واحد وهو أن التوكل إنّما يكون على الله وحده لا على غيره(٧)، وعليه : فالطبري وصف القراءتين بأنهما صحيحتا المعنى متفقتان غير مختلفتين فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب بيد أنّه آثر القراءة بالتاء؛ لأنّها الأشهر في القراءة وأشد استفاضة من القراءة بالياء(٨).

---

(١) جامع البيان :٣٥٢/١٧ .

(٢) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٨٣/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٤٢/٢.

(٣) يُنظَرُ : جامع البيان :٣٥٢/١٧ .

(٤) يُنظَرُ : حجة القراءات : ٣٩٦ .

(٥) يُنظَرُ : البحر المحيط :٧/٦، وأضواء البيان :١١/٣ .

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦٣/١ .

(٧) يُنظَرُ : أضواء البيان : ١١/٣.

(٨) يُنظَرُ : جامع البيان : ١٧/ ٣٥٢ .

أولاً : ألفاظ بين صيغتي الفعل والاسم

أ ـ الفعل(خلق) بين (الفعل الماضي) و(المصدر)

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴾ (السجدة : ٧)

((و(**خَلَقَهُ**) على المضي . فمن قال (**خَلْقَهُ**) كان بدلاً من قوله : (كلّ شيءٍ) ، ومن قال : (**خلَقَهُ**) كان في موضع الجر وصفاً لـ (شيءٍ) ، والتقدير : أحسن كل شيءٍ مخلوقٍ له))[١].

فـ (**خلق**) في هذه الآية الكريمة قرئت قراءتين: على صيغة الفعل الماضي (**خَلَقَه**)، وعلى صيغة الاسم (**خلْقَه**) ، فقرأ نافع وعاصم وحمزة الكسائي على صيغة الفعل الماضي ، أي : (**خَلَقَهُ**) بفتح اللام ، وقرأ الباقون على الصيغة الاسمية أي:(**خَلْقَه**) بسكون اللاّم[٢]، وقرأ بهذه القراءة أيضاً أبو جعفر ويعقوب أي (خَلْقَهُ) ، أمّا الأعمش والحسن وخلف فقرؤوا (خلَقَه) بفتح اللام[٣].

ووردت قراءة بالرفع أي : (**خَلْقُه**) لم يعزُها أحد لقارئ ما ويكون تقديره: ذلك خلْقُه[٤].

وجّه الباقولي القراءتين الأُوليين التوجيه الآتي :

الوجه الأول: القراءة بفتح اللاّم أي (خَلَقَهُ) ، فيكون فعلاً ماضياً ويكون في موضع جرٍّ وصفاً لـ (شيءٍ) والتقدير : أحسن كل شيء مخلوق له[٥].

وأجاز غير الباقولي وجهاً آخَرَ وهو أن يكون في موضع نصب صفة لـ (كلَّ) [١].

---

(١) كشف المشكلات : ٢/٢١٩. ٢٢٠ .

(٢) يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٥١٦، ومعاني القراءات : ٣٨٠، والكتاب الموضح في وجوه القراءات السبع وعللها : ٣/ ١٠٢٠ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٢/٣٣٠، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٢٩٢ ، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ٣/١٠٢٠، وإتحاف فضلاء البشر : ١/٦٢٥ .

(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٤/١٥٦، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٢٩٢ ، وشواذ القراءات :٣٨٠ .

(٥) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢/٢٢٠ .

ويكون المعنى على ما رُوي عن ابن عباس (رضي الله عنه) : أحكم كل شيء خَلَقَه ، أي جاء به على ما أراد لم يتغيَّرْ عن أرادته .

وهناك قول آخَرُ : وهو أنّ كلَّ شي يخلقه حَسَنٌ لأنه لا يقدر أحد على أن يأتيَ بمثلِه(٢).

أما الزجاج فقال : ((فأمّا (خَلَقَهُ) فعلى الفِعْلِ الماضي ، وتأويل الإحْسَانِ في هذا أنه خَلَقَهُ على إرادتهِ فخلق الإنسان في أحسن تَقْوِيم ، وخلق القِرْدَ على ما أحب . عزّ وجلّ . وخَلْقُهُ إياه على ذلك من أَبْلَغِ الحكمةِ))(٣).

أمّا الأزهري فذكر سلسلة من الرواة تبدأ بعكرمة وتنتهي بالمنذري عن ابن عباس (**رضي الله عنه**) قال في قوله تعالى : (أحسن كل شي خَلَقَه) : ((الإنسان في خلقه حسن ، والحمار في خلقه حسن ، والخنزير في خلقه حسن ، وكل شيء في خلقه حسن . قال أبو منصور : قول ابن عباس هذا هو القول ، جعل (أحْسَنَ) بمعنى (حَسّنَ) ، وهو يقارب ما فسره أبو إسحاق الزجاج))(٤).

صوّب الطبري القول القائل بأنّ (خَلَقَهُ) معناه: أحكم وأتقن، معللاً هذا بقوله : ((لأنه لا معنى لذلك إذ قرئ كذلك إلا أحد وجهين : إمّا هذا الذي قلنا من معنى الإحكام والإتقان ، أو معنى التحسين الذي هو في معنى الجمال والحُسن ، فلمّا كان في خلقه ما لا يُشَكُّ في قُبحه وسماجته ، عُلِمَ أنّه لم يُعْنَ به أنّه أحسن كلّ ما خلق ، ولكن معناه انه أحكمه وأتقن صنعته))(٥).

---

(١) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٢/٣، والحجة للقرّاء السبعة : ٤٦٢/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :١٩١/٢، والمحرر الوجيز : ٣٥٩/٤، والتبيان في إعراب القرآن : ١٠٤٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤/ ٩٠ ، والبحر المحيط : ١٩٤/٧ .

(٢) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٢/٣، والجامع لأحكام القرآن : ٩٠/١٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٥٦/٤ .

(٤) معاني القراءات : ٣٨١ .

(٥) جامع البيان :١٧١/٢٠ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه يجوز في الفعل الماضي أن يوصف به النكرة ، نحو : هذا رجلٌ قام[١]، ويكون هذا الفعل واقعاً موقع المضارع كما تقول : مررت برجل ضَرَبَنا فهو واقع موقع يضربنا ، فكذلك في الآية الكريمة يكون التقدير : أحسن كلّ شيء مخلوق له[٢]، ولا بدّ من ضمير يربط الجملة بالموصوف[٣]، لذا كان (الهاء) هو ذلك الضمير وهو يعود على الموصوف (كلّ) أو (شيء)[٤].

أما **الوجه الثاني** الذي وجّه الباقولي (خلْقَه) بسكون اللاّم فهو اسمٌ ويكون موضعه بدلاً من قوله : (كلَّ شيء) أي : الذي أحسن خَلْقَ كلّ شيء[٥].
ويكون البدل هنا بدل اشتمال والضمير عائد على (كلِّ شيء) وهذا الوجه هو المشهور والمتداول[٦].

وأجاز غير الباقولي أوجهاً أَخرى لـ (خلْقَه) وهي :
أ ▪ أن يكون منتصباً على أنّه مصدر دلّ عليه ما تقدّمه من قوله : (أحسن كلَّ شيء)[٧] قال سيبويه : ((لأنّه لمّا قال **عزّ وجلّ** : (مرّ السّحابِ)(النمل : ٨٨) ، وقال : (أَحْسَنَ كَلَّ شَيءٍ) ، عُلم أنّه خَلْقٌ وصُنْعٌ ، ولكنّه وكّد وثبّت للعباد))[٨] ، ويكون انتصابه ـ خَلْقَه ـ على نصب المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة[٩]وقال الفرّاء : ((وقد يكون الخلق منصوباً كما نصب قوله : (أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا) (الدخان :٥)

---

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٢٤١/٢، وشرح ابن عقيل : ١٩٥/٣ .
(٢) يُنظَرُ : الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ١٠٢٠/٣ .
(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٢٤١/٢، وشرح ابن عقيل : ١٩٧/٣ .
(٤) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٩١/٢ .
(٥) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٢٠/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه :١٥٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٩٢/٣ ، والحجة للقرّاء السبعة : ٤٦٢/٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٩١/٢ ، والمحرر الوجيز : ٣٥٩/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٠/١٤ .
(٦) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٤٨/٢، والبحر المحيط : ١٩٤/٧ ، والدّر المصون : ٨١/٩.
(٧) يُنظَرُ: الحجة للقرّاء السبعة : ٤٦٠/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٩١/٢، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها : ١٠٢٠/٣ .
(٨) الكتاب : ٣٨١/١ .
(٩) يُنظَرُ : البحر المحيط : ١٩٤/٧ .

في أشباه له كثيرة من القرآن ؛ كأنك قلت : كُلَّ شيء خَلْقاً منه وابتداء بالنعم))[١].

فالفرّاء عَنىَ بهذا النصب على المصدرية ، فقال سورة الدخان معلقاً على قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا ۝٥ ﴾ (الدخان(٤ـ٥) (((أَمْراً) هو منصوب بقوله : يُفْرقُ ، على معنى يفرق كل أمر فرقاً وأَمراً...))[٢].

ويكون المعنى على هذا الوجه : خَلَقَ كل شيءٍ خلْقاً[٣].

والضمير (الهاء) في قوله : (**خلْقَه**) عائدٌ على الله (عزّ وجلّ) قال أبو علي الفارسيّ : ((فأمّا الضّمير الذي أضيف خَلْقٌ إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله تعالى ، أو يكون كنايةً عن المفعول ، فالذي يدلُّ عليه نظائره أَنّ الضَّمير لاسم الله ؛ لأنه مصدرٌ لم يُسنَد الفعلُ المنتصبُ عنه إلى فاعلٍ ظاهر))[٤] .

ب : أن يكون (خَلْقَه) منصوباَ على المفعولية ، على أنْ يُضمَّنَ (أَحْسَنَ) معنى : أَلْهَم ، قال الفرّاء : ((كأنه قال: ألهم خَلْقه كلّ ما يحتاجونَ إليه فالخلق ، منصوبون بالفعل الذي وقع على (كلّ) كأنك قلت أعْلمهم كل شيء وأحسنهم))[٥]، أو(أعطى) نقل أبو حيّان الأندلسي عن مجاهد قائلاً : ((قال مجاهد : أعطى كل جنس شكله ، والمعنى : خلق كل شيء على شكله الذي خصه به))[٦] ، أو (أفهم) قال النحاس: ((وهما مفعولان على مذهب بعض النحويين بمعنى افْهمَ كلَّ شيءٍ خَلْقَه))[٧] فـ (كلّ) المفعول الأول و (خلْقَه) المفعول الثاني[٨].

---

(١) معاني القرآن : ٣٣١/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٩/٣ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه :١٥٦/٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٩١/٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة : ٤٦٠/٥ـ٤٦١ .

(٥) معاني القرآن:٣٣٠/٢ـ٣٣١ .

(٦) البحر المحيط : ١٩٤/٧، ويُنظَرُ : الدّر المصون : ٨١/٩.

(٧) إعراب القرآن : ٢٩٢/٣ .

(٨) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٠/١٤، والدّر المصون : ٨١/٩

وأجاز العكبري أنْ يكون (**خَلْقَهُ**) مفعولاً أولاً و(كلّ) مفعولاً ثانياً و (أحسنَ) بمعنى (عرّف)[١].

ج ▪ وأجاز الطبري والقرطبي نصب (**خلْقَه**) على التفسير(التمييز) ، أي : أحسن كل شيء خلْقاً منه[٢].

د ▪ وأجاز القرطبي نصبه على إسقاط حرف الجّر ، أي بنزع الخافض ، أي : أحْسَنَ كلَّ شيءٍ في خلْقِه[٣].

وصوّب الطبري من هذه المعاني لـ (**أحسن**) معنى : أعلم وألْهم فقال : ((فإن أوْلى تأويلاته به قول من قال : معنى ذلك : أعلم وألهم كلّ شيء خلقه ، هو أحسنهم))[٤] ، فهو قد وافق الفرّاء في هذا المعنى[٥].

اختار أبو عبيد وأبو حاتم القراءة على صيغة الفعل الماضي (**خَلَقَه**) لسهولتها[٦].
وخلص الطبري إلى وصف القراءتين بأنّهما مشهورتان صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب[٧].

---

(١) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٤٨/٢ .
(٢) يُنظَرُ : جامع البيان : ١٧٢/٢٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٠/١٤ .
(٣) يُنظَرُ : الجامع لأحكام القرآن : ٩٠/١٤ .
(٤) جامع البيان : ١٧١/٢٠ .
(٥) يُنظَرُ : معاني القرآن للفرّاء : ٣٣٠/٢. ٣٣١ .
(٦) يُنظَرُ : الجامع لأحكام القرآن : ٩٠/١٤ .
(٧) يُنظَرُ : جامع البيان : ١٧٠/٢٠ .

ب ـ الفعل(أخفى) بين (الفعل الماضي) و(اسم التفضيل)

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى :﴿ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ﴾ (طه:٧)

((يجوز أن يكون التقدير : وأخفى سرّه ، فيكون من باب حذف المفعول . ويجوز أن يكون التقدير : وأخفى من السرّ ، فيكون من باب حذف الجار والمجرور ، كقولهم ، الله أكبر ، أي : اكبر من كل شيء . فعلى الأول : (**أخفى**) فعل ماضٍ ، وعلى الثاني : (**أخفى**) أفعل مثل أفضل ، من قولهم : زيدٌ أفضل من عمرو))[١].

وجّه الباقولي قوله : (**أخفى**) في الآية الكريمة على النحو الآتي :

١. أن يكون فعلاً ماضياً أي : **وأخفى** سرَّه .

٢. أنْ يكون اسم تفضيل أي : **وأخفى** من السرِّ على غرار اسم التفضيل مثل زيدٌ أفضلُ من عمرو[٢].

بيّن المفسرون مثل: ابن عباس والضحّاك وسعيد بن جبير ومجاهد أنّ السرّ هو ما أسرّه الإنسان في نفسه[٣]وهو ما ذكره الفرّاء والطبري[٤]، أما (**أخفى**) فيكون على تقديرين :

أ ـ أجاز زيد بن مسلم وابنه أن يكون قوله (**وأخفى**) فعلاً ماضياً أي : أخفى سرّه ، فيكون التقدير : يعلم أسرار العباد وأخفى الله سرّه عن عباده فلا يعلمه أحد[٥].

فعطف الفعل (**أخفى**) على الفعل المتقدّم (يعلم)[٦].

---

(١) كشف المشكلات : ٨٦/٢ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما .

(٣) يُنظَرُ : معالم التنزيل : ٢٦٤/٥، ومجمع البيان : ٨/٧ ، وزاد المسير : ٢٧١/٥ ، والبحر المحيط : ٢١٤/٦، وتفسير القرآن العظيم : ٢٧٥/٥ .

(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن : ١٧٤/٢، وجامع البيان : ٢٧١/١٨ .

(٥) يُنظَرُ : جامع البيان : ٢٧٣/١٨ ، ومعالم التنزيل : ٢٦٤/٥، وزاد المسير : ٢٧١/٥ .

(٦) يُنظَرُ : روح المعاني : ١٦٢/١٦ .

وذكر الطبري أنّ السرّ يكون على هذا التقدير : هو ما حدّث به الإنسان غيره سرّاً ، و (**أخفى**) : معناه : ما حدّث به نفسه[١]، وهذا التفسير لـ (السرّ) هو مغاير لِمَا ذكره المفسرون الذين سبق ذكرهم . أما (**أخفى**) على وفق تفسير الطبري فقد سبق إلى ذكره الفرّاء ، إذ قال : ((**وأخْفَى**) : ما حدّثت به نفسكَ))[٢].

و(**أخفى**) عند ابن عباس والضحاك وغيرهما هو ما لم تحدّث به نفسك أو ما لم يلفظ أو يكن بعد كما ذكرناه آنفاً .

قال الطبري معلقاً على رأي ابن زيد :((ولو كان معنى ذلك ما تأوّله ابن زيد ، لكان الكلام: **وأخفى** الله سرّه ، لأنّ أخفى : فعل واقعٌ متعدٍّ ، إذ كان بمعنى فَعَلَ على ما تأوّله ابن زيد ، وفي انفراد **أخفى** من مفعوله ، والذي يعمل فيه لو كان بمعنى فعل الدليل الواضح على أنه بمعنى أفْعَلُ وان تأويل الكلام : فإنه يعلم السرّ وأخفى منه)) [٣].

والذي يبدو أنّ الطبري قد ضعّف أن يكون (**أخفى**) في هذه الآية الكريمة فعلاً ماضياً وهو ما ضعّفه ابن عطية الأندلسي أيضًا؛ إذ قال : ((وقد تُؤُوِّل عن بعض السلف انه جعل (**أخفى**) فعلاً ماضياً وهذا ضعيف))[٤]، ووجه ضعفه أنّ فيه حذفًا للفاعل والمفعول معًا والله أعلم.

أمّا الباقولي وغيره فذكروا هذا الوجه دون أن يضعّفوه[٥].

ب . أمّا التقدير الثاني لقوله : (**أخفى**) فهو أنْ يكون اسمَ تفضيل أي : أخفى منه أو من السرِّ .

---

(١) يُنظَرُ : جامع البيان : ٢٧٢/١٨. ٢٧٣ .

(٢) معاني القرآن : ١٧٤/٢ .

(٣) جامع البيان : ١٨ / ٢٧٤ .

(٤) المحرر الوجيز : ٣٧/٤، ويُنظَرُ : البحر المحيط : ٢١٥/٦ .

(٥) يُنظَرُ : الجواهر : ٤٧٦/٢ ، وكشف المشكلات : ٨٦/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٨٨٥/٢ ، والدّر المصون :١٤/٨ ، وروح المعاني ١٦٢/١٦ .

وهـذا التقـدير هـو مـا ذكـره جمـع مـن النحـاة والمفسـرين[١]، ويكـون تقـدير حـذف الجـارّ والمجرور ، كما يقول : الله أكبر ، أي : أكبر من كل شـيء ، أو تقول : مررتُ بالفيلِ أو أعظمَ ، أي : أعظم منه ، وهو كثير في العربية لدلالة الكلام عليه[٢].

وذكرابن يعيش أنّ (مِنْ) مرادةٌ ههنا ، وإن لم يذكر فقال : ((والذي يدلّ على إرادة (مِنْ) أنّ (**أخفى**) لا ينصرف ، كما لا ينصرف (آخَرُ) من قولك : (مررت برجلٍ آخرَ) ، إذ أردت (مِنْ) معه ، وإن لم تذكره ، وهذا الحذف يكثر في الخبر ، ويقلّ في الصفة ، وذلك من قبل أن الغرض من الخبر إنّما هو الفائدة ، وقد يُكتفى في حصولها بقرينةٍ))[٣] ، فحذف (مِن) والمفضول (السرّ) لقرينة[٤].

---

(١) يُنظَـرُ : الكامـل فـي اللغـة والأدب :٢٢٦/٢، وجـامع البيـان : ٢٧٣/١٧ ، وإعـراب القـرآن للنحـاس : ٣٣/٣ ، والكشاف : ٥٤/٣ ، والمحرر الوجيز : ٣٧/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٨٨٥/٢ ، والبحر المحيط : ٢١٤/٦ .

(٢) يُنظَرُ: الكتاب : ٣٣/٢، والكامل في اللغة والأدب : ٢٢٦/٢ ، وشرح المفصل : ١٣١/٤ .

(٣) شرح المفصل : ١٣٢/٤ .

(٤) يُنظَرُ : همع الهوامع : ١١٤/٥ .

ثانياً : الفعل (تقاسم) بين (المضي) و(الأمر)

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ﴾ (النمل :٤٨ . ٤٩)

وجّه الباقولي الفعل (**تقاسموا**) على توجهين ، إذ قال : ((في موضع (**تقاسموا**) تقديران : يجوز أن يكون أمراً : أَمَرَ بعضُهم بعضاً بالتقاسم والتحالف على التبييت ويجوز أن يكون قوله : (**تقاسموا**) في موضع فعل ماضٍ و (قَدْ) معها مضمرة ، والجملة في موضع الحال ، أي : قالوا : متقاسمين بالله لنبيتنّه وأهله))(١).

وجّه الباقولي الفعل (**تقاسَمُوا**) في الآية الكريمة على النحو الآتي :

١. أن يكون فعلا ماضياً ، والجملة تكون في موضع الحال باضمار(قد) ، وهذا ما أجازه جمع من النحاة والمفسرين(٢).

وإجازة أن يكون (**تقاسموا**) في موضع الحال ؛ لأن الفعلين إذا تواليا ولم يكن بينهما حرف عطفٍ كان الثاني حالاً للأول(٣)ويكون التقدير : قالوا متقاسمين ، أي : متحالفين بالله ، وكان لأبي حيان الأندلسي رأي في وقوع الجملة الماضوية حالاً فقال : ((... فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرةً ينبغي القياس عليها))(٤) ، والزمخشري والباقولي قالا باضمار (قد) قبل الفعل (تقاسموا)(٥) ، ورأى أبو حيان أنّه لا داعي لهذا الإضمار كما مرّ .

---

(١) كشف المشكلات : ١٩٣/٢ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٢٩٦/٢، وجامع البيان : ٤٧٨/١٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٩٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/٣ ، والحجة للقرّاء السبعة : ٣٩٤/٥ ، والكشاف : ٣٧٦/٣ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢١٦/١٣ .

(٣) يُنظَرُ : المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى : ٤٠٥ .

(٤) البحر المحيط : ٨٠/٧ .

(٥) يُنظَرُ : الكشاف : ٣٧٦/٣ ، وكشف المشكلات : ١٩٣/٢ .

ودليل هذا الوجه ، أي : الفعل الماضي من غير إضمار قد قراءة عبد الله بن مسعود بغير (قالوا) أي : (وكان في المدينة تسعة رهطٍ يفسدون في الأرض ولا يصلحون . تقاسموا) (١).

ويكون تقاسموا مفسراً لـ (قالوا) كأنّه قيل : ما قالوا ؟ فقيل : تقاسموا بالله(٢).

ويجوز هذا الوجه عند قراءة قوله : (لنبيّتنّهُ) بالنون والياء(ليبيّتنّه)(٣)فقال الفرّاء : ((فمن قال (**تقاسموا**) فجعل (**تقاسموا**) خبراً فكأنه قال : قالوا متقاسمينَ : لنُبيّتنَّه بالنون . ثم يجوز الياء على هذا المعنى))(٤)، ومعنى (البيات) هنا متابعة العدوّ ليلاً(٥).

وردّ أبو حيان الأندلسي على رأي الزمخشري حين قال : (((**تقاسموا**) يحتمل أن يكون أمراً وخبراً)) (٦)، فقال : ((أمّا قولُهُ : وخبراً ، فلا يصح ؛ لأنّ الخبر هو أحد قسمي الكلام ؛ إذ هو منقسم إلى الخبر والإنشاء ، وجميع معانيه إذا حققت راجعة إلى هذين القسمين))(٧) .

فمن الملاحظ أنّ أبا حيّان قد مالَ إلى الوجه الثاني وهو فعل الأمر ومن قبله أبو علي الفارسي حيث ذكر أنّه لا يجوز جعل (**تقاسموا**) فعلاً ماضياً بقراءة (لتُبَيِّتَنَّه) بالتاء والنون وأجاز الفعل الماضي بقراءة (ليبيِّتنه) بالياء فقال : ((ولا يجوز التاء ولا النون في قوله (لنُبَيّتَنَّهُ) ، و (لتُبَيّتَنّه) مع مثال الماضي ؛ لأنّ الماضي للغيبة و (لَتُبَيِّتَنَّه) للخطاب))(٨) .

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن للفرّاء : ٢٩٦/٢ ، وجامع البيان : ١٩/ ٤٧٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢١٦/١٣ .

(٢) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ١٠١٠/٢ ، والدّر المصون : ٦٢٣/٨، وإعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين درويش : ٥٢٦/٥ .

(٣) قرأ حمزة الكسائي بالتاء(لتُبَيّتَنّهُ) وقرأ الباقون بالنون(لَنُبَيتَنَّهُ) ، يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٤٨٣ ، والحجة للقرّاء السبعة : ٣٩٤/٥ ، وقراءة الكسائي:٩٢.

(٤) معاني القرآن : ٢٩٦/٢ ، ويُنظَرُ : الكشاف : ٣٧٦/٣ .

(٥) يُنظَرُ : مفردات ألفاظ القرآن : ١٥٢ .

(٦) الكشاف : ٣٧٦/٣ .

(٧) البحر المحيط : ٨٠/٧ .

(٨) الحجة للقراء السبعة : ٣٩٤/٥ . ٣٩٥ .

فهو لم يجوّز أن يكون (**تقاسموا**) فعلاً ماضياً بقراءة النون (لنُبيِّتنه) وبقراءة التاء(لَتُبَيِّتنَّه) لكنّ غيره أجاز ذلك ، أما القراءة بالياء فلم يقرأ بها القرّاء السبعة بل قرأ بها مجاهد و الأعمش وطلحة وابن وثّاب وحميد والحسن[١].

أمّا أبو حيان الأندلسي فذكر أنّ الوجه الثاني هو الظاهر وهو قول الجمهور[٢]؛ لذا نستطيع القول إنهما استساغا الوجه الثاني .

٢ـ أمّا الوجه الثاني الذي ذكره الباقولي وذكره جمع من النحاة والمفسرين . وهو أنّ (**تقاسموا**) فعل يدل على المستقبل أي الأمر والمعنى : أمر بعضهم بعضاً بالتقاسم والتحالف على أن يبيّتوا صالحاً وأهله[٣]، وقال أبو حيّان الأندلسي : ((والظاهر أن قوله (**تقاسموا**) فعل أمر محكي بالقول ، وهو قول الجمهور ، أشار بعضهم على بعض بالحلف على تبييت صالح))[٤].

وهذا يكون عند قراءة (لنبيِّتنّه) بالنون والتاء ، فقال الفرّاء : ((ومن قال : تقاسَمُوا فجعلَهَا في موضع جَزْمٍ فكأنه قال : تحالفوا وأقسِمُوا لتبيّتنه بالتاء والنونُ تجُوز من هذا الوجه؛ لأنّ الذي قال لهم تقاسموا معه في الفعل داخل ، وإن كان قد أمرهم ، ألا ترى أنك تقول : قومُوا نذهبْ إلى فلان ، لأنه أمرهم وهو معهم في الفعل . فالنون أعجبُ الوجوه إليّ))[٥].

ويُجعل الفعل (لنبيِّتنّه) جواباً لـ(**تقاسموا**) فقال أبو علي الفارسي : ((فمن قال : (**تَقَاسَمُوا** باللهِ لَنُبيِّتَّنه) فأراد الأمر وجعل (لَنُبيّتنّه) جواباً لِتقاسموا ؛ لأَنَّ هذه الألفاظ التي تكون من ألفاظ القسم تُتلقى بما تُتَلَقّى به الأيمْانُ كقوله سبحانه : ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٢٩٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/٣ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٤/٤ ،وشواذ القراءات:٣٦١.

(٢) يُنظَرُ: البحر المحيط : ٧/ ٨٠ .

(٣) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ١٩٣/٢ ، معاني القرآن للفراء : ٢٩٦/٢ ، وجامع البيان : ١٩ /٤٧٨ ، معاني القرآن وإعرابه : ٩٤/٤ ، والحجة للقرّاء السبعة : ٣٩٤/٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٦٢/٢ ، والكشاف : ٣٧٦/٣ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢١٦ .

(٤) البحر المحيط : ٨٠/٧ ، ويُنظَرُ : أضواء البيان : ١١٩/٦ .

(٥) معاني القرآن : ٢٩٦/٢ . ويُنظَرُ : الكشاف : ٣٧٦/٣ .

أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ ﴾ (فاطر:٤٢) و﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾ (النحل : ٣٨) ، فكذلك : (تَقَاسَمُوا باللهِ) ، فمن قال : (لَنُبيِّتَنّهُ) تلقاه باللاّم والنون الثقيلة ،وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المُقْسمين ، كما دخلوا في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا ﴾ (آل عمران : ٦١)[١].

والتاء في (تقاسموا) للخطاب[٢]، وهي أيضاً تاء تدخل على صيغة تفاعلتُ للمشاركة[٣].

وهناك فرق في معنى الجملة عند قراءة الفعل (لنبيّتنه) بالنون والتاء فبالنون يدخل المخاطبون في اللفظ والمعنى ، وإذا قرئ بالتاء لم يدخل فيه المخاطَبون في اللفظ بل في المعنى[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الفعل (**تقاسموا**) يكون ماضياً و مستقبلاً مرادًا به الأمر، فقال أبو علي الفارسي : ((قوله : (**تَقَاسَمُوا**) فعل لا يخلو من أن يُراد به مثال الماضي ، أو مثال الآتي الذي يراد به الأمر ، إلا ترى أَنَّك تقول : تقاسموا أمْس ، إذا أردت الماضي ، وتقاسموا غداً ، أذا أردت به الأمر))[٥] ، ويكون على الماضي في موضع البدل من (قالوا) ، وعلى الأمر جزءًا من مقول القول ، قال تمام حسان: ((فالملاحظ أن الفعل (تقاسموا) يصلح لأن يكون ماضياً ولأن يكون أمراً وهو على الماضي في موضع البدل من (قالوا) وعلى الأمر جزء من مقول القول . ولكن العلاقة بين الفعل وما يتلوه من قوله (ثم لنقولن) تدل على جو المكيدة والتربص ؛ لأنَّ المعنى :

---

(١) الحجة للقراء السبعة : ٣٩٤/٥ .
(٢) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١٦٢/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٠١٠/٢.
(٣) يُنظَرُ : المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى : ٥٢٣ .
(٤) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/٣ .
(٥) الحجة للقراء السبعة : ٣٩٤/٥ .

(لَنَفْعَلَنَّ ثم لنُنْكِرنَّ أننا فعلنا ، وهذا بالضبط ما يقضى به منطق العقل عند قراءة الآية وهكذا تقضي قرينة السياق بأن(**تقاسموا**)فعل أمر وليس فعلاً ماضياً))[١].

ثالثاً : الفعل (كان) بين النقص والتمام

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ النساء: ١١.

وجّه الباقولي (**كان**) في الآية الكريمة توجيهين :

١. أن تكون ناقصة وهذا يكون عند قراءة (واحدةً) بالنصب[٢]فـ(واحدةً) هي خبر (**كان**) الناقصة واسمها قدّره الباقولي بـ(المتروكة) أي : وإن كانت المتروكةُ واحدةً .

٢. أن تكون تامة فهي تكتفي بالاسم فقط وهو (واحدةٌ) في قراءة الرفع ، دون الحاجة إلى الخبر[٣].

فالوجه الأوّل يكون (**كان**) ناقصةً فهي تحتاج إلى الاسم والخبر فنصب (واحدةً) على الخبر وقدّر اسمها بـ(المتروكة أو المولودة أو الوارثة)[٤].

وتوافق النصب في (واحدةً) بين أول الكلام وآخره ، والقصد من (أول الكلام) قوله : (وإن كنّ نساءً) فنصب (نساء) على الخبر وأضمر في (كنّ) اسمها والتقدير : وإن كُنَّ المتروكاتُ أو الوارثات نساءً ، فقال أبو عليّ الفارسي معلّلاً حجة النصب : ((لأن التي قبلها لها خَبَرٌ منصوبٌ وذلك قولهُ : (فإن **كُنّ** نساءً فوق اثنتين ... وإن **كانت** واحدةً) أي : وإن كانت المتروكةُ واحدةً كما أَنَّ الضمير في الأول تقديره : وإن كُنَّ المتروكاتُ أو الوارثات نساءً))[٥].

---

(١) البيان في روائع القرآن : ١٦٩/١ .

(٢) قرأ بالرفع نافع ، وقرأ الباقون بالنصب ، يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٢٧٧، ومعاني القراءات : ١٢٠.

(٣) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ١/ ٣٧٠ .

(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ٧/ ٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٥/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٤٤٠ ، والحجة للقرّاء السبعة : ٣/ ١٣٦ .، ومجمع البيان : ٣/ ٢٨ .

(٥) الحجة للقراء السبعة : ٣/ ١٣٥. ١٣٦ .

وقال مكي القيسي : ((ووفّق في ذلك بين آخر الكلام وأوله ، إلا ترى أنّ أوله (فإن كن نساء) فنَصب ، وأضمر في (كان) اسمها ، فلمّا أجمع على النصب في (نساء) أجرى (واحدة) على ذلك ؛ لأن الآخر قسيم الأول . فجرى على لفظهِ وحكمه ، لأنه تعالى ذكر جملة البنات وحكمهنّ من ميراثهن ، ثم ذكر حكم الواحدة من ميراثها ، فجرى الواحدة في الإعراب مجرى الجماعة))(١).

أما عندما تكون (كان) تامة أي مكتفية بالاسم دون الخبر ، فـ(كان) هنا بمعنى وقع أو حدث ، أي : وقع إرثُ الواحدةِ ، قال مكي القيسي : ((ويقوّي ذلك لمّا كان القضاء ، في إرث الواحدة لا في نفسها ، وجب أن يكون التقدير : فإن وقع أو حدث إرث الواحدة ، أو حكم الواحدة ، ونحوه ، وقد كان يلزم الرفع في (**نساء**) في قوله : (**فإن كن نساءً**) **إلاّ أنه** جمع بين المذهبين والمعنيين ، فأضمر الاسم مع (**نساء**) وترك الإضمار مع واحدة والقياس واحد))(٢).

فالمراد إذن حكمها والقضاء في إرثها لا (ذاتها)(٣).

وقال الزمخشري : ((فإن قلت هل يصح أن يكون الضميران في (كنّ و كانت) مبهمين ويكون (نساء وواحدة) تفسيراً لهما على أنَّ كان تامة قلت لا أُبعد ذلك))(٤).

وردّ أبو حيّان الأندلسي قائلاً : ((ونعني بالإبهام أنهما لا يعودان على مفسر متقدّم ، بل يكون مفسرهما هو المنصوب بعدهما ، وهذا الذي لم يبعده الزمخشري هو بعيد أو ممنوع ألبتة ، لأن (كانت) ليست من الأفعال التي يكون فاعلها مضمراً يفسره ما بعده بل هو مختص من الأفعال بِنعْمَ و بِئْسَ وما حُمِلَ عليهما))(٥).

واختار الزجاج نصب (واحدة) أي جعل (كان) ناقصة ، لأن عليهما أكثر القراء ويعضده معنى الآية الكريمة ؛ إذ قال : ((لأن قوله : (فإن كُنَّ نساءً فوق اثنتينِ) قد

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٧٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٣٧٨ .

(٣) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٣/ ١٣٦ ، ومجمع البيان : ٣/ ٢٨ .

(٤) الكشاف : ١/ ٥١٢ .

(٥) البحر المحيط : ٣/ ١٩٠ .

بيَّن أَن المعنى : فإن كان الأولادُ نساءً وكذلك ، وإن كانت المَولُودة واحدةً . فلذلك اخترنا النصب ، وعليه أكثر القراءة))(١).

ووصفها النحّاس بأنّها القراءة الحسنة(٢)، واختارها الأزهري؛ لأن أكثر القرّاء عليها(٣)، ووافقهم أبو عليّ الفارسي فقال : ((الاختيار ما عليه الجماعة ، لأن التي قبلها خَبَرٌ منصوبٌ وذلك قولهُ : (فإن كُنَّ نساءً فوقَ اثنتينِ ... وإن كانت واحدةً))(٤)، وكذا الحال عند مكيّ القيسي ليتآلف أخر الكلام بأوله ؛ ولأن عليه جماعة القرّاء(٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٥ .

(٢) يُنظَرُ : إعراب القرآن : ١/ ٤٤٠ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القراءات : ١٢٠ .

(٤) الحجة للقراء السبعة : ٣/ ١٣٥ . ١٣٦ .

(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٧٨ .

أولاً : (التاء) بين أن تكون دالّة على الخطاب أو الغيبة

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمۡ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾(الرعد : ٣١)

تناول الباقولي هذه الآية الكريمة موجهاً أنَّ (التاء) في قوله تعالى (تحلّ) على وجهين :

الأول : أن تكون (التاء) للخطاب ، على تقدير : أو تحُلُّ أنت يا محمد قريباً من دارهم[١].

وهذا تأويل ذكره الطبري عازياً إياه إلى قتادة (ت١١٧هـ) عن سعيد بن جبير (ت٩٥هـ) عن ابن عباس (ت٦٨هـ) (رضي الله عنهم) ، أي : أو تَحُل أنت يا محمد أو تنزل أنت بجيشك قريباً من دارهم[٢]، كما حلّ بالحديبّية[٣]، ففاعل (تحل) ضمير الخطاب يعود إلى الرسول محمد (صلى الله علي وسلم)[٤] ، و (القارعة) : هي هي ما يقرع من البلاء والعذاب والنقم[٥]، أو هي : الرزيّة التي يقرع قلب صاحبها بفضاعتها كالقتل والأسر ونهب المال وكشف الحريم[٦].

أو هي عذاب من السماء قال ابن كثير : ((قال العوفي ، عن ابن عباس (تُصيبهُمْ بِما صنَعَوا قَارِعَةٌ) : عذاب من السماء ينزل عليهم (أَوَ تَحُلُّ قَرِيباً مِنْ دارِهِم) يعني : نزول رسول الله بهم وقتاله إياهم))[٧].

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٥٥٨/١ .

(٢) يُنظَرُ : جامع البيان : ٤٥٦/١٦ ، والمحرر الوجيز : ٣١٣/٣ ، والبحر المحيط : ٣٨٤/٥ ، والدّر المصون : ٥٥/٧ ، وتفسير الثعالبي : ٣٧٠/٣ .

(٣) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٣٨٤/٥ .

(٤) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما ، والدّر المصون : ٥٥/٧ .

(٥) يُنظَرُ : جامع البيان : ٤٥٦/١٦ .

(٦) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ٣١٣/٣ .

(٧) تفسير القرآن العظيم : ٤٦٢/٤ .

الوجه الثاني :

أجاز الباقولي أن تكون (التاء) للغيبة وتأنيث القارعة ، على تقدير : أو قارعة تحل هي قريباً من دارهم[١].

قال ابن كثير الدمشقي : ((وهذا هو الظاهر من السياق))[٢] ، وذكر السمين الحلبي أنّ هذا الوجه هو الأبين[٣].

وثمة قراءة في لفظة (تحل) هي بالياء (يحلّ) قرأ بها مجاهد وسعيد بن جبير[٤].

وقد وجّه أبو حيّان الأندلسي الفاعل على هذه القراءة فقال ((واحتمل أن يكون عائداً على معنى القارعة راعى فيه التذكير؛ لأنّها بمعنى البلاء ، أو تكون الهاء في (قارعة) للمبالغة ، فذكّر واحتمل أن يكون عائداً على الرسول (صلى الله عليه وسلم) أي : ويحل الرسول قريباً))[٥].

وترى الباحثة أنّ هذهِ الأوجه كلَّها محتملةٌ ومرادةٌ ولها المسوّغ النحوي الذي تسوّغهُ سَنَنُ العربية ، فالحمل على المعنى ، والتذكير أرادة المبالغة ، وعود الضمير إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) كلُّها معانٍ واردةٌ ههنا وفيها ضربٌ من التوسع في التعبير القرآني والله أعلمُ .

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٥٥٩/١ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٤٦٢/٤ .

(٣) يُنظَرُ : الدّر المصون : ٥٥/٧ .

(٤) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ٣١٣/٣ ، والبحر المحيط : ٣٨٤/٥ ، والدّر المصون : ٥٥/٧ .

(٥) البحر المحيط : ٣٨٤/٥ .

ثانياً : (اللام) للتعليل أو القسم

قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (الزمر : ٣٤ . ٣٥)

ذكر الباقولي أنّ (**اللام**) في قوله تعالى (**ليكفّر**) هي للتعليل وهي من صلة الآية السابقة ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾(الزمر :٣٤) ، وقيل : هي لام القسم ، والتقدير : والله ليكفرَنَّ عنهم أسوأ الذي عملوا ، وكسرت اللام وحذفت النون[١]، إذن وجّه الباقولي (اللاّم) في الآية الكريمة على وجهين :

١. إمّا أن تكون لام التعليل .
٢. أو تكون لام القسم .

فإن كانت اللام للتعليل فعند الباقولي متعلقة بقوله تعالى : (لهم ما يشاؤون عند ربِّهم) على نحو ما مرّ ، وهذا ما أجازه الطبرسي[٢]، وأبو السعود العمادي فقال أبو السعود : ((وقوله تعالى : ((ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ... الخ متعلق بقوله تعالى : لهم ما يشاؤون))[٣].

أمّا النحاس وغيره فأجازوا أن يتعلق (ليُكفّرَ) بـ (المحسنين) في قوله تعالى : ((ذلك جزاء المحسنين)) في الآية نفسها أي في الزمر :٣٤ ، فقال النحاس : ((...لأن بعده لام كي وما بعده داخل في الصلة أي : جزاء الذين أحسنوا ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا))[٤] ، ويكون التقدير : الذين أحسنوا ليُكفّرَ الله عنهم أسوأ الذي عملوا[٥]أي : لأجل التكفير[٦].

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٧٣/٢ .
(٢) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما ، ومجمع البيان : ٣٩٩/٨ .
(٣) إرشاد العقل السليم : ٢٥٤/٧ .
(٤) القطع والائتناف : ٦١٠ ، ويُنظَرُ : المحرر الوجيز : ٥٣٢/٤ ، والبحر المحيط : ٧/ ٤١٢ ، والدّر المصون : ٤٢٩/٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥١٥/٦ .
(٥) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢/ ٢٧٣ .
(٦) يُنظَرُ : الدّر المصون : ٤٢٩/٩ .

وذكر ابن عطية الأندلسي وغيره أنّ اللاّم في (ليكفر) ((يحتمل أن تتعلق بفعل مضمر مقطوع مما قبله كأنك قلت يسّرَهم الله لذلك ليكفّر ؛ لأنَّ التكفير لا يكون إلا بعد التيسير للخير ، واستدلوا على أن (عملوا) هو كفر أهل الجاهلية ومعاصي أهل الإسلام))[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه اللاّم الداخلة على الفعل المضارع هي (لام كي) وهي تنصب الفعل بإضمار (أنْ) على مذهب البصريين وهي نفسها ناصبة للفعل على مذهب الكوفيين ، وفي المذهبين كليهما تتضمن (اللام) معنى (كي)[٢].

وأُضْمِرَتْ (أنْ) ؛ لأنّ (اللام) مختصة بالأسماء ، لذا يؤول (أنْ) والفعل بمصدر ليكون مسوّغاً لدخول اللام عليه[٣].

أمّا الوجه الثاني الذي أورده الباقولي فهو أن تكون (اللام) لام القسم على تقدير : والله لَيُكفِرَنَّ عنهم أسوا الذي عملوا ، فكسرت اللام وحذفت النون[٤]، ووافقه الطبرسي في هذا الوجه[٥]، وقوله : (وكسرت اللام وحذفت النون) ذكرها في موضع آخر إذ قال : ((وهو أنّ اللاّم لام القسم ، وهي مكسورة بمعنى المفتوحة . وذلك أن هذه اللام إذا كانت مفتوحة كان معه النون ، نحو قولك : والله لأفعلنَّ ، فإذا لم تأتِ بالنون كانت مكسورة ، فتقول : والله لِأفعلَ كذا))[٦].

---

(١) المحرر الوجيز : ٤ / ٥٣٢ ، ويُنظَرُ : البحر المحيط : ٧/ ٤١٢ ، والدّر المصون : ٩/ ٤٢٩.
(٢) يُنظَرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة(٧٩) : ٥٧٥/٢ ، واللاّمات : ٥٣ .
(٣) يُنظَرُ : رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٣٠٠ .
(٤) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٧٣/٢ .
(٥) يُنظَرُ : مجمع البيان : ٣٩٩/٨ .
(٦) كشف المشكلات : ٣٥٣/١ .

ثالثًا : (الواو) للقسم أو العطف

قَالَ تَعَالَى:﴿ حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾
(الزخرف :٣.١)

ذكر الباقولي أنّ (**الواو**) في قوله تعالى : (والكتاب المبين) يجوز أن تكون : للقسم أو للعطف ، إذ قال : ((... فمن قال إنّ حروف التهجي قَسَمٌ كان قوله (والكتاب المبين) عطفًا عليه ، ومن قال : إنّ قوله (حم) أي : حُمَّ الأمر ، كان قوله : (الكتاب المبين) قسمًا ، وجعله (حُمَّ الأمر) نابت عن جواب القسم كما تقول : أتيتُك واللهِ))[١].

مما سبق نخلص إلى أَنّ تحديد نوع (الواو) فيما إذا كانت للقسم أو العطف يعتمد على المراد من قوله : (حم) .

اختلف المفسرون في تأويل مقاطع الحروف (حم . الم . الر) في بدء بعض السور ، فروي عن ابن عباس (رضي الله عنه) ثلاثة تأويلات عن هذه الحروف ، أوجزها الزجاج قائلاً : ((أقسم اللهُ بهذه الحروف أن هذا الكتاب الّذي أُنزل على محمد (ﷺ) هو الكتاب الذي عنده ، عزّ وجلّ لا شكّ فيه ، والقول الثاني عنه أن : (الَر) و(حم) و(نون) اسم للرحمن . عزّ وجلّ . مقطَّع في اللفظ موصول في المعنى ، والثالث عنه انّه قال : (الم) معناه أنا الله اعلم ، و(الر) معناه أنا الله أرى ، و(المص) معناه أنا الله اعلم وأفصل ، و(الَمَرَ) معناه أنا الله أعلم وأرى))[٢].

وهناك مَنْ روى عن مجاهد (ت١٠٣هـ) أنّها أسماء للسور ، وقيل : هي حروف هجاء مقطّعة ، وقيل : هي قسم ، وروي عن عكرمة (ت١٠٥هـ) عن ابن عباس أنّ (حم) حروف الرحمن مقطّعة[٣].

---

(١) كشف المشكلات : ٢٩٥/٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٦٠/١ ، ويُنظَرُ : جامع البيان : ١/ ٢٠٦ . ٢٠٧ .
(٣) يُنظَرُ : جامع البيان : ٢٠٥/١ ، ٢٠٧/١ ، و١٠/١٥ .

وروي عن الضحّاك (ت١٠٢هـ) أنّ (حم) معناه : قضى هذا القرآن أخذه من حُمّ الأمر إذا وَجَبَ[١].

فإذا كانت (حم) هي أسماء لله تعالى أو أسماء للسور أو هي حروف تهجٍّ مقطّعة كانت (الواو) للقسم ، (والكتاب المبين) هو المقسم به، أمّا جوابه فأجاز الباقولي أن تكون(حم) نابتْ عن الجواب كما ذكرنا ، أمّا غير الباقولي فأجاز أن يكون جواب القسم قوله : (إنّا جعلناه)[٢]، وهنا لا يجوز الوقف على (المبين) وإنّما على قوله : ﴿ لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٤ ﴾ (الزخرف)[٣] ، فـ (الكتاب) مجرور بواو القسم وهي بدل من(الباء) لقربها منها ولشبهها بها[٤].

وقد علل المبرد جعلُ الواو مكان الباء الذي هو الأصل تعليلاً صوتياً من حيث إنّ مخرج الواو من مخرج الباء وكلاهما من الشفة فساغَ الإبدال ههنا[٥].

والله تعالى أقسم بالكتاب تعظيماً[٦]، فالقسم وجوابه من الأقسام الحسنة البديعة ، لتناسب القسم والمقسم عليه وكونهما من وادٍ واحدٍ[٧].

أوردِ القرطبي (ت٦٧١هـ) في الآية الكريمة قَسَمَيْنِ ، فقال: ((قيل (حم) قسم . و(الكتاب المبين) قسم ثانٍ ، ولله أنْ يقسم بما شاء))[٨].

وقد سبقه إلى هذا الرأي أبو ليث نصر بن محمد السمرقنديَّ (ت٣٧٥هـ) ، إذ قال : ((حم والكتاب المبين يعني أقسم بـ (حم) وبالكتاب الذي أبان طريق الهدى من طريق الضلالة وأبان كلّ ما نحتاج إليه الأمة ، ويقال مبين لما بيّن بلغة تعرفونها . يعني بين

---

(١) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ٦١٤، ومنار الهدى : ٣٤٩.٣٤٨ .

(٢) يُنظَرُ : جامع البيان : ٥٦٢/٢١، وإعراب القرآن للنحاس ، ٩٧/٤، والكشاف ، ٢٤٠/٤ ، وغرائب التنزيل وعجائب التأويل : ١٠٥٩/٢ ، والبحر المحيط : ٦/٨، والدّر المصون : ٥٧١/٩ ، وفتح القدير : ٧١٥/٤ .

(٣) يُنظَرُ : المكتفى في الوقف والابتدا : ٥٠٦ .

(٤) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٩٧/٤ .

(٥) يُنظَرُ : المقتضب : ٣١٩/٢ .

(٦) يُنظَرُ : غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١٠٥٩/٢ .

(٧) يُنظَرُ : الكشاف : ٢٤٠/٤ ، والبحر المحيط : ٦/٨ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن: ٦١/١٦ .

منه الحلال والحرام ، (إنّا جعلناه) فهذا جواب القسم يعني (إنا جعلناه) قلناه ووصفناه وبيناه))[١].

أمّا ما أجازهُ الباقولي من أنّ (حم) ومعناه (حُمّ الأمر) نابتْ عن جواب القسم فقد سبقه إليه ابن الانباري (ت٣٢٨هـ) وغيره إلاّ أنّهم عدّوا (حم) الجوابَ وليس نائباً عنه ، فقال القرطبي : ((وقال ابن الانباري : من جعل جواب (والكتاب) (حم) . كما تقول نزل واللهِ وجبَ واللهِ . وقف على الكتاب المبين))[٢] ، وقال أبو عمرو الداني : (((حم) جواب قسم كما يقال وجب الله وقف على (والكتاب المبين)))[٣] ، ووافقهم أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني(ت١١٠٠هـ)[٤].

نستنتج مما مرَّ أنّ ابن الانباري وأبا عمرو الداني والأشموني جعلوا (حم) جواباً للقسم وليس نائباً عنه كما أجازه الباقولي؛ لذا فالباقولي انفرد بهذا التوجيه لأنّي لم أجد لتوجيهه ذكراً في المصادر التي بين يدي والله أعلم .

وذكر النحاس إن كان معنى(حم) : حُمَّ الأمر ، فلا يحتاج إلى جواب قسم فقال: ((وجلّ الأمر والله ولا يحتاج إلى جواب للقسم))[٥].

ذكر أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني (ت٥٣٥ أو ٥٣٦ هـ) أنّه من الغريب أن يكون جواب القسم(حم) مقدّماً[٦].

أمّا الوجه الثاني الذي أجازه الباقولي لـ(الواو) فهو أنْ تكونَ عاطفة ، عندما يكون معنى (حم) قسماً . فجملة (الكتاب المبين) معطوفة بالواو[٧].

---

(١) بحر العلوم : ٢٣٩/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٦١/١٦ .

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا : ٥٠٦ .

(٤) يُنظَرُ : منار الهدى : ٣٤٨ .

(٥) القطع والائتناف : ٦٤٠ .

(٦) يُنظَرُ : غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١٠٥٩/٢ .

(٧) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٥٩/٢ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١٠٥٩/٢ ، والدّر المصون : ٥٧١/٩، وفتح القدير : ٧١٥/٤ .

رابعًا : (الواو) بين أن تكون مقحمة (زائدة) أو للحال

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ (الزمر :٧٣) .

قال الباقولي : ((الواو مقحمة عند الفرّاء ، وجواب (إذا) قوله : (فتحت) وعند البصريين التقدير : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت ، فالواو واو الحال ، وجواب (إذا) مضمر))[١].

وجّه الباقولي (الواو) في قوله : (وفتحت) وجهين :

الوجه الأول : عزاه إلى الفرّاء أن تكون الواو مقحمة (زائدة) وجواب (إذا) هو (فتحت)[٢].

وهذا الرأي نجده عند الفرّاء في تعليقه على قول الشاعر الأسود بن يعفر :

حتى إذا قَمِلت بطونُكُم ورأيتُم أبناءكم شبُّوا
وقلبتم ظهر المِجَنِّ لنا إنّ اللئيم العاجزُ الخِبُّ

((فجعل جواب (حتى إذا) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو ، فاجتزئ بالإتباع ولا خبر بعد ذلك . وهذا أشدّ مما وصفت لك . ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾))[٣].

وذكر في موضع آخر أنّ الواو معناها السقوط[٤]، وتلا قوله تعالى : (حتى إذا جاءُوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها)، وأحسب أنَّه يريد بقوله : (السقوط) حملها على محمل الزيادة.

وصرّح بأنّها زائدة علي بن محمد الهَرَوي (ت٤١٥ هـ)[٥].

---

(١) كشف المشكلات : ٢٧٧/٢ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما .

(٣) معاني القرآن للفرّاء : ١٠٧/١-١٠٨ .

(٤) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ٢٣٨/١ .

(٥) يُنظَرُ : الأزهية في علم الحروف : ٢٤٣ .

وفي الحقيقة ليس الفرّاء وحده من الكوفيين مَنْ عدّ هذه الواو زائدة ، بل صرّح النحاس وغيره بأنّ الكوفيين يقولون بزيادة الواو [١].

ويبدو أنّ هؤلاء الكوفيين قد تابعوا الفرّاء في هذا الأمر مما جعلهم يعزون إليهم جميعهم المسألة ههنا .

والأخفش من البصريين ذكر زيادتها؛ إذ جاء في معانيه : ((وقد فسر الحسن : (حتى إذا جاءُوها وفتحت أبوابها) على حذف الواو))[٢] ، وتابعه ابن برهان(ت٤٥٦هـ)[٣].

وذكر ابن جني وابن يعيش أنّ البغداديين أجازوا في الواو أن تكون زائدة في هذه الآية[٤].

وعنى ابن جني بـ (البغداديين) ههنا الكوفيين[٥]، وذكر المرحوم الدكتور مهدي المخزومي أنَّ المراد بـ (البغداديين) الكوفيون [٦].

فإذا كانت (الواو) زائدة فجواب (إذا) هو (فُتحت) أي : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابُها ، وذكر ابن عطية الأندلسي أنّ هذه الواو سقطت في مصحف ابن مسعود[٧].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ زيادة الواو غير جائزة عند البصريين فذكر المبرّد أنّ قوماً أجازوا زيادة الواو في قوله : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾ (الانشقاق:١-٢) أي : أذنت لربها ، وكذلك في قوله : (حتى إذا جاؤوها وفتحت) أي : فتحت فقال : ((وهو أبعد الأقاويل . أعني زيادة الواو))[٨].

---

(١) يُنظَرُ : إعراب القرآن: ٢٢/٤، والبحر المحيط : ٤٢٥/٧ ، ومغني اللبيب :٤١٧/٢ ، وهمع الهوامع : ٢٣٠/٥
(٢) معاني القرآن : ١٣٢/١ .
(٣) يُنظَرُ : شرح اللمع لأبن برهان : ٢٤٥ .
(٤) يُنظَرُ : سرّ صناعة الإعراب : ٦٤٥/٢ ، وشرح المفصل : ١١/٥ .
(٥) يُنظَرُ : سر صناعة الإعراب : ٦٤٥/٢ ، الهامش رقم (١٤) للمحقق .
(٦) يُنظَرُ : الدرس النحوي في بغداد: ٧.
(٧) يُنْظَرُ : المحرر الوجيز : ٥٤٣/٤ .
(٨) المقتضب : ٨٠/٢ .

وقال أيضاً : ((وزيادة الواو غير جائزة عند البصريّين))[١].

وهذا ما صرّح به النحاس أيضاً إذ قال : ((فالكوفيون يقولون : الواو زائدة ، وهذا خطأ عند البصريين))[٢].

وذكر ابن خالويه وأبو زرعة بن زنجلة (كان حيًا في شعبان سنة ٣٨٢هـ) أنّ المبرّد قال : ((إذا وجدتُ حرفاً من كتاب الله قد أشتَمَلَ على معنى حسنٍ لم أجعله مُلغًى ، ولكن الواو ها هنا واو نَسَقٍ والتقدير : حتى إذا جاؤوها وصلوا وفتحت أبوابها . وهذا حسنٌ جداً))[٣] ، والواو هنا لها معنى أدلى به أهل العلم والتفسير ، فقال النحاس : ((فأَمّا الحكمة في إثبات الواو في الثاني وحذفها في الأول فقد تكلّم فيه بعض
أهل العلم ، يقول : لا أعلم أنه سبقه إليه أحدٌ ، وهو أنّه قال : لمّا قال الله جلّ وعزّ في أهل النار (حتى إذا جاءوها فُتحتْ أبوابها) دلّ بهذا على أنّها كانت مغلقة ، ولما قال في أهل الجنة (حتى إذا جاءوها وفُتحتْ أبوابُها) دلّ بهذا على أنّها كانت مفّتحة قبل أن يجيئوها . والله جلّ وعز أعلم))[٤]، أو ((لأنّ أبوابَ السجون مغلقةٌ إلى أنْ يجيْئَها صاحب الجريمة فَتُفتّح له ثم تُغلَقَ عليه فناسَبَ ذلك عَدَمُ الواو فيها ، بخلاف أبواب السرور والفرحِ فإنّها تُفتَحُ انتظارًا لمن يَدْخُلُها))[٥].

الوجه الثاني :

أجاز الباقولي أن تكون الواو (واو الحال) وتقديره عند البَصريين : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابُها ، وجواب (إذا) مضمر[٦].
وثَمَّة أمران تجدر الإشارة إليهما على هذا التقدير وهما :

الأول :

---

(١) المصدر نفسه : ٨١/٢ .
(٢) إعراب القرآن : ٢٢/٤ ، ويُنظَرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٦٤) : ٤٥٦/٢ .
(٣) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٥٨/٢ ، ويُنظَرُ : حجة القراءات : ٦٢٦ .
(٤) إعراب القرآن : ٢٣/٤ ، ويُنظَرُ : الكشاف : ١٥٠/٤ .
(٥) الدّر المصون : ٤٤٧/٩ ، ويُنظَرُ : إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥٤٢/٦ .
(٦) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٢٢٧/٢ .

إن هذا التقدير قد أوردهُ الزجاج وأبو زرعة والزمخشري من دون تصريح منهم أنّه للبصريين(١).

والآخر :

يتمثل في عزو الباقولي إلى البصريين أنّ التقدير: حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفُتِحتْ فالواو للحال وجواب إذا مضمر وقد مرَّ هذا آنفًا ، لكنَّ سيبويه ذكر أنَّ الجواب متروك للعلم به ، جاء في الكتاب(2): ((وسأَلتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره : (حتّى إذا جاءُوها وفُتِحت أبوابُها) أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : ((وَلَو يرَىَ الذينَ ظَلَموا إذْ يرون العذاب (البقرة :١٦٥) فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم ، لِعلْم المخَبرِ لأيّ شيءٍ وُضع هذا الكلامُ)) ووافقه المبرّد ذاكرًا أنّه معروفٌ وجوّده فقال : ((فأمّا حذف الخبر فمعروف جيّد))(3).

وقد عزا إليه الزجاج أنَّ الجواب مقدر عنده بـ (سعدوا) فقال: ((سمعت محمد بن يزيد يذكر أن الجواب محذوف ، وأن المعنى : إذا جاؤوها .. إلى آخر الآية ، سعدوا ، قال فالمعنى في الجواب : حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة))(٤).

وقدّره الزجاج بـ (دخلوها) فقال : ((والذي قلته أنا . وهو القول إن شاء الله . إن المعنى (حتى إذا جاءُوها وفُتِحتْ أبوابُهَا وقال لهم خزنتها سلامٌ عليكم طبتم فادخلوها خالدين)دخلوها ، فالجواب(دخلوها) وحذف لأنّ في الكلام دليلاً عليه))(٥).

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٥/٤ ، وحجة القراءات : ٦٢٦، والكشاف : ١٥٠/٤ .
(٢) ١٠٣/٣ .
(٣) المقتضب : ٨١/٢ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٤/٤ ، ويُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٢٢/٤ ، وحجة القراءات : ٦٢٦ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٥/٤ .

وقدّره علي بن عيسى الرماني بـ(فازوا ونعموا)[١] وتبعه أبو البركات الأنباري[٢]، وقدّره ابن جني بـ(صادفوا الثوابَ الذي وُعِدُوْهُ)[٣] ، ويجوز أن يكون الجواب : (وقال لهم خزنتها)[٤].

وفي هذه التقديرات تكون (الواو) هنا واو الحال ، قال الزجاج : ((وعلى معنى قول هؤلاء أنه اجْتَمعَ المجيءُ مع الدخول في حال ، المعنى : حتى إذا جاءوها وقع مجيئهم مع فتح أَبْوَابِها))[٥].

وقدّر الزمخشري (قد) مع الفعل (فتحت) فقال : ((حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها))[٦] ؛ لأنَّ : (((قَدْ) تُقرِّب الماضيّ من الحال ، وتُلحقه بِحكمه ، وهذه واوُ الحال ، ولأنّه بدُخولِ (قدْ) أشبهَ الجملة الاسمّيةَ من حيث إنَّ الجُزْءَ الأوّلَ من الجملة ليس فعلاً))[٧]، وفي هذا اتباع من الزمخشري مذهب جمهور نحاة العربية من أنّ وقوع الجملة الماضوية حالا لا يكون إلا بـ(قد) ذكرًا أو إضمارا[٨].

وتناسب كونها حالاً ؛ أنّ أبواب الأفراح تكون مفتحة لانتظار من يجيءُ إليها بخلاف أبواب الخلود (أبواب النار)[٩] ، أي جاؤوها مفتحة أبوابها كما صُرِّح بمفتحة حالاً في قوله :﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴿٥٠﴾ ﴾ (ص: ٥٠) أو أنّ أبواب الجنّة فتحت لداخليها قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم[١٠].

---

(١) يُنظَرُ : معاني الحروف : ٧٢ .
(٢) يُنظَرُ : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٢٧ .
(٣) يُنظَرُ : سر صناعة الإعراب : ٢/ ٦٤٧ .
(٤) يُنظَرُ : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٢٧ ، والبحر المحيط : ٧/ ٤٢٥ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٢٧٥ ، ويُنظَرُ : حجة القراءات : ٦٢٦ .
(٦) الكشاف : ٤/ ١٥٠ .
(٧) شرح المفصل : ٢/ ٣٠ .
(٨) يُنظَرُ : ظاهرة المنع في النحو العربي:١٦٣.١٦١.
(٩) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٧/ ٤٢٥ .
(١٠) يُنظَرُ : مغني اللبيب : ٢/ ٤١٩ ، وهمع الهوامع : ٥/ ٢٣١ .

وورد عن المبرّد أنّ الواو هنا عاطفة والتقدير : حتى إذا جاؤوها وصلوا وفتحت أبوابها(١)، ووافقه النحاس وغيره(٢).

وقد سمّى بعضهم هذه الواو بـ (واو الثمانية) ، وهذا ما صرّح به القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) فذكر أنّ من خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ ﴾ الكهف: ٢٢، ثمّ قال : ((ومِنْ ذلك أنّه جلّ اسمُهُ لَمّاَ ذَكَرَ أَبواب جَهنّمَ بغيرِ واوٍ ؛ لأنّها سَبْعَةٌ ، فقال :﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ (الزمر: ٧١) ، ولمّا ذَكَرَ أبوابَ الجَنَّةِ ألحَقَ بها الواوَ لكونِها ثمانيةً ، فقال سبحانه : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ (الزمر٧٣)، وتُسَمَّى هذه الواو واوَ الثَّمانِيَة))(٣).

وسبق إلى ذكر هذا الرأي ابن عطية الأندلسي فقال : ((وقال قوم أشار إليهم ابن الانباري وضعف قولهم هذه واو الثمانية مستوعباً في سورة الكهف))(٤) ، والتضعيف لهذا الرأي نجده عند ابن هشام الأنصاري ، إذ قال : ((إذ قيل (فتحت) في آية النار لأن أبوابها سبعة ، (وفتحت) في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية ، وأقول ، لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها ، إذ ليس فيها ذكر عَدَدٍ البتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو ليست داخلة عليه ، بل على جملة هو فيها))(٥).

---

(١) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢/ ٢٥٨ ، وحجة القراءات : ٦٢٦ .

(٢) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس : ٤/ ٢٢ ، ومغني اللبيب : ٢/ ٤١٧ـ ٤١٩ ، وهمع الهوامع : ٥/ ٢٣١ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : ٦/ ٥٤٠ .

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص : ٣١ ، ويُنظَرُ : همع الهوامع : ٥/ ٢٣١ .

(٤) المحرر الوجيز : ٤/ ٥٤٣ .

(٥) مغني اللبيب : ٢/ ٤١٩ .

أولاً : (أنْ) بين أن تكون تفسيرية أو مصدرية

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ (المائدة :١١٧) : إنّ : ((المعنى : أي اعبدوا الله ، فـ(أَنْ) مفسّرةٌ بمعنى أي . ويجوز أن تكون (أن) في موضع الجر بدلاً من الهاء ، أي : إلا ما أمرتني بأن اعبدوا اللهَ))[1].

وجّه الباقولي (أن) في قوله تعالى : (أن أعبدوا الله) على وجهين :

أ . إمّا أن تكون مفسّرة بمعنى (أي) ، فالمعنى: أي اعبدوا الله .

ب . ويجوز أن تكون مصدرية وهي في موضع جرٍّ ؛ لأنّها بدل من الهاء في (بهِ) ، فالمعنى : إلاّ ما أمرتني بأن اعبدوا الله .

فعندما تكون أن مفسرة فهي لا موضع لها من الإعراب. والوجه الأول أجازه جمع من النحاة والمفسرين ، منهم سيبويه ، إذ قال في باب (ما تكون فيه أَنْ بمنزلة أيْ) ناقلاً رأي شيخه الخليل : ((... وذلك قوله عزّ وجل :﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ ﴾ (ص:٦) زعم الخليل أنه بمنزلة أَيْ ، لأنَّك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امْشُوا ، فأنت لا تريد أن تُخبِر أنهم انطلقوا بالَمشي ، ومثل ذلك : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ﴾ (المائدة : ١١٧) وهذا تفسير الخليل))[2]، ووافقه الزجاج[3]وابن السرّاج[4]وغيرهم[5].

و.(أنْ) المفسّرة . لا تقع إلاّ بعد كلام تامٍّ ؛ لأنّه إنّما تفسر هذا الكلام بعد تمامه[6]، وذكر ابن جني أنّه لا يجوز الوقف عليها ثم قال : ((لأنها تأتي ليُعبَّر بها وبما بعدها

---

(١) كشف المشكلات : ٤٢١/١ . ٤٢٢ .

(٢) الكتاب : ١٦٢/٣ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١٨١/٢ .

(٤) يُنظَرُ : الأصول في النحو : ٢٣٧/١ .

(٥) يُنظَرُ : إعراب القرآن للنحاس :٥٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن :٢٤٤/١ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٣/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن :٣١٠/١ ، وشرح المفصل :٨٤/٥، ورصف المباني : ١٩٧ ، والبحر المحيط :٦٤/٤ .

(٦) يُنظَرُ : المقتضب: ٤٩/١ ، وشرح المفصل :٦٤/٥ ، وهمع الهوامع :١٤٧/٤ .

عن معنى الفعل الذي قبلها ، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليُفَسَّر به ما قبلها ، فبحسب ذلك يمتنع الوقوف عليها))[١].

ذكر الزمخشري أَنَّ (أنْ) إذ جُعِلَت مفسرة فلا بدّ لها من مفسَّر، والمفسّر إمّا فعلُ القول وإمَّا فعل الأمر ، ثم قال : ((وكلاهما لا وجه له أما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير. لا تقول: ما قلت لهم إلا أن أعبدوا الله ، ولكن قلت لهم إلا اعبدوا الله وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عزّ وجل فلو فسرته بأعبدوا الله ربي وربكم ؛ لم يستقم ؛ لأن الله تعالى لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم))[٢] ، ثم قال : ((فإن قلت فكيف يصنع ؟ قلت يحمل فعل القول على معناه ؛ لأنَّ معنى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به) : ما أمرتهم إلاّ بما أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بأَنِ ٱعبدوا اللهَ ربّي وربَّكم))[٣].

ومعنى هذا أنّ الزمخشري منع أن تكون (أنْ) مفسرة إلا بهذا التأويل أي تأويله بالأمر[٤]، وعلّق أبو حيان الأندلسي على رأي الزمخشري هذا قائلاً : ((وفيه بعض تلخيص . أمّا قوله : وأما فعل الأمر إلى آخر المنع ، وقوله : لأَنَّ الله تعالى لا يقول أعبدوا الله ربي وربكم فإنما لم يستقم ، لأنه جعل الجملة وما بعدها مضمومة إلى فعل الأمر ، ويستقيم أن يكون فعل الأمر مفسَّراً بقوله (أَعْبَدُ اللهَ) ويكون ربي وربكم من كلام عيسى على إضمار أعني أي : أعني ربي وربكم لا على الصفة التي فهمها الزمخشري ، فلم يستقم ذلك عنده))[٥].

أما العكبري فلم يجوّز أن تكون (أن) بمعنى (أي) المفسرة معللاً لما قاله بـ : ((لأنّ القول قد صرّح به، وأي لا تكون مع التصريح بالقول))[٦].

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٦٨٥/٢ .
(٢) الكشاف : ٧٢٦/١ . ٧٢٧ .
(٣) المصدر والموضع أنفسهما .
(٤) يُنظَرُ : الدّر المصون : ٥١٥/٤ ، والإتقان في علوم القرآن : ٢٠٤/٢ .
(٥) البحر المحيط : ٦٥/٤ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٦/١ .

فمن شروط (أنْ) لكي تكون للعبارة والتفسير ، أي ، بمعنى: (أَي) هي :

١ـ أَنْ يكون الفعل الذي تفسره وتعبر عنه فيه معنى القول، وليس بقول[١]، ففي الآية الكريمة : (ما قلت لهم ألا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) فأَنْ تفسيرٌ لـ (ما أمرتني به) ؛ لأَنَّ الأمر في معنى القول[٢]، أما ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) فأجاز القول وما في معناه[٣].

٢. أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً على نحو ما ذكرناه آنفًا.

٣. أن لا يتصل بـ (أن) شيء من صلة الفعل الذي يفسره ؛ لأنّه إذا اتصل بها شيءٌ من ذلك صارت من جملته ولم تكن تفسيراً له كقولنا : كتبتُ إليه بأن قُمْ ، فالباء ههنا متعلقة بالفعل ، فهي صارت من جملته ، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى[٤].

وهذه الشروط هي نفسها التي أوردها الباقولي في كتابه (الجواهر) عندما ذكر الآية الكريمة التي مدار الكلام عليها ههنا[٥].

واشترط ابن هشام الأنصاري أن لا يدخل عليها (جارٌّ) فإن دخل عليها كانت مصدرية نحو : كتبتُ إليه بأَنِ افعل ، وأنْ لا يكون في الجملة السابقة أحرفُ القول ، فلا يقال : (قلت له أن افعلْ)[٦].

أمّا الوجه الثاني لـ(أن) فهو أَنْ تكون مصدرية ولها عدة أوجه إعرابية :

١ . أن تكون مصدرية وهي حينئذ بدل من الضمير (الهاء) في (به) وهو ما أجازه الباقولي وغيره[٧]، أمّا الزمخشري فلم يجوّز هذا الوجه وذكر أنه غير مستقيم ، فقال : ((

---

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل: ٨٤/٥ ، وشرح الكافية : ٢١٠/٦ ، ومغني اللبيب: ٤٠/١ ، وهمع الهوامع : ١٤٧/٤ .

(٢) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٨٤/٥ .

(٣) يُنظَرُ : شرح جمل الزجاجي : ٤٨٣/٢ .

(٤) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٨٤/٥ ، وهمع الهوامع : ١٤٧/٤ .

(٥) يُنظَرُ : الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) : ٧٩٦/٣ . ٧٩٧ .

(٦) يُنظَرُ : مغني اللبيب : ٤٠ . ٤١ .

(٧) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٤٢٢/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٨١/٢ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٣/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن :٤٧٦/١ ، والدّر المصون : ٥١٥/٤ .

وكذلك إذا جعلته بدلاً من الهاء ؛ لأنك أقمت (أن اعبدوا الله) مقام الهاء فقلت إلّا ما أمرتني بأن اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته))[١].

٢ . ويجوز أن تكون (أنْ) في موضع نصب بدلاً من (ما) في قوله : (إلاّ ما أمرتني به)، أي : ما قلت لهم إلاّ أن اعبدوا الله ، أي : ما ذكرت لهم إلاّ عبادة الله[٢].

وهو ما لم يجوّزه الزمخشري أيضاً ، إذ قال : ((... لأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال : ما قلت إلا أن اعبدوا الله بمعنى : ما قلت لهم إلا عبادته ؛ لأنّ العبادة لا تقال))[٣].

٣ . أو تكون في محل نصب بإضمار (أعني)[٤].

٤ . أو يكون موضعها رفع على إضمار (هو)[٥] .

٥ . أو أنَّها في محل جرّ ؛ لأنّها عطف بيان من الهاء في (به)[٦] .

٦ ـ أو تكون في محل نصب على البدل من محل (به) ؛ لأنّ محل الجارّ والمجرور النصب في قوله (إلاّ ما أمرتني به)[٧].

---

(١) الكشاف : ٧٢٧/١ .

(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١٨١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس :٥٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن :٢٤٤/١ ، والمحرر الوجيز : ٢٦٣/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن :٣١١/١ ، والدّر المصون : ٥١٥/٤ .

(٣) الكشاف : ٧٢٧/١ .

(٤) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٦/١ ، والدّر المصون : ٥١٥/٤ .

(٥) يُنظَرُ : المصدران أنفسهما .

(٦) يُنظَرُ : الكشاف : ٧٢٧/١ ، والدّر المصون : ٥١٥/٤ .

(٧) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ٤٧٦/١ ، والدّر المصون : ٥١٥/٤ .

ثانياً : (أو) بين أن تكون للتخيير أو تكون بمعنى (بل) أو (الواو)

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات : ١٤٧)

قال الباقولي : ((قال الفراء : (أو) بمعنى الواو ، والتقدير إلى مئة ألف ويزيدون . وهذا خطأ منه ، فإنّ (أو) ليس بمعنى الواو ، وليس للشك هاهنا ، وكونه للشك هو الذي حمل الفرّاء على جعله إياه بمعنى الواو ، وخفي عليه أنّ (أو) هاهنا للإبهام ، والمعنى : إنهم كانوا عدداً لو نظر الناظر إليهم لقال : هم مائة ألف أو يزيدون ، وهذا كلامُ العرب وهم خوطبوا بما كان حسناً في لغتهم، ومثله:﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ (سورة النجم)، ليس هناك شك ، لكنه لو نظر الناظر إلى ذلك لقال : قاب قوسين أو أدنى،وأنت تقول مثل هذا في كلامك لمن تخاطب بمثل هذا،تقول: كانوا كذا وكذا))[١].

مما مرَّ يظهر أنّ الباقولي عزا إلى الفراء أنّه قال: إنّ معنى (أو) هو(الواو) ثم خطّأ رأيه وأجاز أن تكون (أو) على بابها وهي للإبهام ، أي : لو نظر الناظر إليهم لقال هم مئة ألف أو يزيدون .

وفي حقيقة الأمر أنّ ما عزاه الباقولي إلى الفراء غير صحيح ؛ لأنّ الفرّاء ذكر في أكثر من موضع تعليقاً على هذه الآية الكريمة أنّ(أو) ، في معنى (بل) وليس (الواو) ، فقال : ((وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ (سورة الصافات) أو ها هنا في مَعنى بل . كذلك في التفسير مع صحّته في العربيّة))[٢].

وقال في موضع آخر : ((قال الفراء : من زعم أن أو في هذه الآية على غير معنى بل فقد افترى على الله ؛ لأنّ الله تبارك وتعالى لا يَشُكّ ، ومنه قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾))[٣]، وربمّا هذا ما دَعَا الباقولي إلى القول : ((وليس للشك هاهنا ، وكونه للشك هو الذي حمل الفراء على جعله إياه بمعنى الواو))[٤]، والغريب في الأمر أنّ الباقولي يصرّ على عزوه للفراء هذا المعنى ، وكلام الفرّاء واضح لا

---

(١) كشف المشكلات : ٢٥٦/٢ .

(٢) معاني القرآن : ٣٩٣/٢ ، ويُنظَرُ : المصدر نفسه : ٧٢/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٥٠/١ .

(٤) كشف المشكلات : ٢٥٦/٢ .

التواء فيه أنّ معنى (أو) ههنا (بل) ، وقد صرّح أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) وآخرون أنّ الفرّاء قال : إنّ معنى (أو) في هذه الآية الكريمة هو (بل)[١]، الأمر الذي يدلُّ على وهم الباقولي فيما عزاه إلى الفرّاء ههنا.

وروي أنّ ابن عباس (رضي الله عنهما) قال إنّ معنى (أو) في هذه الآية هو (بل)[٢] ، وذكر الزّجاج[٣] أنَّ هذا المعنى نصّ عليه أبو عبيدة[٤] ، ووافقهم في هذا المعنى . معناه بل . علي بن محمد النحوي الهروي وغيره[٥]، وقال الشيخ رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ) معلّقاً على هذه الآية : ((وإنما جاز الإضراب ببَلْ في كلامه تعالى ، لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف ، بناءً على ما يحزِرُ* الناس من غير تعمق ، مع كونه تعالى عالماَ بعددِهم وأَنّهم يزيدون ، ثم اخذ تعالى في التحقيق ، فأضرب عمَّا يغلط فيه غيرُهُ بناءً منهم على ظاهر الحزر ، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك))[٦] .

وقد تجيء (أو) في هذه الآية بمعنى (الواو) وهو ما ذكره جمع من النحاة والمفسرين[٧]، وهذا المعنى ذكره ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) وردّ على مَنْ قال إنَّ (أو) بمعنى (بل) ثم قال : ((وليس هذا كما تأوَّلُوا ، وإنّما هي بمعنى (الواو) في جميع هذه المواضع : وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون))[٨].

---

(١) يُنظَرُ : مجالس ثعلب : ١١٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٣٦/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤٤٣/٣.

(٢) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ٤٨٧/٤ ، والبحر المحيط : ٣٦٠/٧ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٦/٤ .

(٤) يُنظَرُ : مجاز القرآن : ١٧٥/٢ .

(٥) ينظر : الأُزهية في علم الحروف : ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١٦٣/٦ ، وهمع الهوامع : ٢٤٨/٥ .

* يُقال: حَزَرْت الشيء أحزرهُ حَزْراً : وهو حَدْسٌ وظنٌ ، يُنظَرُ : المحيط في اللغة (حزر) : ٦/٣ .

(٦) شرح الكافية : ١٦٣/٦ .

(٧) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٦/٤ ، الصاحبي :٩٩، ومعاني الحروف :٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن : ٦١٩/٢ ، والمحرر الوجيز : ٤٨٧/٤ ، والبحر المحيط : ٣٦٠/٧ ، ومغني اللبيب : ٧٧/١ .

(٨) تأويل مشكل القرآن : ٥٤٣ .

وعزا ابن جني القول إنّها بمعنى (الواو) إلى قطرب (ت بعد ٢١٠هـ)[١] ، وذكر أنّها قراءة جعفر بن محمد (عليه السلام) ، أي : أرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون فـ (يزيدون) في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ محذوف أي : وهم يزيدون[٢].

وذكر النحاس أنّ الوجهين كليهما لا يجوزان ، فقال : ((وأنّه لا يصح هذان القولان ؛ لأنّ (بل) ليس هذا من مواضعها؛ لأنّها للاضراب عن الأول و الايجاب لما بعده، وتعالى الله عزّ وجلّ عن ذلك، أو الخروج من شيء إلى شيء، أو ليس هذا موضع ذلك، والواو معناه خلاف معنى أو فلو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني ، ولو جاز ذلك لكان وأرسلناه إلى أكثر من مائة ألف أَخصرَ))[٣] ، وذكر أنّ (أو) على بابها وهي للشك أو الإبهام فقال : ((وفي الآية قولان سوى هذين : أحدهما أنّ المعنى : وأرسلناه إلى جماعة لو رأيتموهم لقلتم مائة ألف أو أكثر ، وإنما خُوطِبَ العباد على ما تعرفون ، والقول الآخر إنّه كما تقول : جاءني زيد أو عمرو ، وأنت تعرف من جاءك منهما إلا أنك أبهمت عن المُخَاطَبِ))[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الاختلاف في معنى (أو) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يجوّزون أن تكون (أو) بمعنى (بل) و (الواو) أمّا البصريون فلا يجوّزون ذلك[٥].

وذكر المبرّد أنّه لا يجوز جعل (أو) في هذه الآية بمنزلة (بل) فقال :
((وهذا فاسد عندنا من وجهين : أحدِهما : أنّ (أَوْ) لو وقعت في هذا الموضِع موقِعَ (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع . وكنت تقول : ضربت زيداً أو عمرًا . وما ضربت زيداً أو عمرًا على غير الشك . ولكن على معنى (بلْ) فهذا مردود عند جميعهم والوجه الأخر : أَنّ (بَلْ) لا تأْتى في الواجب في كلام واحد إلاَّ للإضراب بعد غَلَط أو

---

(١) يُنظَرُ : الخصائص : ٤٦١/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٠٦/١ .
(٢) يُنظَرُ : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢٢٦ .
(٣) إعراب القرآن : ٤٤٣/٣ .
(٤) المصدر والموضع أنفسهما .
(٥) يُنظَرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٦٧) ، ٤٧٨/٢ .

نِسْيان ، وهذا منفّي عن الله عزّ وجل ، لأنَّ القائل إذا قال: مررت بزيد غالِطاً فاستدرك ، أو ناسياً فذكرَ ، قال: بل عمرو ، ليضْرِب عن ذلك ، ويُثبت ذا))(١).

وذكر الزجاج أنّ (أو) لا تكون بمعنى الواو ((لأن الواو معناها الاجتماع ، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر ، و (أَوْ) مَعناها إفراد أحد شيئين أو أشياء))(٢).

إذن البصريون يرون أنّ (أو) على بابها وهي إما للشك أو الإبهام أو للتخيير ، وأجاز الوجهين الأولين النحاس كما ذكرنا آنفاً .

أما المبرد(٣)والزجاج(٤)وتبعهما ابن جني فأجازوا الوجه الأول وهو أنّ (أو) هنا للشك ، فقال ابن جني : ((قالوا : معناه وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون . فهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين ، لأن الخالق جلّ جلاله وتقدست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره ، وهذا ألطف وأوضح من قول قطرب : إنّ أو بمعنى الواو ، ومن قول الفراء : إن أو بمعنى بَلْ : فهذا ما احتملته هذه الآية من القول))(٥).

وقد تكون (أو) للإبهام وقد عزا الرماني هذا الرأي للصَّيمري*(٦) ، ومعنى الإبهام صرّح به المالقيّ(ت٧٠٢هـ)أيضًا (٧) وكذلك ابن يعيش(٨).

---

(١) المقتضب : ٣/٣٠٤، ٣٠٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤/٢٣٦ .

(٣) يُنظَرُ : المقتضب : ٣/٣٠٥ .

(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ٤/٢٣٦ .

(٥) سر صناعة الإعراب : ١/٤٠٦ ، ويُنظَرُ : الخصائص : ٢/٤٦١ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢٧٧ .

* يراد به محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيمري أبو العنبس ، يُنظَرُ : معاني الحروف : ٨٩ ، هامش رقم (١) ، والأعلام للزركلي : ٦/٢٨ .

(٦) يُنظَرُ : معاني الحروف :٨٩ .

(٧) يُنظَرُ : رصف المباني : ٢١١ .

(٨) يُنظَرُ : شرح المفصل : ٥/١٩ .

والفرق بين الشكّ والإبهام ، أنّ الشك يكون في الخبر نحو قولك : ضربت زيداً أو عمراً أو جاءني زيدٌ أو عمروٌ ، فأنت تريد أنك ضربت أحدهما أو أنّ الذي جاءك أحدهما فالشك أنّ المتكلم شاكٌّ لا يدري أيّهما المضروب وأيّهما الجائي والظاهر من السامع أن يحمل الكلام على شك المتكلم ، أما الإبهام فالمتكلم غير شاكٍّ وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده ، فأبهم عليه ، وهو عالمٌ(١).

وعزا الرماني إلى سيبويه أنْ (أو) ههنا للتخيير ، والمعنى إذا رآهم الرائي منكم يخيَّر في أَنْ يقول هم مائةَ ألف أو يزيدون(٢)، ونقله ابن الشجري (ت ٥٤٠هـ) عن سيبويه أيضاً(٣).

وذكر ابن هشام الأنصاري أنّ ثبوته لسيبويه فيه نظر فقال : ((وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقعُ أحدُهما))(٤).

وعزا أحمد بن فارس(ت ٣٩٥هـ) إلى قوم لم يسمّهم أنّ (أو)ههنا بمعنى الإباحة فقال : ((وقال قوم هي بمعنى الإباحة كأنه قال : إذا قال قائل (هم مائة ألف) فقد صدقَ وإن قال غيره (بل يزيدون على مائة ألف) فقد صدق))(٥).

والإباحة هي أحد معاني (أو) كقولنا : تَعلَّمِ الفقهَ أو الأدبَ أي، أنّ ذلك مباح لك أنْ تفعلَ منه ما شئتَ على الانفراد والاجتماع(٦)، وتكون (أو) للإباحة واقعة بعد الطلب ، وفي ما يجوز فيه الجمع(٧)، ففي المثال المار آنفاً تكون (أو) بعد طلب (تعلَّمْ) وهي ما يجوز فيه الجمع ، أي يجوز الجمع بين الفقه والأدب وفي الآية لم تقع (أو) بعد طلب ، ولا يجوز الجمع بين مائة ألف ويزيدون ، وهذا الأمر يبطل أن تكون (أو) للإباحة والله اعلم .

---

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل : ١٩/٥ ، ورصف المباني : ٢١١ .
(٢) يُنظَرُ : معاني الحروف : ٨٩ .
(٣) يُنظَرُ : أمالي ابن الشجري : ٧٧/٣ .
(٤) مغني اللبيب : ٧٧/١ .
(٥) الصاحبي : ٩٩ .
(٦) يُنظَرُ : معاني الحروف : ٨٨ .
(٧) يُنظَرُ : مغني اللبيب : ٧٤/١ .

ثالثاً : (في) بين التضمن أو الاستعلاء (على) :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ (طه: ٧١)

قال الباقولي : ((قيل : معناه على جذوع النخل . وحمله على الظاهر ممكن ، لأنه كأنه جعل الجذوع ظروفاً لهم ، فصاروا هم فيها))[١].

مما تقدّم يظهر أنّ الباقولي يجيز في حرف الجرّ (في) وجهين :

١. إمّا أن يتضمّن معنى (على) أي : على جذوع النخل .

٢ـ أو هو باقٍ على حاله أي هو في معناه الظاهر ، أي : (التضمن والاحتواء) بأن جُعلت الجذوع ظروفاً أي وعاءً لهم فصاروا فيها[٢].

وحرف الجرّ (في) معناه : الوعاء : تقول : المال في الكيس[٣].

اختلف النحاة والمفسرون في هذين الوجهين فمنهم من أجاز الوجهين ومنهم من أجاز وجهاً دون آخر .

فالفرّاء أجاز الوجهين فقال : ((يصلح (على) في موضع (في) وإنما صَلحتْ (في) ؛ لأنَّه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصَلحت (عَلى) ، لأنه يرفع فيها فيصير عَليها))[٤].

ووافقه الطبري[٥]والزجاج أيضاً إذ قال : ((معناه : على جذوع النَّخلِ ، ولكنه جاز أن تقع (في) هَهُنَا لأنه في الجذع على جهة الطول ، والجذع مُشْتمِل عليه فقد صار فيه))[٦].

---

(١) كشف المشكلات : ٩٩/٢ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر والموضع أنفسهما .

(٣) يُنظَرُ : معاني الحروف : ١٠٧، وحروف المعاني : ١٢ .

(٤) معاني القرآن : ٢/ ١٨٦ .

(٥) يُنظَرُ : جامع البيان : ٣٣٩/١٨ . ٣٤٠ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٩/٣ .

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ عليًا بن عيسى الرّماني ذكر أنّ الكوفيين يزعمون أنّ (في) بمعنى (على) في هذه الآية ، أمّا البصريون فيقولون أنّ (في) على بابها والمعنى : أنّ النخلة مشتملة على المصلوب ؛ لأنّه إنّما يصلب في عراضها لا عليها[١].

وإذا تأمّلنا قول الزجاج وهو من البصريين[٢]، وجدناه يجيز الوجهين ، فضلاً عن الفرّاء والطبري وهما كوفيا المذهب ، إذ أجازا الوجهين كما مرّ آنفاً ، ومما سنذكره لاحقاً يبطل ما أورده الرماني ههنا .

فابن قتيبة قيل عنه إنّه خلط بين المذهبين[٣]، ذكر أنّ معنى (في) في الآية الكريمة هو بمعنى (على)[٤] ، ووافقه المبرد[٥]وهو بصري المذهب[٦]ووافقهما الزجاجي(ت ٣٣٩هـ) وغيره[٧].

أما ابن جني ووافقه الزمخشري وابن عصفور فذكروا أنّ (في) باقية على معناها ، قال ابن جني : ((هذا باب يتلقاه الناس مغسُولاً* ساذجاً من الصنعة . وما أبْعَدَ الصوابَ عنه وأوقَفَه دونه . وذلك أنهم يقولون : إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع) . ويحتجّون لذلك بقوله الله سبحانه : ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴿١٤﴾﴾ (سورة الصف) أي مع الله. ويقولون : إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجّون بقوله . عزّ اسمُهُ : (لأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها))[٨] .

---

(١) يُنظَرُ : معاني الحروف : ١٠٨ .

(٢) يُنظَرُ : المدارس النحوية لشوقي ضيف : ١٣٥ ، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي : ٢١٩ .

(٣) يُنظَرُ : المدارس النحوية لخديجة الحديثي : ٢٢٣ .

(٤) يُنظَرُ : أدب الكاتب : ٣٩٤/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٦٧ .

(٥) يُنظَرُ : المقتضب : ٣١٩/٢ .

(٦) يُنظَرُ : المدارس النحوية لخديجة الحديثي : ٩٤ .

(٧) يُنظَرُ : حروف المعاني : ١٢، والأُزهية في علم الحروف :٢٧٧ ، والمخصص : ٢٣٨/٤ ، ورصف المباني : ٤٥١ .

* مغسولاً : يعني عارياً من الدقة ، يُنظَرُ : الخصائص : ٣٠٦/٢ الهامش رقم (٣) للمحقق .

(٨) الخصائص : ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧ .

وقال الزمخشري : ((شبَّهَ تمكّنَ المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه ، فلذلك قيل : (في جذوع النخل)))[١] ، وقال أيضاً : ((وقولهم في قول الله عزّ وجل : (ولأصلبنكم في جذوع النخل) : إنّها بمعنى (على) عَمَلٌ على الظاهر ، والحقيقة أنّها على أصلها لتمكّن المصلوب في الجِذْع تمكُّنَ الكائن في الظرف فيه)) [٢] .

أمّا ابن عصفور الاشبيلي فبعدما ذكر أنّ قوماً أجازوا أن تكون (في) بمعنى : (على جذوع النخل) قال : ((ولا حجة لهم في ذلك لأن الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها))[٣].

رابعًا : (ما) بين الحجازية والتميمية

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ (المجادلة: ٢) إنّ (((ما) حجازية . وقرأها المفضل عن عاصم : (ماهُنّ أُمّهاتُهم) برفع التاء ، فجعل (ما) تميمية)) [٤]

أجاز الباقولي في (ما) وجهين :

١. إمّا أن تكون حجازية . منسوبة إلى أهل الحجاز . وهي حينئذٍ تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر، فـ (أُمّهاتِهم)[٥] خبر (ما) وهو منصوب بالكسرة بدل الفتحة ؛ لأنّه جمع مؤنث سالم .

---

(١) الكشاف : ٧٨/٣ .

(٢) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨١/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ٥١٢/١ .

(٤) كشف المشكلات : ٣٥٦/٢ .

(٥) قرأ بالنصب ابن عامر وابن كثير وحفص عن عاصم وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي ، يُنظَرُ : السبعة في القراءات : ٦٢٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٥٤/٢ ، وحجة القراءات : ٧٠٣ .

هذا هو مذهب أهل الحجاز في (ما) ، والأخذ بلغتهم أولى وهو كقوله : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(يوسف ٣١) [١] .

والقياس في إعمال(ما) عمل (ليس) هو أنّ (ما) تشبه (ليس) في أمرين :

الأول : أنّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) تدخل عليهما .

الثاني : أنّ (ما) تنفي ما في الحال ، كما أنّ (ليس) تنفي ما في الحال .

وإذا حصلت المشابهة من وجهين وجب حصول المساواة في سائر الأحكام إلاّ ما خصّ بالدليل قياساً على باب ما لا ينصرف[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ أهل الحجاز إنّما يعملون (ما) عمل (ليس) بشروط ثلاثة :

أ . أن لا ينتقضُ النفيُ .

ب . أنْ لا يتقدمُ الخبر على الاسم .

ج . أن لا يُفصل بين (ما) واسمها بفاصل إلاّ الظرف[٣].

وإذا تأملنا في الآيتين الكريمتين : ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ (المجادلة: ٢) ، و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(يوسف ٣١) نجد أنَّ الشروط الثلاثة قد توافرت في إعمال (ما) . وذكر ابن خالويه أنْ ليس في القرآن خبر (ما) منصوباً إلاّ في هذين الموضعين[٤].

هذا هو مذهب البصريين في (ما) ، وذهب الكوفيون إلى أنّ خبر (ما) ليس منصوباً بـ(ما) وإنّما هو منصوب بنزع الخافض وهو الباء[٥]، وكأنّ أصله:(ما هُنّ بأمّهاتِهم) وهذه هي قراءة ابن مسعود ، فلمّا سقط الباء نُصِب الاسم ، وهذا ما نجده عند

---

(١) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٣٥٦/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٠٦/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٧٢/٤ ، وإعراب القراءات السبع وعللها :٣٥٤/٢ ، والحجة للقراء السبعة :٢٧٧/٦ ، وحجة القراءات :٧٠٣ ، والبحر المحيط : ٢٣١/٨ ، وفتح القدير :٢٤١/٥ .

(٢) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة : ٢٧٧/٦ . ٢٧٨ ، وشرح اللمع للباقولي : ٢٥٧/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (١٩) :١٦٦/١ .

(٣) يُنظَرُ : اللمع في العربية :٤٠/١ ، وشرح اللمع للباقولي : ٢٥٨/١ .

(٤) يُنظَرُ : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٥٤/٢ .

(٥) يُنظَرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة :١٩) :١٦٥/١.١٦٦ .

الفراء إذ قال : ((الأمهات في موضع نصب لما ألقيت منها الباء نصبتَ ، كما قال في سورة :﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾)(يوسف٣١) ، إنما كانت في كلام أهل الحجاز : ما هذا ببشر ، فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء وهي في قراءة عبد الله (ما هن بأمهاتهم) ، وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا))(١).

وهو ما أجازه الزمخشري فقال معلّقاً على قراءة أبن مسعود : ((زيادة الباء في لغة من ينصب))(٢) ، يعني أن لا تزاد الباء في لغة تميم(٣)، وردّ أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي قائلاً : ((وهذا ليس بشيء ، وقد رُدَّ ذلك على الزمخشري . وزيادة الباء في مثل : ما زيد بقائم ، كثر في لغة تميم ، والزمخشري تبع في ذلك أبا عليّ الفارسي (رحمه الله) . ولمّا كان معنى كظهر أمي : كأمي في التحريم ، ولا يراد خصوصية الظهر الذي هو من الجسد ، جاء النفي بقوله : (ماهُنَّ أُمَّهَاتهم) ، ثم أكّد ذلك بقوله (إن أمهاتهم) أي حقيقة...))(٤).

الوجه الثاني لـ(ما) هو أن تكون (ما) التميمية ، فهي حينئذٍ نافية لا تعمل فيما بعدها ، فبنو تميم لا يعملونها ويجعلونها بمنزلة (الهمزة ، وهل ، وبل) ونحوه مما لا عمل له لعدم الاختصاص(٥)، فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر ، فـ(هُنّ) في الآية الكريمة مبتدأ ، و(أمَّهاتُهم)(٦) خبره المرفوع ، وذكر أبو علي الفارسي وغيرهُ أن سيبويه قال : هو أقيس الوجهين ؛ لأنّ النفي كالاستفهام فكما لا يغير الاستفهام الكلام عمّا كان عليه فكذلك ينبغي أن لا يغيّر الاستفهام الكلام عمّا كان قبله(٧).

---

(١) معاني القرآن : ١٣٩/٣ .
(٢) الكشاف : ٤٨٤/٤ .
(٣) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٢٣١/٨ .
(٤) البحر المحيط : ٢٣١/٨ .
(٥) يُنظَرُ : اللمع في العربية :٣٩/١. ٤٠ ، وشرح المفصل:٢٦٩/١ .
(٦) قرأ بالرفع عاصم في رواية المفصل ، وكذلك أبو معمر والسلمي، يُنظَرُ :السبعة في القراءات :٦٢٨ ، والحجة للقرّاء السبعة :٢٧٧/٦ ، والجامع لأحكام القرآن :٢٧٩/١٧ ، وفتح القدير :٢٤١/٥ .
(٧) يُنظَرُ : الحجة للقرّاء السبعة :٢٧٧/٦ ، وحجة القراءات :٧٠٣ ، والتفسير الكبير :٤٨٨/٢٩ .

ولدى رجوعي إلى كتاب سيبويه لأستوثق من كلام أبي عليّ الفارسي المعزو إلى سيبويه وجدتُ أنّ الأمر ليس كذلك ، فسيبويه لم يقل إنّه أقيس الوجهين ، غاية ما قاله : (((هذا باب ما أُجْرِي مُجْرَى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيُر إلى أصله) وذلك الحرفُ (ما) ، تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً . وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمّا وهلْ ، أي لا يُعملونها في شيء . وهو القياس))[1].

فثمة فرق بين قول أبي علي الفارسي المعزو إلى سيبويه (وهو أقيس الوجهين) وقول سيبويه (وهو القياس) فقول أبي علي يعني أنّ كلتا اللغتين جاريتان على القياس بَيْدَ أنّ اللغة التميمية أقيس من أختها ، أمّا سيبويه فيرى أنّ التميمية هي القياس حسبُ

خامساً ـ (لا) بين أن تكون (نافية) أو (ناهية)

قال الباقولي تعليقاً على قوله تعالى :﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًاۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ١٩﴾ (سورة النساء) إنّ قولَهُ : (((ولا تَعضلُوهُنَّ) يجوز أن يكون نفياً منصوباً بالعطف على قوله : (أنْ ترثوا النساءَ) ، فلا يجوز الوقف على قوله : (كرها) . ويجوز أن يكون (لا) نهياً ، و (تعضلوهن) جزم بـ (لا) ، فيجوز حينئذ أن تقف على قوله (كرهاً)))[2].

وجّه الباقولي (لا) في الآية الكريمة توجهين :

١ـ إمّا أنْ تكون نافية فيكون الفعل (تعضلوهُنّ) معطوفًا على الفعل المنصوب بـ (أن) في قوله : (أن ترثوا النساء) ، ولا يجوز الوقف حينئذ على (كرهاً)[3] ؛ لأنّه لم يتمّ الكلام .

---

(١) الكتاب : ٥٧/١ .

(٢) كشف المشكلات : ٣٧٥/١ .

(٣) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ١٦٢ .

٢ـ أو تكون (لا) ناهية ، والفعل (تعضلوهُنّ) مجزوم بها ، ويكون الوقف حينئذ على (كرها)[١] ؛ لأنّه قد تمّ الكلام[٢].

والباقولي مسبوق بهذا التوجيه بجمع من النحاة والمفسرين ، منهم الفرّاء ، إذ قال : (((تعضلوهن) في موضع نصب بأنْ ، وهي في قراءة عبد الله (ولا أنْ تعضلوهنّ) ولو كانت جزماً على النهي كان صواباً))[٣] ووافقه الطبري والزجاج وغيرهما[٤].

في الوجه الأول يكون الفعل (تعضلوهُنَّ) منصوبًا بـ(أن) المضمرة معطوفًا على فعل منصوب أَيضاً ، فيكون المعنى : لا يحل لكم أن ترثوا النساءَ ولا أن تعضلوهُنَّ فـ(لا) ههنا لتأكيد النفي[٥].

ومما يقوّي هذا الوجه هو قراءة عبد الله ابن مسعود : (ولا أنْ تعضلوهُنَّ) بإظهار (أَنْ) .[٦]

والعَضْلُ : هو الشدّة والغلظة ، نقول : عضّل الأمر وأعضلَ : إذا غلظ واشتدّ ، ومنه قولهم : أمرٌ معضل ، ويجوز به كل منع شديد[٧].

والعضل في الإسلام هو حبس الزوجة ضراراً للفدية[٨].

وقال ابن عطية الأندلسي : ((ويحتمل أن يكون (تعضلوهنّ) ، نصباً عطفاً على (ترثوا) فتكون الواو مشركة عاطفةَ فعلٍ على فعل))[٩].

---

(١) يُنظَرُ : القطع والائتناف : ١٦٢ .

(٢) يُنظَرُ : كشف المشكلات : ٣٧٥/١ .

(٣) معاني القرآن :٢٥٩/١ ، وتنظر قراءة عبد الله بن مسعود في شواذ القراءات : ١٣٢ .

(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ١١٤/٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه :٢٥/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس :٤٤٣/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن :٢٤٧/١ ، والتبيان في إعراب القرآن :٣٤٠/١ ، وروح المعاني :٢٤٢/٤ .

(٥) يُنظَرُ : الكشاف :٥٢٥/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن :٢٤٧/١ ، وروح المعاني :٢٤٢/٤.

(٦) يُنظَرُ : معاني القرآن للفرّاء :٢٥٩/١ ، وإعراب القرآن للنحاس :٤٤٣/١ ، والمحرر الوجيز :٢٧/٢ .

(٧) يُنظَرُ : جمهرة اللغة مادة (عضل) : ٩٣/٣، ومفردات ألفاظ القرآن :٥٧١ .

(٨) يُنظَرُ : المحرر الوجيز :٢٧/٢ .

(٩) المصدر والموضع أنفسهما.

وردّ أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي قائلاً : ((وهو لا يجوز وذلك أنك إذا عطفت فعلاً منفياً بلا على مثبت وكانا منصوبين ، فإنّ الناصب لا يقدّر إلا بعد حرف العطف ، لا بعد لا . فإذا قلت : أريد أن أتوبَ ولا أدخلَ النار ، فالتقدير : أريد أن أتوبَ وأن لا أدخلَ النار ؛ لأنّ الفعل يطلب الأول على سبيل الثبوت ، والثاني على سبيل النفي . فالمعنى : أريد التوبة وانتفاء دخولي النار . فلو كان الفعل المتسلط على المتعاطفين منفياً ، فكذلك ولو قدّرت هذا التقدير في الآية لم يصح لو قلت : لا يحل لكم أن لا تعضلوهن لم يصح ، إلاّ أن تجعل لا زائدة لا نافية ، وهذا خلاف الظاهر . وأما أَنْ تقدر أن بعد لا النافية فلا يصح . وإذا قدّرت أنْ بعد لا كان من باب عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر ، لا من باب عطف الفعل على الفعل ، فالتبس على ابن عطية العطفان، وظن انه بصلاحية تقدير أنْ بعد لا يكون من عطف الفعل على الفعل))(١).

وردّ السمين الحلبي على رأي أبي حيّان قائلاً : ((وفيه نظرٌ : من حيث إنَّ المثال الذي ذكره في قوله : أريد أنْ أتوبَ ولا أدخلَ النار فإنّ تقديرَ الناصب فيهِ قبل (لا) واجب من حيث إنه لو قُدِّر بعدها لفسد التركيب ، وأمّا الآية فتقدير (أَنْ) بعد (لا) صحيحٌ ، فإنّ التقدير يصير : لا يحِلَّ لكم إرث النساء كَرْهاً ولا عَضْلُهنّ . ويؤيد ما قلته وما ذهب إليه ابن عطية قول الزمخشري ، فإنه قال : فإن قلت : تعضُلوهن ما وجهُ إعرابه ؟ قلت : النصبُ عطفاً على (أن ترثوا) و(لا) لتأكيد النفي أي : لا يَحِلُّ لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضلوهن ، فقد صَرّحَ الزمخشري بهذا المعنى وصَرَّحَ بزيادة (لا) التي جعلها الشيخ* خلاف الظاهر))(٢).

مما سبق ذكره آنفاً يتبيّن أنّ أبا حيّان لا يميل إلى قراءة النصب ؛ لأنه سيكون منها عطف فعل منفي بـ(لا) على فعل مثبت وهما منصوبان ، وذكر أنّ الناصب لا يقدر إلا بعد حرف العطف لا بعد (لا) فهو جوّز ان تكون (لا) زائدة لا نافية ، وهو ردّ على ابن

---

(١) البحر المحيط :٢١٣/٣ .

* يراد بالشيخ : أبو حيان الأندلسي على نحو ما هو واضح في عرض المسألة

(٢) الدر المصون :٦٢٩/٣ . ٦٣٠ .

عطيــة فــي رأيــه عطــف فعــل علــى فعــل وذكــر إنّمــا هــو عطــف مصــدر علــى مصدر .

ويلاحظ أيضاً أنّ السمين الحلبي كان معارضاً لرأي أبي حيّان ومؤيداً لرأي ابن عطية معضداً رأي الزمخشري من أنّ الفعل منصوب بالعطف على قوله: (أن ترثوا) وأنّ (لا) ههنا مزيدة لتأكيد النفي وليست زائدة على رأي أبي حيّان .

وعندما تكون (لا) جازمة ذكر العكبري أن جملة (ولا تعضلوهُنَّ) كلام مستأنف[(١)] فتكون الواو هنا استئنافية .

أمّا ابن عطية وأبو حيّان فذكرا أنّ (الواو) عاطفة فتكون جملة (ولا تعضلوهُنَّ) معطوفه على الجملة التي قبلها ، فقال أبو حيّان : ((وظاهر قوله : (ولا تعضلوهن) ، أنَّ لا نهيٌ ، فالفعل مجزوم بها ، والواو عاطفة جملة طلبية على جملة خبرية . فإنْ قلنا : شرط عطف الجمل المناسبةُ ، فالمناسبةُ أنّ تلك الخبرية تضمنت معنى النهي كأنه قال : لا ترثوا النساء كرها فإنه غير حلال لكم ولا تعضلوهنَّ))[(٢)].

---

(١) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن :٣٤٠/١ .

(٢) البحر المحيط :٢١٣/٣ ، ويُنظَرُ : الدّر المصون :٦٢٨/٣ .، وروح المعاني :٢٤٢/٤ .

أولا : (إنّ) بين الكسر والفتح

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران : ٣٩)

قال الباقولي : ((بفتح الألف وكسره من (أنَّ) ، فالفتح على أنّه مفعول ثانٍ لـ (نادته) أي : نادته بأنَّ الله ، والكسر على معنى : ناداه وقال : إنّ الله))[١].
فقراءة ابن عامر وحمزة بالكسر أي (إنّ) وقرأ باقي السبعة بالفتح ، أي (أَنّ)[٢] .

وجّه الباقولي القراءتين على نحوٍ مما يأتي :
١ـ القراءة بالفتح (أَنّ) فتكون جملة (بأنّ الله يُبشّرُك) مفعولاً ثانياً لـ (نادته) ، أي : نادته بالبشارة[٣].

فقدّر قبل (أنّ) الجارّ وهو (الباء) فلّما حذف الجارّ منها وصل الفعل إليها فنصبها ، لذا فهي في موضع نصب . بحذف حرف الجر . مفعول (نادته) ، وأمّا على قياس الخليل فهي في موضع جرّ (أي إعمال حرف الجرّ)[٤].

وقال مكي القيسي : ((ومذهب الخليل أنها في موضع جر على إعمال حرف الجرّ ، عَمِل محذوفاً لكثرة حذفه مع (أنَّ) ، وعلى ذلك أجاز سيبويه : (اللهِ لقد كان ذلك)، فخفضَ وأعمل حرف الجرّ ، وهو محذوف لكثرة حذفه في القَسَمِ ، تقديره : فنادته الملائكة بأنَّ الله))[٥].

---

(١) كشف المشكلات : ٣٢٩/١ . ٣٣٠ .
(٢) يُنظَرُ: السبعة في القراءات : ٢٠٥ ، والحجة للقراء السبعة : ٣/ ٣٨ ، وحجة القراءات : ١٦٢ . ١٦٣ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٣٩/٢ .
(٣) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣٤١ ، حجة القراءات : ١٦٣ .
(٤) يُنظَرُ: الحجة للقراء السبعة : ٣٨/٣. ٣٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ٣٤٣/١ ، والبحر المحيط : ٢/ ٤٦٥ .
(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٤٣ .

وذكر الفرّاء ووافقه الطبري أنّ فتح همزة (أنّ) يعني إيقاع النداء عليها ، كأنَّه قال : نادَوه بذلك أنّ اللهَ يُبشرك[١].

٢ـ القراءة بكسر (إنّ) وجهها الباقولي على إضمار القول أي : ناداه وقال : إنّ اللهَ يبشرك ، وأجاز هذا الوجه الأخفش وغيره ، فقال الأخفش : ((كأنَّهُ قَال : نَادَتْهُ المَلائِكةُ ، فقَالتْ : (إنّ اللهُ يُبَشرُكَ) ، وما بَعْدَ القول حِكَايةٌ))[٢].
و(إنّ) بعد القول أبداً مكسورة[٣].

وما ذُكر هو مذهب البصريين ، أمّا مذهب الكوفيين فإنّه لا إضمار في الآية الكريمة ؛ لأنّ النداء عندهم هو في معنى القول[٤]، وهو ما نتلمسه في قول الفراء : ((ومن كسر قال : النداء في مذهب القولِ ، والقول حكاية . فكسر أنّ بمعنى الحكاية))[٥]، فكسرت همزة (إنّ) بعد النداء ، كما تُكْسر بعد القول .

وفي قراءة عبد الله بن مسعود[٦] : (فنادته الملائكة يا زكريا إنّ الله يبشِّرُكَ) فقال الفرّاء : ((فإذا أُوقع النداء على منادى ظاهر مثل (يا زكريا) وأشباهه كسرت(إنّ)؛ لأنّ الحكاية تخلص ، إذا كان ما فيه (يا) ينادى بها ، لا يخلص إليها رفع ولا نصب ؛ ألا ترى أنك تقول يا زيد إنّك قائم ، ولا يجوز يا زيد أنك قائم . وإذا قلت : ناديت زيداً أنه قائم فنصبت (زيدا) بالنداء جاز أن توقع النداء على (أنّ) كما أوقعته على زيد . ولم يجز أن تجعل إنّ مفتوحة إذا قلت يا زيد ؛ لأن زيدا يقع عليه نصب معروف))[٧].

---

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن : ١/ ٢١٠ ، وجامع البيان : ٦/ ٣٦٦ .
(٢) معاني القرآن : ١/ ٢١٧ ، ويُنظَرُ : والحجة للقرّاء السبعة : ٣/ ٣٩ ، وحجة القراءات : ١٦٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٤٣ ، والكشاف : ١/ ٣٨٨ ، والبحر المحيط : ٢/ ٤٦٥ .
(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣٤١ .
(٤) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٢/ ٤٦٥ .
(٥) معاني القرآن : ١/ ٢١٠ .
(٦) يُنظَرُ : شواذ القراءات : ١١١.
(٧) معاني القرآن: ١/ ٢١٠ـ ٢١١ .

ففتح (إنّ) على هذه القراءة لا يجوز ، لأنّ (نادى) قد استوفى مفعوليه ، أحدهما : الضمير ، والثاني : المنادى (زكريا) ، فلا يتعدى لثالث بحرف أو بغيره[١].

وذكر الفرّاء أنّ ما يقوي مذهب من أجاز كسر همزة (إنّ) في الآية الكريمة على الحكاية هو : ((قوله : ﴿ وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (الزخرف : ٧٧) ، ولم يقل : أن ليقض علينا ربك ، فهذا مذهب الحكاية . وقال في موضع آخر : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا۟ ﴾ (الأعراف: ٥٠) ولم يقل : أفيضوا ، وهذا أمر وذلك أمر ، لتعلم إن الوجهين صواب))[٢].

وذكر أنّ النصب في (أَنّ) أجود في العربية (يريد فتح الهمزة)[٣] ، ووافقه الطبري[٤]، أمّا مكي القيسي فأختار الكسر معلّلاً اختياره ؛ بأنّ أكثر القُرّاء عليه وصحة معناه وقوة وجهه[٥].

وفي الحقيقة أنّ أكثر القراء قرؤوا بالفتح كما ذكرنا آنفاً ، وأمّا من جهة المعنى ، فتقدير القول، أو جعل النداء يجري مجرى القول هو صحيح في معناه وقوة وجهه .

وترى الباحثة أنّ القراءتين صحيحتان في المعنى ولكل واحدةٍ مسوّغُها النحوي الذي تجوّزها العربية .

---

(١) يُنظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٣/ ٣٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٤٣ .
(٢) معاني القرآن : ١/ ٢١١ .
(٣) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ١/ ٢١٠ .
(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ٦/ ٣٦٧ .
(٥) يُنظَرُ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٤٣ .

ثانياً : (إلى) بين أن تكون لـ(انتهاء الغاية) أو بمعنى (المعيّة)

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ (آل عمران : ٥٢)

قال الباقولي : ((قيل التقدير : من أنصاري مع الله ، و(إلى) بمعنى (مع) والصحيح أن (إلى) ها هنا على معناها ، والتقدير من يضيف نصرته إيّاي إلى نصرة الله عزّ وعلا))[١].

أورد الباقولي معنيين لـ(إلى) في الآية الكريمة وهما :

أ . إمّا أن تكون بمعنى (مع) ، والتقدير : من أنصاري مع الله .

ب . أو أن تكون باقية على معناها ، وتقدير المعنى: مَنْ يضيف نصرته إلى نصرة الله تعالى ؟

وهذا الوجه هو الوجه الصحيح عند الباقولي على نحو ما هو واضح من نصّ كلامه ((والصحيح أنّ (إلى) ها هنا على معناها)) .

أجاز الفراء المعنى الأول واستحسنه فقال : ((وقوله : (مَنْ أَنْصَارِي إلى اللهِ) المفسِّرون يقولون : من أنصاري مع الله ، وهو وجه حسن . وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه ، كقول العرب : إنَّ الذود إلى الذود إبل ، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً))[٢] وذكر هذا الوجه الأخفش إذ قال : ((وتَكُونُ إلى في مَوضْعِ (مَعَ) ، نحو : (مَن أنصاري إلى الله)))[٣] ، ووافقهم الطبري[٤]ومن أجاز أن تكون (إلى) بمعنى (مع) : ابن قتيبة الدينوري وغيره[٥].

---

(١) كشف المشكلات : ١/ ٣٣٣ .

(٢) معاني القرآن : ٢١٨/١ .

(٣) معاني القرآن : ٥١/١ .

(٤) يُنظَرُ : جامع البيان : ٤٤٣/٦ .

(٥) يُنظَرُ : تأويل مشكل القرآن : ٥٧١ ، وحروف المعاني : ٦٥ـ ٦٦ ، ومعاني الحروف : ١٢٨ ، والآزهية في علم الحروف : ٢٨٢ ، والموضح في التفسير : ٣٧ ، والهداية الى بلوغ النهاية : ٢/ ١٠٢٤ ، ومغني اللبيب : ٨٨/١ ، والجنى الداني : ٣٨٥ ، وشرح مغني اللبيب : ٤١٣ .

فالفراء عزا إلى المفسرين أنّهم فسّروا الآية : من أنصاري مع الله ؟ ومن هؤلاء المفسرين: سفيان الثوري والسدّي (ت١٢٧هـ) وابن جريج(ت١٥٠هـ)(١).

وذكر الفرّاء أيضًا أنّه إذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح أن تكون (مع) مكان (إلى) فقال : ((فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى ، ألا ترى انكّ تقول : قدم فلان ومعه مال كثير . و لا تقول في هذا الموضع : قدم فلان وإليه مال كثير . وكذلك تقول : قدم فلانٌ إلى أهله ، ولا تقول : مع أهله))(٢).

بمعنى أنّ (إلى) قاربت معنى (مع) وليس في معنى (مع) وصار اللفظ و عبّر عنه (مع) أفاد مثل هذا المعنى ، ولو قلنا : ذهب زيد إلى عمرو ، لم يجز : ذهب زيد مع عمرو؛ لأنّ (إلى) غاية و(مع) ضمّ الشيء إلى الشيء(٣).

أنكر بعضهم أن تكون (إلى) بمعنى (مع) ، مثل ابن جني فقال في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض : ((هذا باب يتلقّاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة . وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه . وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى مع . ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه : (من أنصاري الى الله) أي مع))(٤) .

وقال ابن جني في موضع آخر : ((ومنه قول المفسرين في قول الله تعالى : (مَنْ أنصاري الى الله) أي مع الله ، ليس أنّ (إلى) في اللغة بمعنى (مع) ، ألا تراك لا تقول : سرت الى زيد ، وأنت تريد : سرت مع زيد ، هذا لا يُعْرَفُ في كلامهم . وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع ؛ لأن النبي إذا كان له أنصار فقد انضمّوا في نُصْرته الى الله ، فكأنه قال : مْن أنصاري منضّمين إلى الله ، كما تقول : زيد الى خير ، وإلى دَعَة وستر ، أي آوٍ إلى هذه الأشياء ومنضمّ إليها . فإذا انضمّ الى الله فهو معه لا محالة . فعلى هذا فَسّر المفسرون هذا الموضع))(٥).

---

(١) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ١/ ٤٤٢ ، وتفسير القرآن العظيم : ٢/ ٤٥ ، والبحر المحيط : ٢/٤٩٤ .
(٢) معاني القرآن : ١/ ٢١٨ .
(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣٥١ .
(٤) الخصائص : ٢/ ٣٠٦ . ٣٠٧ .
(٥) المصدر نفسه : ٣/ ٢٦٣ .

يستبان من كلام ابن جني أن تكون (إلى) بمعنى (مع) في موضع دون موضع ، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا يجّوز هذا . وقال الباقولي : ((وهذا في الحقيقة من باب العمل على المعنى))[١].

وأنكر الزجاج أن تكون (إلى) بمعنى (مع)، وأمّا إذا قاربت معناها فيجوز فقال : ((وقولهم إن (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء ، والحروف قد تقاربت في الفائدة ، فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد))[٢].

وأنكره العكبري فقال : ((وقيل هي بمعنى مع وليس بشيء فإن (إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى مع ولا قياس يعضده))[٣]، وأنكره أيضاً ابن عطية الأندلسي[٤].

أمّا المعنى الثاني الذي أجازه الباقولي فهو أن تكون (إلى) على معناها ، فقال في كتابه الجواهر : ((فقوله : (من أنصاري إلى الله) معناه : من يُضيف نصرته الى نصرة الله))[٥]، وهو الوجه الصحيح عنده على نحو ما مرّ آنفًا .

وعزا ابن كثير الدمشقي إلى مجاهد أنّ (إلى) على معناها ، وذكر أنّه أقرب من رأي سفيان الثوري وغيره أنها بمعنى (مع)[٦] ، و(إلى) هنا تتعلق بمحذوف ؛ لأنَّها حال ، ويكون التقدير : من أنصاري مضافين إلى الله[٧]؟ أو مَنْ أنصاري ذاهباً الى الله ملتجئًا إليه[٨].

وذكر ابن عطية الأندلسي أنّ (إلى) ههنا تحتمل معنيين فقال : ((احدهما من ينصرني في السبيل الى الله فتكون (إلى) دالًا على الغاية دلالة ظاهرة على بابها

---

(١) الجواهر : ٣/ ٨٠٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣٥١ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢٦٤/١ .
(٤) يُنظَرُ : المحرر الوجيز : ١/ ٤٤٢ .
(٥) الجواهر : ٣/ ٨٠٦ ، ويُنظَرُ : كشف المشكلات : ٣٣٣/١ .
(٦) يُنظَرُ : تفسير القرآن العظيم : ٢/ ٤٥ .
(٧) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٦٤ ، والدّر المصون : ٣/ ٢٠٧ .
(٨) يُنظَرُ : الكشاف : ١/ ٣٩٣ .

والمعنى الثاني أن يكون التقدير من يضيف نصرته إلى نصرة الله لي فيكون بمنزلة قوله : (﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ (النساء : ٢) فإذا تأملتها وجدت فيها معنى الغاية؛ لأنها تضمنت إضافة شيء الى شيء))[١].

وذكر حسين بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) أنّ (إلى) هنا أبلغ من أن تكون بمعنى (مع) معلّلاً هذا بقوله : ((لأنّك لو قلت : من ينصرني مع فلان ، لم يدلّ على أن فلاناً وحدهُ ينصرك ولا بدّ ، بخلاف (إلى) فإنّ نصرة ما دخلت عليه محقّقةٌ واقعة ، مجزوم بها . إذ المعنى على التضمين : منَ يُضيفُ نصرته الى نصرة فلان))[٢].

وأجاز بعضهم أن تكون (إلى) بمعنى (اللام) أي من أنصاري لله ، أي لأجل اللهِ ذكر هذا الوجه أبو النصر الحدّادي (المتوفى بعد الأربعمائة)[٣].

وعزا أبو حيّان الأندلسي والسمين الحلبي هذا الوجه لأبي علي الفارسي وهو كقوله : ﴿ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ ﴾ (يونس : ٣٥)[٤]، وكأنه . عليه السلام . طلب منهم أن ينصروه لله تعالى لا لغرض آخر[٥].

وقال أبو النصر الحدّادي : ((جميع هذه الوجوه محتملة ؛ لأنَّ حروف الصفاتِ يُبدَلُ بعضها من بعض ، ويوضع بعضها مكان بعض))[٦] ، وذكر أنّ وضع (اللام) مكان (إلى) يجوز في العربية[٧].

---

(١) المحرر الوجيز : ٤٤٢/١ .
(٢) الجنى الداني : ٣٨٦ .
(٣) يُنظَرُ : المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى : ٤٢٥ .
(٤) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٢/ ٤٩٤ ، والدّر المصون : ٣/ ٢٠٨ .
(٥) يُنظَرُ : روح المعاني : ١٧٥/٣ .
(٦) المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى : ٤٢٥ .
(٧) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ٤٢٦ .

وعزا أبو حيّان الأندلسي إلى الحسن أن يكون التقدير : من أنصاري في سبيل الله ، وعزا الى أبي عبيدة التقدير : من أعواني في ذات الله؟[١]،وفي ضوء هذا تكون (إلى) بمعنى (في) وهذا ما ذكره الآلوسي ثم قال : ((وأنت تعلم أنّ جعل إلى بمعنى اللام أو في التعليليتين يحصل طلبه المسيح التي أشير إليها على وجه لعله أقل تكلفاً مما ذكر وكأن اختيار ذلك لما قاله الزجاج : من أنه لا يجوز أن يقال : إن بعض الحروف من حروف المعاني بمعنى الآخر لكن الحرفين قد يتقاربان في الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد وليس بذلك فليفهم))[٢].

(١) يُنظَرُ : البحر المحيط : ٢/ ٤٩٤ .

(٢) روح المعاني : ٣/ ١٧٥ .

بعد هذه الرحلة المباركة في رحاب كتاب الله تعالى ومن خلال دراسة كتاب (كشف المشكلات) خلص البحث إلى جملة من النتائج أسردها فيما يأتي :

١- يعدّ الكتاب مصدراً مهماً من المصادر النحوية ذات الصلة بإعراب القرآن الكريم لما تضمّنه من مسائل في المضمار النحوي والصرفي والصوتي .

٢- يشير الباقولي كثيراً إلى تعدد أوجه القراءات القرآنية ، ومن ثمَّ يعرج على توجيه تلك القراءات على وفق المسوغات النحوية التي تسوّغ تلك القراءات .

٣- واستكمالاً للفقرة السابقة كان من منهجه الإشارة الى كثير من القراءات القرآنية بذكر القارىء أحياناً، وفي أحايين أخرى لا يصرح باسم القارىء ، وإنّما يشير الى القراءة بعبارة (قرىء بالرفع والنصب ، او بالكسر والفتح) .

٤- كان أحيانا يرجح قراءة على أخرى من ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ (سبأ: ٥) بالجرّ والرفع ... فالجر أحسن، بيد أنّه كان – في أحايين اخرى – يرجّح وجهاً على آخر إذا كانت للقراءة أوجه متعددة من الناحية النحوية .

٥- لم يكتفِ بإيراد القراءات القرآنية المتواترة وتوجيهها حسب ، فأحياناً كان يشير الى القراءات الشاذة ويوجّه تلك القراءات التوجيه النحوي الذي ينبغي على نحو ما مرّ في اثناء الرسالة .

٦- عوّل الباقولي على كثير من أقوال النحاة والمفسرين مثل سيبويه والفراء والأخفش والزجاج وأبي علي الفارسي وابن جني مستشهداً بجملة من أقوالهم وآرائهم في النحو في خضمّ توجيهاته لآي الذكر الحكيم في كتابه ، وكان يذكر اسماءهم ، بيد أنّه كان في

أحايين أخرى لا يشير إلى سابقيه ممّن كانت لهم اسهامات في التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية واستعان بها في كتابه .

٧- لم يخرج الباقولي كثيراً عن أقوال سابقيه من النحاة واللغويين والمفسرين في مضمار توجيهاته النحوية الخاصة بآيات الذكر الحكيم سوى لمحات أشرت اليها في أثناء الرسالة ، يزاد عليه أنّه ممن أدلى بدلوه في تناول آيات القرآن الكريم وتوجيه إعرابها مما جعل عمله يندرج في عداد عمل العلماء من ذوي الاسهامات المحمودة في ضمن هذا المنحى، ويمكّننا من عدّ كتابه في عداد كتب إعراب القرآن الكريم يضاف الى المكتبة القرآنية .

٨- برّزت الرسالة جانباً من الجهد النحوي لعالم من علماء النحو واللّغة في القرن السادس الهجري هو الباقولي وسلّطت الاضواء على مُؤَلَّفٍ جليل القدر من مؤلفاته ذي مساس بالمباحث النحوية الخاصة بالقرآن الكريم ؛ فإنّ كتاب (كشف المشكلات) يعدّ مصدرًا ثَرّا من المصادر التي تُعْنَى بالقراءات القرآنية وتوجيهها.

٩- على الرغم ممّا مّر آنفاً فإنّ له بعض الآراء التي انفرد بذكرها من خلال توجيهاته التي تدل على شخصيّته الواضحة في أثناء توجيهاته النحوية وقد مّر هذا في أثناء الرسالة ، من ذلك توجيهه لقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٢) وقوله تعالى : ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ (القصص: ٣٤) وغيره.

١٠- كان لتوجيهاته النحوية لبعض الآيات القرآنية الكريمة أثر واضح فيمن جاء بعده مثل : الطبرسي إذ عزا اليه النقل في مواضع من تفسيره ، وكذلك النسفي ، وقد ذُكِرَ ذلك فيما مّر من الرسالة .

١١- تؤكد الرسالة ماقرّره باحثون سابقون من أنّ ثمة نحاة معنيين بإعراب القرآن الكريم قد نقلوا عن الباقولي أمورًا تخصّ إعراب القرآن من غير إشارة اليه تصريحاً أو تلميحاً على نحو ما مّر في متن الرسالة .

١٢- كان الباقولي في بعض الأحيان ينتابه الوهم في عزوه بعض الآراء النحوية إلى أصحابها مثال ذلك وهمه في عزوه إلى الفراء مسألة مجيء (أو) بمعنى (الواو) في معرض توجيهه قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات: ١٤٧)، ووهمه في ما عزاه إلى المبرد بشأن قول عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت على نحو ما مرّ .

١٣- كان لكتاب الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي أثر واضح في التوجيهات النحوية في الكتاب ، وكان الباقولي أحيانًا يشير إلى ذلك وأحايين أخرى كان يغفل ذكره ، ولا غَرْوَ في ذلك فإن كتاب الحجة من الكتب القيّمة في موضوع توجيه القراءات القرآنية والاحتجاج لها ، فضلا عن أنّ أبا علي من النحاة الذي لا يشقُّ لهم غبار في القرن الرابع الهجري بما تركه لنا من مصنفات جليلة في النحو والصرف .

١٤- على الرغم من كثرة توجيهات المسائل النحوية المترتبة على القراءات القرآنية الواردة في كتاب (كشف المشكلات) بيد أنّه لم يستوفِ الأوجه النحوية جميعها التي تحتملها جملة من المسائل الواردة فيه، وقد أشار إليها البحث واستدركها عليه.

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما أنعم عليّ من الفضل والسداد والهمّة في طريق خدمة لغتنا العربية الكريمة، لغة القرآن العظيم ، وشرع نبيه القويم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

الباحثة

القران الكريم .

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتاب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت٦٦٥هـ) ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر (د. ت) .

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت١١١٧هـ) ، تحقيق : أنس مهرة ، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .

٤- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م .

٥- أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٩٦٣ .

٦- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ،أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت) .

٧- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهَروي (ت٤١٥هـ) تحقيق : عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣١٩هـ . ١٩٧١م .

٨- أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني . القاهرة ، ١٩٩١م .

٩- الاستثناء في القرآن الكريم ، نوعه . حكمه . أعرابه ، حسن طه الحسن ، دار الكتب والوثائق بغداد ، ١٩٩٠م .

١٠- الأصوات اللغوية ، د.إبراهيم أنيس ، ط٤ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة . مصر ، ٢٠٠٧م .

١١- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٤، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ٢٠٠٩م .

١٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .لبنان ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .

١٣- إعراب القراءات السبع وعللها ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١١ ، مكتبة الخانجي للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

١٤- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م .

١٥- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م .

١٦- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، ط٩ ، دار اليمامة ، دار أبن كثير ، دمشق ، بيروت ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .

١٧- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج وهو كتاب (الجواهر) علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة : إبراهيم الأبياري ، ط٢ ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني . بيروت ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .

١٨- الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م) ، ط٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت . لبنان ، ١٩٨٠م .

١٩- الاقناع في القراءات السبع ،أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري (ابن الباذش)(ت٥٤٠هـ) تحقيق : عبد المجيد قطامش ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣هـ .

٢٠- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي محمد بن حمزة الحسيني العلوي (ت٥٤٠-٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة : محمود محمد الطناحي ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفطِي (ت٦٤٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، المكتبة العصرية، صيدا . لبنان ، ١٤٢٤هـ .٢٠٠٤م .

٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ) ، دار الفكر ، دمشق (د.ت).

٢٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) عبد الله بن محمد البيضاوي (ت٦٨٥هـ) دار الفكر . بيروت (د.ت)

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين عبد الله الانصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق ودراسة : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت (د.ت).

٢٥- بحر العلوم (تفسير السمرقندي) أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمر قندي (ت٣٧٥هـ) تحقيق : د. محمود مطرجي ، دار الفكر . بيروت.

٢٦- البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود . والشيخ علي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .

٢٧- البحر المديد ، أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الادريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس (ت١٢٢٤هـ) ، ط٢ ، دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .

٢٨- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة . بيروت ، ١٣٩١هـ .

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا . لبنان(د.ت) .

٣٠- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، د. تمام حسّان ، ط٢ ، عالم الكتب ، مصر ، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .

٣١- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الانباري ،تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

٣٢- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره : أحمد صقر ، ط٢ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣م .

٣٣- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد المرتضى ، الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

٣٤- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (د.ت) .

٣٥- تفسير الثعالبي المسمى (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ، عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (ت٨٧٥هـ) تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت– لبنان ، ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م .

٣٦- تفسير الجلالين ، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، ط١ ، دار الحديث القاهرة(د.ت) .

٣٧- تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، ط٢، دار طيبة للنشر ، ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م .

٣٨- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦) ، دار أحياء التراث العربي . بيروت (د.ت) .

٣٩- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) تحقيق : محمد عوض مرعب ، ط١ ، دار أحياء التراث العربي . بيروت ، ٢٠٠١ .

٤٠- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية دراسة في كتب العلل والمعاني والحجج ، د. خالد عبود حمودي ، ط١ ، مطبوعات ديوان الوقف السني ، بغداد ، ١٤١٢هـ. ٢٠١١م .

٤١- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م .

٤٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م .

٤٣- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١ هـ) دار أحياء التراث العربي بيروت –لبنان ، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥ .

٤٤- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي (ت٣٢١هـ) دار صادر . بيروت ، (د.ت) .

٤٥- الجنى الداني في حروف المعاني ، حسين بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

٤٦- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (كان حيّافي شعبان سنة ٣٨٢هـ) تحقيق : سعيد الافغاني ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م

٤٧- الحجة للقراء السبعة أئمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي مراجعة : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، ط١ ، دار المامون للتراث ، دمشق – بيروت ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م .

٤٨- حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٩هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . دار الأمل ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م .

٤٩- الحماسة البصرية ، صدر الدين علي بن الحسن البصري ، عالم الكتب . بيروت ، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م .

٥٠- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق : محمد نبيل طريفي ، وإميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٩٩٨م .

٥١- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتاب العربي ، بيروت،لبنان،١٣٧١هـ .١٩٥٢م .

٥٢- درّة الغواص في أوهام الخواص ، القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) تحقيق وتعليق : عرفان مطرجي ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

٥٣- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبي)(ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، (د.ت) .

٥٤- الدّرس النحوي في بغداد، الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة السعدون، بغداد . العراق ١٩٧٤م.

٥٥- ديوان أبي الطيب المتنبي وفي متنه شرح العلامة الامام الواحدي ، للشيخ المعلم في الدراسة الكلية البرلينية فريدرخ ، طبع في مدرسة برلين ١٩٩١م .

٥٦- ديوان زهير بن أبي سلمى شرحه وقدّم له : علي حسن فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٩م .

٥٧- ديوان الفرزدق ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م .

٥٨- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح : كرم البستاني دار صادر بيروت (د.ت).

٥٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) تحقيق : د.احمد محمد الخراط ،ط٣، دار القلم، دمشق ١٤٢٣-٢٠٠٢م.

٦٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود الألوسي أبو الفضل (١٢٠٧هـ) ، دار أحياء التراث العربي . بيروت ،(د.ت).

٦١- زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، ط٣، المكتب الاسلامي . بيروت ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م .

٦٢- السبعة في القراءات لإبن مجاهد (ت٣٢٤هـ) تحقيق د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف القاهرة ، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م .

٦٣- سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م .

٦٤- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، العقيلي ، المصري الهمذاني (ت٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١٦ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٣٩٤هـ. ١٩٧٤م .

٦٥- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ) تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب . لبنان ، ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م .

٦٦- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية . بيروت –لبنان ، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١ م.

٦٧- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) (الشرح الكبير) تحقيق : صاحب أبو جناح ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أحياء التراث الاسلامي ٤٢ ، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م .

٦٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) شرح وتحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، عالم الكتب . مصر ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

٦٩- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) حققه : حنا الفاخوري ، ط٤ ، دار الجيل ، بيروت . لبنان ، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م .

٧٠- شرح اللمع ، ابن برهان العكبري (ت٥٤٦هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٧١- شرح اللمع ، جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق : د. محمد خليل مراد الحربي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ٢٠٠٢م .

٧٢- شرح مغني اللبيب المسمى بـ (شرح المزج) ، محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٨هـ) ، دارسة وتحقيق : عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي ، ط١ ، مكتبة الاداب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م .

٧٣- شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

٧٤- شعر عبد الرحمن بن حسان الانصاري ، جمع وتحقيق : د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعرف ، بغداد ، ١٩٧١م .

٧٥- شواذ القراءات ، شمس القرّاء رضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (كان حيّا في رجب سنة ٥٦٣هـ) تحقيق : د.شمران العجلي ، ط١ ، مؤسسة البلاغ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .

٧٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) تحقيق : د.طه محسن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أحياء الأسلامي ٦٦ .

٧٧- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ . ١٩١٠م .

٧٨- الطبري النحوي من خلال تفسيره ، زكي فهمي الآلوسي ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤ .

٧٩- علل الوقوف ، محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ) تحقيق : د. محمد بن عبد الله بن محمد العبيدي ، ط٢ ، كلية الرشد . الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٧هـ ٢٠٠٦م .

٨٠- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، تاج القراء أبي القاسم ، محمد بن حمزة بن نصر الكرماني (ت٥٣٥هـ) أو (٥٣٦هـ) ، تحقيق د. شمران العجلي ، دار القبلة للثقافة الأسلامية جده ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت (د.ت) .

٨١- غيث النفع في القراءات السبع ، علي النوري الصفاقسي (ت١١١٨هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر (د.ت) .

٨٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء (د.ت) .

٨٣- قراءة الكسائي رواية أبي عمرو الدوري عن طريق ابن مقسم، رضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: حاتم الضامن، ط١، دار نينوى، دمشق . سوريا،١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

٨٤- القطع والائتناف ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، ط١ ، دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

٨٥- الكافي في القراءات السبع ، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الشافعي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

٨٦- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار الفكر العربي . القاهرة ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م .

٨٧- الكتاب ، عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م .

٨٨- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : محمد نظام الدين الفتيّح ، ط١ ، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م .

٨٩- كتاب القراءات لأبي عبيد ، القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ) جمع ودراسة : د.جاسم الحاج جاسم محمد الدليمي ، ط١ ، مركز البحوث والدراسات الأسلامية ، العراق ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

٩٠- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ابن أبي مريم (ت٥٦٥هـ) ، تحقيق ودراسة : عمر حمدان الكبيسي ، جامعة ام القرى ، ١٤٠٨هـ .

٩١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار أحياء التراث العربي . بيروت (د.ت) .

٩٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٧هـ) ، عني بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين بالتقايا دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

٩٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م .

٩٤- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) تحقيق : د.محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٤١٥هـ.١٩٩٥م .

٩٥- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق : عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، ط١ ، دار عمان – الاردن ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م .

٩٦- اللامـات ، أبـو القاسـم عبـد الـرحمن بـن اسـحاق الزجـاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيـق : د.مازن مبارك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.

٩٧- اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمـد عبـد الموجـود وعلـي محمـد معـوض ، ط١ ، دار الكتـب العلميـة ، بيـروت ، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م .

٩٨- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (ت٧١١هـ) ، ط١ ، دار صادر . بيروت ، (د.ت) .

٩٩- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسّان ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٥م .

١٠٠- لمسات بيانيـة فـي نصـوص مـن التنزيـل ، د. فاضـل صـالح السـامرائي، ط٢ ، شـركة العاتك ، القاهرة . مصر ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م .

١٠١- اللمـع في العربيـة ، أبـو الفـتح عثمـان بـن جنـي ، تحقيـق : فـائز فـارس ، دار الكتـب الثقافية . الكويت ، ١٩٧٢م .

١٠٢- المبسـوط فـي القـراءات العشـر ، أبـو بكـر أحمـد بـن الحسـين بـن مهـران الاصـبهاني (ت٣٨١هـ) ، تحقيـق : سـبيع حمـزة حـاكمي ، مطبوعـات مجمـع اللغـة العربيـة ، دمشق ، ١٩٨٠م .

١٠٣- مجـاز القرآن ، أبـو عبيـدة معمـر بـن المثنـى (ت٢١٠هـ) ، عـرض بأصـوله وعلّـق عليه : د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ت) .

١٠٤- مجـالس ثعلـب ، أبـو العبـاس أحمـد بـن يحيـى ثعلـب (ت٢٩١هـ) ، شـرح وتحقيـق : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت) .

١٠٥- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسين الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، تحقيق وتعليق : لجنة من العلماء والمحققين ، ط١ ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٤١٥ . ١٩٩٥ .

١٠٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، أبو الفتح ، عثمان جني تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح شلبي ، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الأسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .١٩٩٤م .

١٠٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .

١٠٨- المحيط في اللغة ، أبو القاسم إسماعيل بن عباس بن العباس(ت٣٨٥هـ) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م .

١٠٩- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه عني بنشره : ج . براجشتراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة (د.ت).

١١٠- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ابن سيده) (ت٤٥٨هـ) تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، ط١، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م .

١١١- المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي ، ط٣ ، دار الأمل – اربد الاردن ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .

١١٢- المدارس النحوية ، د.شوقي ضنيف ، ط٩ ، دار المعارف ، مصر ، ٢٠٠٥م .

١١٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد ابن محمود النسفي (ت٧٠١هـ) ، تحقيق : سيد زكريا ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، (د.ت) .

١١٤- المدخل إلى علم أصوات العربية ،د. غانم قدوري الحمد ، مطبعة المجمع العلمي ، العراق ، ١٤٢٣هـ.٢٠٠٢م .

١١٥- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى ، أبو النصر أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي المعروف بالحدادي (المتوفى بعد الاربعمائة) تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، ط١ ، دار العلم . دمشق ، دار العلوم . بيروت ، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

١١٦- مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، د.مهدي المخزومي ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت– لبنان ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م .

١١٧- المسائل العسكريات في النحو العربي ، أبو علي النحوي ، دارسة وتحقيق : علي جابر المنصوري ، ط٢ ، ١٩٨٢م .

١١٨- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق : د.حاتم صالح الضامن ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١١٩- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، ط١ ، المكتبة المركزية ، بغداد ، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م .

١٢٠- معالم التنزيل (تفسير البغوي) ، أبو الحسين مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) ، تحقيق : محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة خميرية وسلمان مسلم الحرش ، ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م .

١٢١- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ) تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار مكتبة الهلال ، دار الشروق . جدة ، السعودية ، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م .

١٢٢- معاني القراءات ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي ، ط١ ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .

١٢٣- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمد علي الصأبوني ، ط ١ ، مركز إحياء التراث الاسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

١٢٤- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ) تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ. ١٩٩٠م .

١٢٥- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي و علي نجدي ناصف ، دار السرور – مصر .

١٢٦- معاني القرآن ، علي حمزة الكسائي(ت١٨٩هـ) ، إعداد : د.عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

١٢٧- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج(ت٣١١هـ) تحقيق : د.عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث القاهرة ، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م .

١٢٨- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) مطبوعات دار المأمون مكتبة البابي الحلبي وشركاؤه ، مصر(د.ت) .

١٢٩- المعجم العربي نشأته وتطوره ، د.حسين نصّار ، ط٤ ، دار مصر للطباعة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

١٣٠- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القرّاء ، عبد العال سالم مكرم ،و احمد مختار عمر ، ط٢ ، مطبوعات جامعات الكويت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

١٣١- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ) تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١٣٢- مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الاصفهاني(المتوفى في حدود ٤٢٥هـ) تحقيق : صفوان داوودي ، ط٢ ، طليعة النور ، ايران (د.ت) .

١٣٣- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري تحقيق : د.علي بوملحم ، ط١ ، دار مكتبة الهلال – بيروت ، ١٩٩٣م .

١٣٤- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، مصر .

١٣٥- المكتفى في الوقف والابتدا من كتاب الله عز وجل ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

١٣٦- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الاشموني (ت نحو ١١٠٠هـ) ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

١٣٧- الموضح في التفسير ، أبو النصر ، احمد بن محمد بن احمد السمرقندي المعروف بالحدادي ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، ط١ ، دار القلم دمشق ، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م .

١٣٨- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (ت٨٣٣) ، راجعه : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،(د.ت) .

١٣٩- نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور ، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

١٤٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

١٤١- نكت الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي(ت٧٦٤هـ) وقف على طبعه: الأستاذ احمد زكي بك، المطبعة الجمالية،مصر ، ١٣٢٩هـ – ١٩١١م .

١٤٢- الهداية إلى بلوغ النهاية أبو محمد مكي بن ابي طالب القيسي، مجموعة من الرسائل الجامعية في جامعة الشارقة ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
١٤٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي تحقيق : د.عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب القاهرة ،١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
١٤٤- وضح البرهان في مشكلات القرآن ، محمود بن ابي الحسن النيسابوري الملقب بـ(بيان الحق النيسابوري) تحقيق : عدنان صفوان داوودي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

الرسائل والأطاريح الجامعية :

١- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري (ت٣٧٠هـ) : محمد عبد الرسول سلمان الزيدي، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢- التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات السبع في كتاب علي النوري الصفاقسي (١١١٨هـ) غيث النفع ، خالدة عمر سلمان، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٢م .

٣- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري (ت٦١٦هـ) ، قاسم محمد أسود ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٤- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في (الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد) للمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) باسمة خلف مسعود، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .

٥- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ضياء الدين دفع الله بخيت ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .

٦- ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سلمان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .

٧- كتب المدارس النحوية دراسة وتحليل ، حنان قادر أمين باجلان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة ديالى ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

البحوث والدوريات :

١- ما تلحن به العامة في التنزيل ، د. أحمد محمد الدالي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٧٤ ، الجزء الاول ، ١٩٩٩م .

٢- كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) احمد راتب النفاخ ، مجلة مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، المجلد ٤٩ ، الجزء الاول ، لسنة ١٩٧٤م .

٣- النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ، محمد بشير حسن ، مجلة ديالى ، العدد الثالث والثلاثون ، ٢٠٠٩م .

المواقع :

موقع ملتقى أهل التفسير www.tafsir.net